مجلة شهرية تصدر عن وزارة التخطيط/ قسم الاعلام والاتصال الحكومي العدد (32) ايار/ 2015

مسار التخطيط

وزارة التخطيط تعصف افكار خبراء الاقتصاد للخروج بحلول للازمة الاقتصادية في البلاد

التفاصيل الكاملة لقصة التلوث الاشعاعي في مبنى وزارة التخطيط

المناطق الصناعية في العراق .. الخطوة الاولى نحو اعادة الحياة للصناعة الوطنية

لاول مرة في العراق.. وزارة التخطيط ترسم خارطة جديدة للفقر

ارتفاع الاستيرادات والنفط يحتل الصدارة في الناتج المحلي الاجمالي

وزارة التخطيط
تفضلوا بزيارة موقع وزارة التخطيط
www.mop.gov.iq/mop

وزارة التخطيط .. عهد جديد

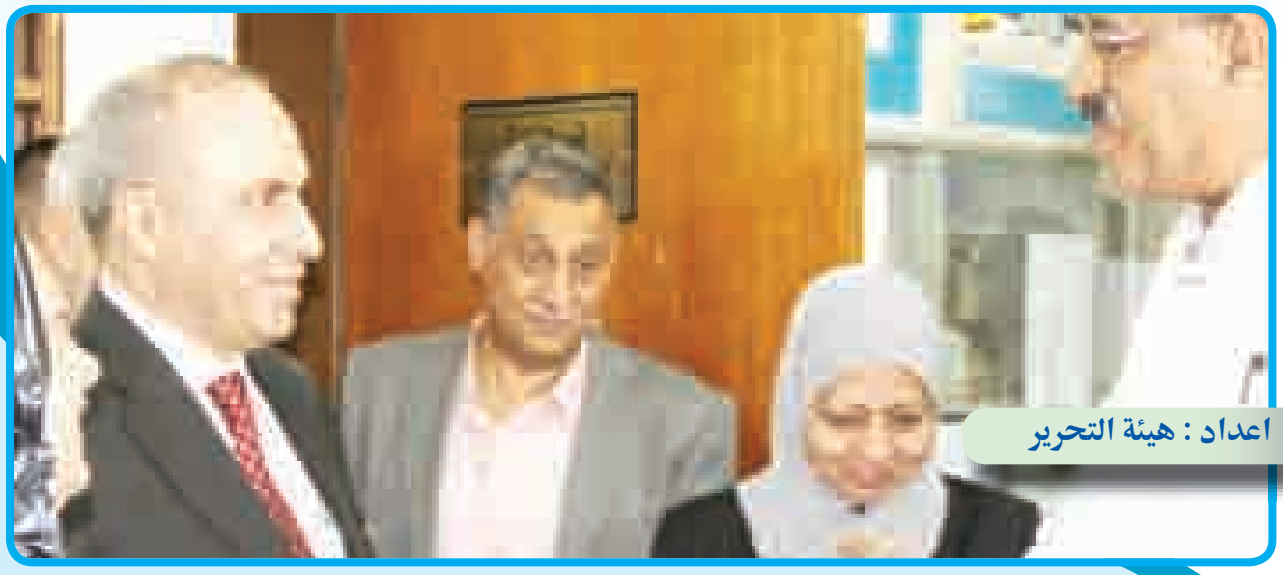

اعداد : هيئة التحرير

التخطيط اساس النجاح وغيابه يعني المزيد من الفشل والتخبط والفوضى .. وعلى هذا الاساس تعمل وزارة التخطيط التي يعتقد البعض – من دون معرفة – ان دورها التخطيطي غائب عن الساحة .. ولكن لأنها تعمل بصمت مثل المحيط الذي نراه هادئا وهو الواسع العميق في الوقت الذي نجد الانهار الصغيرة والشلالات تهدر بمائها القليل وهي تنتهي الى ذلك المحيط المترامي .. فأن الاخرين يظنون انها غائبة وما ان يقتربوا منها حتى يكتشفوا ذلك العمق الذي لإقرار له وتلك المهام الجسام التي تضطلع بها وزارة التخطيط

.. فأن كانت كل وزارة لها مهمة محددة بعينها فأن وزارة التخطيط تعمل على كل الصعد ومع جميع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والحكومات المحلية فضلا عن دورها في ملف التعاون الدولي والمنح والقروض الدولية للعراق .. والمتتبع لمراحل العمل في هذه الوزارة يجد انها مرت بادوار وشهدت في بعض الفترات الزمنية حالة من الاهمال نتيجة عدم ادراك خطورة واهمية التخطيط .. ولكن في النتيجة عادت الوزارة الى ممارسة دورها الحقيقي على الرغم من صعوبة الظروف التي يمر بها العراق لاسيما في خلال المرحلة الراهنة .. ولعل الاشهر الماضية بدءا من شهر ايلول الماضي 2014 شهد اداء الوزارة في جميع مفاصله تحسنا واضحا انعكس بخلق حالة من الشعور بالرضا لدى الناس .. وحين نشير الى هذه المرحلة الزمنية على وجه التحديد فأننا نعني بداية تولي الدكتور سلمان علي الجميلي مهام قيادة ملف التخطيط في العراق وهو ملف شائك ومعقد لايقل اهمية عن الملف الامني او السياسي ان لم يكن اكثر اهمية وخطورة فجميع الملفات الاخرى لا يمكن لها ان تحقق اهدافها مالم يرافقها تخطيط سليم وهذا ايضا يعود الى وزارة التخطيط لأن تتولى عملية التخطيط لتلك الملفات .

ومن اجل ان تكون الصورة واضحة ومعبرة عن الواقع التخطيطي خلال مرحلة تولي السيد الجميلي مهام الوزارة فقد جمعتنا جلسة مشتركة مع السيد مدير مكتب الوزير الاستاذ احمد محمد حسن محاولين الاحاطة بما تم تحقيقه من منجز في المفاصل التنموية كافة خلال الاشهر الماضية فكان واضحا ومن خلال المعطيات الكثيرة ان عهدا جديدا تشهده اليوم وزارة التخطيط .. وقد واجهتنا مشكلة تمثلت باي جانب نبدأ في وزارة تسمى ام الوزارات؟ .. فكان الرأي ان تكون البداية من اليات ادراج المشاريع الاستثمارية بعد اللغط والكلام الكثير الذي دار حول هذا الملف وما تواجهه المشاريع من تلكؤ مزمن انعكس سلبا على مستوى تقديم الخدمات للمواطنين بسبب تأخر انجاز فخلال الاسابيع الاولى من تولي السيد الوزير لمهامه وبعد عدد من الزيارات والجولات في دوائر الوزارة وتشكيلاتها المعنية كان القرار بتشكيل ثلاث فرق في الوزارة متخصصة بالإدراج ودراسة الكلف التخمينية ومدى ملائمة المشاريع من حيث الموقع والمحددات الاقليمية والمكانية والتصميم الاساس للمدن ومدى الفائدة المتحققة للاقتصاد والتنمية في حال تنفيذ المشروع بالاعتماد على اليات ومعايير عالية الجودة من شأنها ان تمثل صمام امان في مجال اختيار وإدراج وتنفيذ المشروع لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة تتمثل بتسقيط المشاريع على الخرائط الجوية والفضائية المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء بالإفادة من نظم المعلومات الجغرافية في مديرية تكنولوجيا المعلومات ، وهذه المرحلة تتضمن متابعة المشروع من حيث نسب التنفيذ المالي والمادي ومدى مطابقته لمقدار التخصيصات والتوقيتات الزمنية ، ويعد نظام المتابعة هذا الاوسع

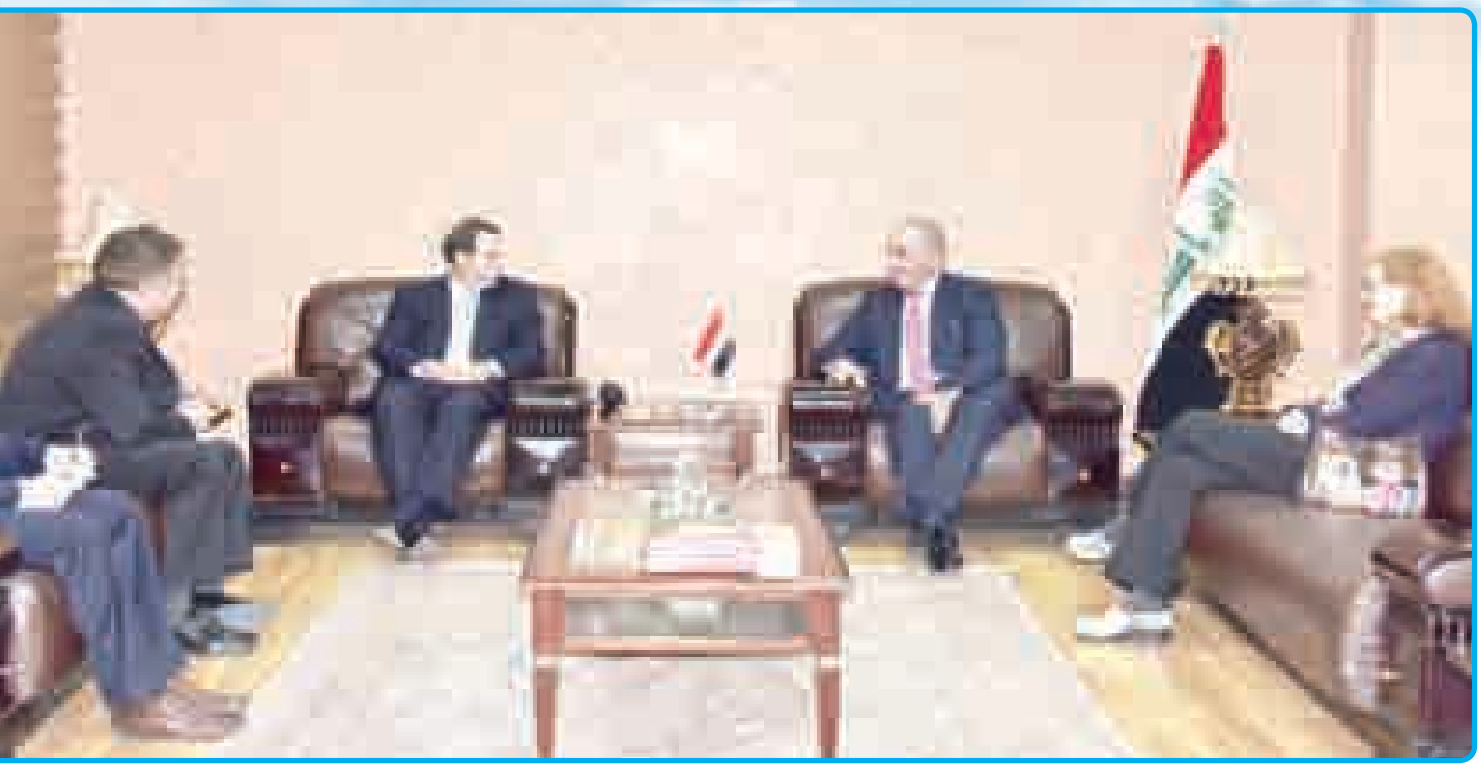

في العراق لأنه يتضمن متابعة اكثر من (10) آلاف مشروع منتشرة في عموم العراق .. فيما وجه السيد الوزير ايضا بالوقوف على واقع المشاريع المستمرة لحسم وضعها وفقا للظروف الاقتصادية التي يعيشها العراق راهنا ، فاما ان يتم الاستمرار بالمشروع وانجازه بحسب نسبة التنفيذ ان كان يمثل اهمية وفائدة اقتصادية او اللجوء الى الايقاف المؤقت لحين تحسن الوضع ، او انهاء المشروع ان كان غير ذي جدوى ونسب التنفيذ فيه متأخرة .

.. وشيء بالشيء يذكر وطالما ذكرنا الجهاز المركزي للاحصاء .. فقد كانت توجيهات السيد الوزير وفي ظل الظروف التي يعيشها العراق وموجات النزوح الكبيرة ان يقوم الجهاز بتنفيذ اول مسح وطني للنازحين الذي تم تنفيذه في 12 محافظة وشمل اكثر من 150 الف اسرة وخرج بنتائج في غاية الاهمية ستساعد الجهات المعنية كافة على وضع الحلول والمعالجات المناسبة للنازحين .. ليس هذا وحسب انما وجه سيادته ايضا بتنفيذ مسح اخر هو مسح الجاليات والكفاءات العراقية في المهجر وتجري الاستعدادات حاليا لوضع الاطر العامة لهذا المسح من خلال التنسيق مع صندوق الامم المتحدة للسكان بعد ان تم تشكيل لجنة عليا تضم وزارة التخطيط والخارجية والهجرة والمهجرين واقليم كردستان .. ناهيك عن مهام اخرى مهمة يقوم الجهاز بتنفيذها .

ويبدو ان ظروف البلد الاقتصادية ارادت ان تختبر الاستاذ الاكاديمي الحاصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية وهو في ايامه الاولى في قيادة الملف الاقتصادي وقدرته على الافادة من قدراته العلمية والاكاديمية في معالجة المشاكل الاقتصادية فكان من نتاج هذا التعشيق هو القيام بعملية عصف لافكار كبار خبراء الاقتصاد في البلد للخروج بحلول استراتيجية للازمة الاقتصادية .. ولم يتوقف الامر عند هذا المستوى انما كان التوجيه بضرورة دراسة امكانية استحداث دائرة او هيئة خاصة بادارة القطاع الخاص في العراق بدلا من وجود عدد من التشكيلات الموزعة بين الوزارات في ظل توجه الدولة نحو هذا القطاع ليكون شريكا أساسيا للقطاع العام في عملية البناء التنموي السليم .. رافق هذه التوجهات والإجراءات دعوة السيد الوزير للاتحادات والنقابات الممثلة للقطاع الخاص ومنها اتحاد المقاولين واتحاد رجال الاعمال العراقيين وممثلي الشركات من المحامين

خلال الاسابيع الاولى من تولي السيد الوزير د. سلمان الجميلي لمهامه ،كان القرار بتشكيل ثلاث فرق في الوزارة متخصصة بالإدراج ودراسة الكلف التخمينية ومدى ملائمة المشاريع الاستثمارية من حيث الموقع والمحددات الاقليمية والمكانية .

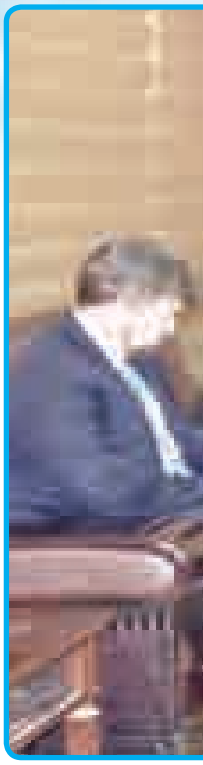

• يعد نظام المتابعة هذا الاوسع في العراق لأنه يتضمن متابعة اكثر من (10) آلاف مشروع منتشرة في عموم العراق .. فيما وجه السيد الوزير ايضا بالوقوف على واقع المشاريع المستمرة لحسم وضعها وفقا للظروف الاقتصادية التي يعيشها العراق راهنا

ليبحث معهم سبل تطوير القطاع الخاص في البلد . فتمخضت تلك اللقاءات والنقاشات عن نتائج مهمة كان من بينها المزيد من الانفتاح صوب هذا القطاع الحيوي كذلك وضع اليات سهلة ومريحة في تسجيل وتصنيف شركات المقاولات والمقاولين ،فلأول مرة يتم انجاز معاملة التصنيف والحصول على الهوية خلال مدة (18) يوما ومن دون مراجعات ياتي هذا مع عدم مطالبة مقدم الطلب بجلب صحة الصدور للوثائق والمستمسكات الخاصة به انما يتم متابعة هذه الملفات من قبل الوزارة فيما بعد فان ثبت انها كانت غير صحيحة فيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق المخالف .. وفي ذات السياق وتقديرا للظروف الامنية التي يمر بها البلد وبغية اعطاء الشركات الوقت الكافي لتكييف اوضاعهم القانونية فقد وافق مجلس الوزراء على طلب السيد وزير التخطيط لاعفائهم من شرط تقديم الاعمال المنجزة لمدة سنتين اضافيتين وقد لاقى هذا الاجراء ترحيبا وارتياحا كبيرا من قبل جميع الشركات والمقاولات اذ عدوه خطوة في منتهى الاهمية وستكون له انعكاسات ايجابية على واقع تنفيذ المشاريع .. وهذه الاجراءات برمتها ستساعد كثيرا على تحقيق الشفافية والنزاهة التي تبناها البرنامج الحكومي 2014-2018

الى جانب ذلك فقد شهدت الاشهر الماضية حراكا مهما وانفتاحا على جميع الدول والمنظمات العالمية من قبل السيد الوزير لكسب المزيد من الدعم الاقتصادي والسياسي للعراق .. فقد شهدت اروقة الوزارة زيارة الكثير من سفراء الدول الشقيقة والصديقة وممثلي منظمات الامم المتحدة ومنظمات عالمية اخرى للقاء السيد والوزير والتباحث معه في مايمكن ان تقدمه تلك الدول من مساعدات فضلا عن تطوير العلاقات الثنائية وزيادة حجم التبادلات التجارية بين العراق وتلك الدول .. وكان سيادته يؤكد دوما على ضرورة ان تكون تلك العلاقات متكافئة وقائمة على اساس احترام المصالح المشتركة وخصوصا فيما يتعلق بتصدير السلع والبضائع الى العراق التي يجب ان تكون مطابقة للمواصفات العراقية من اجل حماية المستهلك والاقتصاد العراقي .. وفي شان ذي صلة بهذا الملف فقد كان السيد الوزير يتابع عن كثب قضية فحص السلع والبضائع المستوردة من قبل الشركات الفاحصة التي تعاقد معها الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية والتوجيه بمتابعة مشروع المختبرات الذي تم البدء بتنفيذه في وقت سابق وضرورة تطوير عمل الجهاز بما يمكنه من اداء مهامه المتنوعة .

وفي سياق اخر فقد كان لتوجيهات السيد الوزير خلال الاشهر الماضية دورا واضحا في دعم عمل المركز الوطني للتطوير الاداري وتقنية المعلومات الذي تمكن بفضل هذا الدعم من انجاز مشروع اعادة هيكلة مؤسسات الدولة من وزارات وجهات غير مرتبطة بوزارة .

• تنفيذ اول مسح وطني للنازحين الذي تم تنفيذه في 12 محافظة وشمل اكثر من 150 الف اسرة وخرج بنتائج في غاية الاهمية ستساعد الجهات المعنية كافة على وضع الحلول والمعالجات المناسبة للنازحين

وعلى الرغم من تشعب وثقل المسؤوليات في وزارة التخطيط الا ان السيد الوزير لم ينسى البحوث العلمية التي يرى فيها ركيزة مهمة من ركائز التخطيط الاستراتيجي السليم فكان التوجيه بان يتم جمع كل البحوث التي اعدها الخبراء والباحثون في الوزارة وهي بالمئات واعادة تصنيفها على وفق القطاعات بهدف الاستفادة منها في تطوير قطاعات التنمية المختلفة .. وليس بعيدا من ذلك فستشهد المرحلة المقبلة اطلاق البرنامج التنموي للتخطيط المحلي الذي يركز على دور الاقضية والنواحي في العملية التنموية ويعد هذا البرنامج في غاية الاهمية لكونه يمنح هذه التشكيلات الادارية المساحة المناسبة لاداء دورها التنموي المطلوب في ظل اللامركزية .

ورافق كل هذه الفعاليات وما تم تحقيقه من منجز تخطيطي واضح سيتم العمل على تطبيق مباديء الجودة في جميع اجراءات العمل في دوائر وتشكيلات الوزارة وهو اسلوب حديث ومتطور في الادارة من شأنه المساعدة على النهوض بواقع الاداء وتحقيق مباديء الشفافية والنزاهة .

الجانب الانساني كان حاضرا ايضا مع كل هذه المهام والواجبات.. ففي هذا السياق كان السيد الوزير دؤبا وحريصا على مقابلة المواطنين والموظفين والاستماع لهم وحل مشاكلهم فقد تمت مقابلة اكثر من (3) الاف مواطن وموظف خلال (6) اشهر اي بمعدل (500) مقابلة شهريا ، اما من قبل السيد الوزير او المكتب وبطبيعة الحال فان ماذكرناه انفا ليس هو كل شيء انما هناك الكثير من التفاصيل والمهام والتوجيهات التي ابداها السيد الوزير وزياراته الميدانية والتفقدية لجميع دوائر وتشكيلات الوزارة واللقاء بالمديرين العامين والموظفين والاستماع منهم بنحو مباشر عن طبيعة العمل والمشاكل والتحديات التي تواجههم وكيفية ايجاد الحلول والمعالجات لتلك المشاكل وكان من بين نتائج تلك الزيارات الميدانية التوجيه باعداد دراسات الجدوى الخاصة بالمشاريع الاستثمارية من قبل المكاتب الاستشارية وان يكون لدائرة تخطيط القطاعات رؤية واضحة وتقييم تخطيطي وتنموي بشأن خطط الوزارات .. كما وجه سيادته في زيارته للجهاز المركزي للاحصاء بضرورة حصر موظفي الدولة بنحو واضح من خلال بنك المعلومات الوظيفي .. وغير ذلك الكثير لنجد في نهاية المطاف ان الدكتور سلمان الجميلي حين وطئت اقدامه وزارة التخطيط وهو الاستاذ والاكاديمي، ان الرجل قد تمكن فعلا من تجاوز الاختبار ان كان ثمة اختبار واستطاع المزاوجة والتعشيق بين الجانب الاكاديمي والجانب التخطيطي العملي على الرغم من انه مازال في بداية حمله للمهمة وهذا يعطينا انطباعا بان الاداء في هذه الوزارة سيشهد المزيد من التقدم وهذا بحد ذاته يمثل رسالة تطمين للذين يظنون ان التخطيط غائب .. فهو ليس كذلك والدليل ماذكرناه واكثر .

مسار التخطيط ... مسار جديد

لاجل أن نسهم في عملية تنوير الرأي العام بكل تفاصيل العملية التنموية فضلا عن احاطة كل المعنيين بالمشهد الاقتصادي من خبراء وباحثين ومسؤولين وبرلمانيين ارتأينا وبتوجيه من السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي ان نخطو هذه الخطوة العملية في الجانب الاعلامي وهي ان نصدر مجلة مسار التخطيط بحلة جديدة ونمط مختلف عما كانت عليه المجلة في اعدادها السابقة وان كانت حريصة في تسليط الضوء على المشهد التخطيطي بنحو عام

بقلم : رئيس التحرير

من جديد تعاود مجلة (**مسار التخطيط**) اطلالتها على القراء الكرام وهي تحمل بين دفتيها افاقا جديدة للانطلاق نحو الاسهام الفاعل في عملية البناء التنموي السليم ..تعود (**مسار التخطيط**) الى الاضواء بمسارات اكثر سعة واوسع شمولا من خلال زيادة عدد صفحاتها وتنوع ابوابها التي تسعى للاحاطة بكل مفاصل التنمية وصولا الى رسم صورة واضحة المعالم للمشهد التنموي في البلاد في ظل غياب واضح للصحافة المتخصصة في هذا الشأن .. اذ من الملاحظ ان الساحة الاعلامية تفتقر إلى وجود دوريات متخصصة في الشأن الاقتصادي الذي تم اختزاله بصفحة او اقل من صفحة في هذه الصحيفة او تلك .. فضلا عن عدم وجود كتاب او صحفيين متخصصين في الشؤون الاقتصادية وهذا ماجعل الصورة مشوشة في اذهان الناس فيما يتعلق بالوقائع الاقتصادية .. فنجد الكل يشارك في الحوارات السياسية او الامنية وحتى الرياضية والفنية ولكن حين يصل الكلام الى الاقتصاد لاتجد من يتصدى لهذا الامر .. هذا الغياب اثر سلبا في متخذي القرار الاقتصادي فليس هناك من يقدم لهم صورة بملامح واضحة عن الواقع الاقتصادي .. رافق ذلك ضعف الترويج الاعلامي لكل ما يتعلق بالجوانب التخطيطية والاقتصادية وحتى الاحصائية وقد نجم عن هذا الضعف خواء حاد في المعلومة حتى لدى بعض السادة اعضاء مجلس النواب .. فنسمع البعض منهم في بعض الاحيان يطلقون ارقاما ونسبا تتعلق ببعض الجوانب الاحصاءية لاعلاقة لها بالواقع من قبيل ان نسبة البطالة مثلا تصل الى (٧٠) في المائة او ان عدد الارامل يبلغ اكثر من (٤) ملايين ارملة ونسب اخرى عن الفقر والتضخم .. وان اطلاق مثل هذه المؤشرات المخطوءة من قبل البرلمانيين او مسؤولين كبار في الدولة من شانها ان تخلط الاوراق لدى الناس وتجعلهم غير قادرين على تمييز الحقيقة .. فضلا ان الكثير من منظمات المجتمع المدني وحتى المنظمات العالمية ربما تأخذ بما يدلي به البرلمانيون او غيرهم من بيانات على انها تعبر عن الواقع العراقي وبالتالي يتم تضمينها التقارير الدورية التي تصدرها تلك الجهات , ولاكثر من مرة نتفاجأ بالبيانات والارقام غير المنطقية التي تتضمنها تقارير بعض المنظمات العالمية مثل (هيومن رايتش ووج) وغيرها من اجل هذا كله ولاجل أن نسهم في عملية تنوير الرأي العام بكل تفاصيل العملية التنموية فضلا عن احاطة كل المعنيين بالمشهد الاقتصادي من خبراء وباحثين ومسؤولين وبرلمانيين ارتأينا وبتوجيه من السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي ان نخطو هذه الخطوة العملية في الجانب الاعلامي وهي ان نصدر مجلة مسار التخطيط بحلة جديدة ونمط مختلف عما كانت عليه المجلة في اعدادها السابقة وان كانت حريصة في تسليط الضوء على المشهد التخطيطي بنحو عام .. فأنها ستكون اليوم اكثر عمقا واشمل في التناول والمعالجة من خلال تخصيص ابواب ثابتة لدوائر الوزارة وتشكيلاتها، كل حسب اختصاصه اخذين بنظر الاعتبار ان هذه الدوائر والتشكيلات انما تمثل كل مفاصل العملية التنموية وهنا نتحدث عن الاحصاء والتقييس والسيطرة النوعية والتطوير الاداري والتعاون الدولي والتنمية البشرية والسياسات السكانية واستراتيجية تخفيف الفقر والتخطيط الاقتصادي وتخطيط القطاعات والعقود الحكومية والدائرة القانونية والدائرة الادارية والمالية والاستثمار الحكومي والتخطيط الاقليمي والمكاني ومكتب المفتش العام وباقي الدوائر والتشكيلات .. املين ان نوفق في مسعانا هذا والذي نرمي من خلاله إلى خدمة التنمية في بلاد الرافدين في إطار السعي لخلق تنمية مستدامة واقتصاد تنافسي حر ومستدام .. ومن الله التوفيق .

مجلة شهرية تصدر عن وزارة التخطيط قسم الاعلام والاتصال الحكومي العدد (32) ايار / 2015

وزارة التخطيط تعقد مؤتمراً للتعريف بوثائق العطاءات القياسية لعقود الاشغال العامة

مجلس الاعمار الملكي (المنسي) شكل وجه العراق الحضاري

المشرف العام:
الدكتور سلمان الجميلي : وزير التخطيط
رئيس التحرير:
عبدالزهرة محمد الهنداوي
نائب رئيس التحرير:
احمد محمد حسن
سكرتير التحرير:
محمد صلاح حسون
هيئة التحرير:
• علي كاظم تكليف
• شيماء رفعت خضر
• حيدر حسين البكري
• مروة مصدق
• لينا كفاح
المصورون:
• وليد حسين محمد
• انس كريم قاسم
• صهيب جهاد جعفر
• حسام الدين حبيب
• احمد منذر
التصميم والاخراج الفني
• عبير واثق نجم
• حنان قحطان حسين
• سلار عايد
التصحيح اللغوي
• اياد وليد عباس
• ايمان جاسب كريم
الادارة والعلاقات العامة
• هيفاء مهدي حسن
• علاء هاشم
• نبيل فاضل

69 التخطيط
تنجز مشروع تعزيز الاستثمارات في العراق

27

72
خفايا واسرار طائر النعام

94
الجواهري..
وحكايات عن النساء اللواتي مررن بحياته!

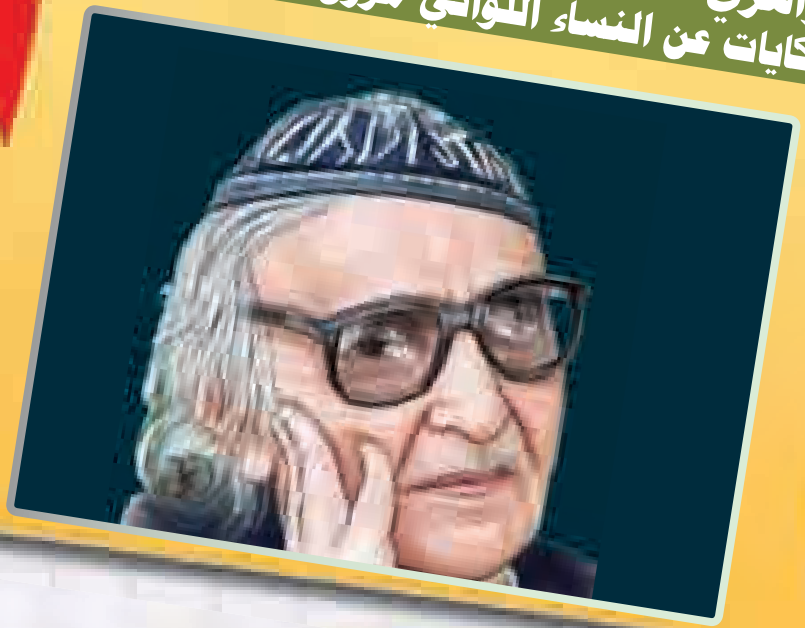

83

بمشاركة كبار خبراء الاقتصاد

وزارة التخطيط تنظم ندوة موسعة لعصف الافكار والخروج بحلول للازمة الاقتصادية

بغداد / عبدالزهرة الهنداوي

في اول خطوة تتخذها وزارة التخطيط في سعي ا للبحث عن حلول ◻لية للازمة الاقتصادية ال◻ يواجهها العراق من جراء تراجع اسعار النفط بنحو حاد◻◻ فقد نظم ◻ الوزارة ندوة موسعة ترأسها السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي خصص ◻ لمناقشة اداء الاقتصاد العراقي في ◻ل الظروف الحالية وكيفية الخرو◻ من الازمة الراهنة

وزير التخطيط : علينا البحث عن افكار جديدة لتجاوز الازمة والتاسيس لسياسات جديدة للمرحلة المقبلة تجعلنا بمأمن من التقلبات التي تشهدها اسعار النفط

وشهدت طرح الكثير من الرؤى والافكار المهمة في معالجة الازمة والبحث عن حلول وسياسات مناسبة تجنب الاقتصاد العراقي التقلبات والمشاكل التي تسبب بها انخفاض اسعار النفط وفي مستهل الندوة تحدث السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي .. ان العراق اليوم بحاجة ماسة الى الاستفادة من اراء المتخصصين في الاقتصاد للعبور والخروج من هذه الازمة الاقتصادية .. والجميع يدرك حجم هذه الازمة وماهي انعكاساتها على البلد من الناحية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وبالتالي فان هذه الندوة لاتتضمن محورا محددا انما هي ندوة لعصف الافكار التي نستطيع من خلالها ان نتجاوز هذه الازمة مشيرا الى « اننا لسنا بحاجة الى الاستغراق في التوصيف واعداد الدراسات والعناوين الكبيرة التي نتداولها دائما سواء في تفعيل القطاع الخاص و التنمية الريفية والصناعية وغيرها .. داعيا الى الذهاب نحو البحث عن الحلول في المفاصل الرئيسية وما الذي ينبغي تحقيقه سواء في القطاع المصرفي وماهي المعوقات التي تحول دون قيام هذا القطاع باداء دوره .. ام القطاع الخاص وما هي العوائق وكيفية معالجتها سواء أكانت في المجال التشريعي واصدار القوانين ام تعديل السياسات الحكومية .. ومضى السيد الوزير الى القول «علينا البحث عن افكار جديدة لكي نتجاوز الازمة والتاسيس لسياسات جديدة نبدأ بها مرحلة جديدة تجعلنا بمأمن من التقلبات التي تشهدها اسعار النفط والتي جعلت البلد يواجه ازمة .. مشيرا الى ان الالتزامات المترتبة على تنفيذ المشاريع الاستثمارية وبرنامج تنمية الاقاليم وكذلك الالتزامات الثابتة في الموازنة الجارية من رواتب واجور وغيرها من النفقات قد يلزم الحكومة اصدار موازنة اجمالية قادرة على استيعاب هذه المتطلبات ولكن هذا الامر سيزيد من حجم العجز في هذه الموازنة .

وبين السيد الوزير : ان حلول ومعالجة العجز المالي في الموازنة العامة كانت دائما تأتي على حساب الانفاق الاستثماري وايقاف تنفيذ عدد من المشاريع او عدم قبول مشاريع جديدة وهي اجراءات اقل ما يقال بشأنها من وجهة النظر الاقتصادية انها اجراءات غير سليمة تؤدي الى مزيد من التدهور وتعميق المشكلة الاقتصادية وتراجع كبير في معدلات النمو وهو مايتسبب بتفشي مشكلة البطالة ومن ثم اضطرار الدولة الى استيعاب العاطلين في دوائر الدولة وهو مايؤدي الى موجة جديدة من العمالة الفائضة التي تشكل عبءا والتزاما جديدا على الموازنة العامة للدولة من جانبه استعرض السيد مدير عام دائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط الدكتور علاء الدين جعفر واقع الاقتصاد العراقي ..مبينا: ان الاقتصاد العراقي حقق خلال السنوات الاخيرة تطورا هاما في العديد من المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية اذ سجل الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٢ وبالاسعار الجارية ارتفاعا بنسبة زيادة بلغت بحدود (١٦ ٪) ليصل الى (٢٥٢) تريليون دينار مقابل (٢١٧) تريليون دينار لعام ٢٠١١. كما ارتفع الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة الى (٧٠) مليار دينار في عام ٢٠١٢ مقابل (٦٤) مليار دينار عام ٢٠١١ مسجلا بذلك نسبة ارتفاع بلغت (١٠,٤٪) . ويعزى هذا التحسن في نمو الناتج المحلي الاجمالي الى جملة من العوامل منها : ارتفاع كمية انتاج النفط الخام بمعدل (١١٪) بين عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، فضلا عن ارتفاع سعر برميل النفط الخام الى (١٠٧) دولار عام ٢٠١٢ بعد ان كان (١٠٣) دولار للبرميل عام ٢٠١١ وبنسبة زيادة بلغت (٣,٨٪). وهذا مايعكس العلاقة الوثيقة مابين سعر النفط

عالميا ومعدلات النمو المتحققة في الاقتصاد العراقي ولفت جعفر انه على الرغم من هذه التطورات الايجابية لايزال الاقتصاد العراقي يواجه العديد من المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل بضعف دور القطاع الخاص في عملية التنمية.. وريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط كمصدر وحيد للايرادات .. فضلا عن ضعف الانتاجية وعدم مرونة الجهاز الانتاجي.. وتراجع دور الجهاز المصرفي في تلبية متطلبات التنمية.. صاحب ذلك ارتفاع مستمر في حجم النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية.. والزيادة المستمرة في حجم السكان وارتفاع نسبة الفقر.. مع عدم قدرة النظام التعليمي على مواكبة تطورات العصر وتلبية حاجات التنمية من العناصر البشرية المدربة.. وتفشي ظاهرة الفساد الاداري والمالي. وفي اطار الحلول المتاحة بين جعفر ..ان هناك العديد من الاجراءات التي يمكن للحكومة القيام للتقليل من العجز من بينها: اللجوء الى اصدار سندات اقراض بدلا من خطابات الضمان ويتم بيع هذه السندات للمواطنين باسعار محددة بحسب نوع كل معاملة كشراء السيارة او العقار او غيرها وهذا الاجراء من شانه توفير مبالغ كبيرة تساهم في سد جزء من العجز .. اما فيما يتعلق بالضرائب والرسوم – يؤكد جعفر : ان المجال واسع امام العراق للاستفادة من هذه الاداة في تعزيز الايرادات المالية للدولة من خلال تفعيل عدد من الاجراءات الخاصة بالرسوم الكمركية وتقديم الخدمات وفق آلية السوق ومبدأ استرداد تكلفة الخدمة وفرض رسوم على استخدام الطرق السريعة والمرافق الحكومية الاخرى .. لافتا الى ان كل هذه الاجراءات تبقى محدودة الأثر مالم يتم تفعيل القطاعات الاقتصادية الحقيقية وخلق بيئة فاعلة للاستثمار والاعمال المولدة للدخل والثروة واضاف جعفر ان نقطة الالتقاء بين السياستين المالية والنقدية تتمثل بإعادة العمل بخطة الأئتمان المصرفي والمتمثلة بمجموع الأئتمان قصير الاجل والقروض التي يقدمها الجهاز المصرفي بمجموعه الى الجهات المستفيدة لتمويل مختلف انواع الانشطة الاستثمارية وغيرها في مختلف القطاعات الاقتصادية وهي خطة تتسم بالمرونة . يتم تعديلها حسب المتطلبات الضرورية وهي في ذلك تمثل نقطة التقاء وتنسيق بين ثلاث جهات مسؤولة عن السياسات الاقتصادية وهي وزارة التخطيط باعتبارها المسؤولة عن الانشطة الاستثمارية ووزارة المالية باعتبارها المسؤولة عن الانشطة التشغيلية والبنك المركزي ايضا، علما ان العمل بهذه الخطة لايمثل اي تقييد او كبح مالي للخدمات المصرفية او أي شكل من اشكال التدخل بعمل البنك المركزي بل على العكس ان خطة الأئتمان المصرفي ستساعد على تخصيص الموارد الأئتمانية بشكل أمثل بين مختلف القطاعات الاقتصادية وبما ينسجم مع آليات العرض والطلب مع توفير المرونة والقابلية للاستجابة للقرارات الحكومية خلال الحالات الطارئة. وشدد جعفر على ضرورة وجود فلسفة واضحة لادارة الاقتصاد العراقي يعمل في اطارها النظام المصرفي فلا يجوز تقسيم المصارف الى قسم اهلي خاص وآخر حكومي منها ماتشرف عليه وزارة المالية واخرى تحت اشراف البنك المركزي ويجب ان تكون هناك معاملة متساوية مع جميع المصارف وفق معايير مالية واقتصادية موحدة... داعيا الى دعم المصارف الاهلية والسماح لها بالقيام بالعمليات المصرفية كافة شأنها شأن المصارف الحكومية .. وتشجيع وتسهيل عملية اندماج المصارف وتشكيل مؤسسات مالية ذات رؤوس اموال كبيرة قادرة على تلبية كافة متطلبات

• مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية : بامكان العراق الخروج من هذه الازمة لو تم استثمارها بنحو صحيح من خلال حل المشكلة باصدار السندات ومعالجة الاختلال الهيكلي في الرواتب والاجور

التنمية بما فيها تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة ... فضلا عن تشجيع الاجانب على انشاء كيان مصرفي او مالي مملوك من قبلهم بالكامل.. وتقديم كافة التسهيلات اللازمة لفتح فروع للمصارف الاجنبية في العراق... والسعي نحو الحد من عملية منح القروض بدون فائدة من قبل المصارف الحكومية الذي اضعف بشكل واضح موقف البنوك الاخرى.

ويرى جعفر: ان الظروف الحالية التي تمر بها الموازنة العامة للدولة وانعكاس ذلك على تنفيذ المشاريع الاستثمارية قد يتطلب اعادة التفكير في طرح تنفيذ المشاريع الاساسية الخاصة بالبنى التحتية وفق مبدأ ((الدفع بالآجل)) وهي فرصة للقطاع الخاص المحلي والاجنبي للمشاركة في تحمل جزء من العبء الاستثماري الذي تقوم به الدولة لاسيما وان العراق لديه الضمانات الكافية للوفاء بالتزاماته المستقبلية. كما ان الخيارات مفتوحة لتشجيع الاستثمار الاجنبي للمساهمة في تنمية المناطق الاقتصادية بمختلف اشكالها والتي يتم نشرها على المحافظات وحسب الميزة النسبية لكل منها حيث ان العراق مؤهل لأن يكون موطنا» لكثير من الصناعات التي لها سوقا» رائجة سواء في داخل العراق ام في الدول الاقليمية المجاورة. وبهدف تفعيل وتطوير القطاع الخاص .. وأكد الدكتور علاء الدين جعفر ان وجود أطار تشريعي مناسب يتيح للقطاع الخاص المشاركة في تمويل مشاريع الموازنة العامة قد يوفر الفرصة المناسبة لدعم هذا القطاع من جهة وتخفيف العبء الحكومي

من جهة اخرى خاصة في المشاريع ذات المردود المادي التي تحقق ايرادات مالية بعد انجازها ومنها مشاريع تحلية المياه والمصافي النفطية والطاقة الكهربائية وغيرها بحيث يتم ضمان نسبة من هذه الايرادات الى المساهمين في تمويلها من شركاء القطاع الخاص شريطة ان تبق ملكية هذه المشاريع وادارتها بيد القطاع العام. وقد يكون هذا الأمر متاح من خلال اصدار سندات خاصة بالمشاريع التي يتم الاتفاق عليها.

الى ذلك بدا مدير عام الدائرة الاقتصادية في وزارة المالية السيد خالد صلاح الدين متفائلا حين اشار الى ان بامكان العراق الخروج من هذه الازمة لو تم استثمارها بنحو صحيح .. مبينا ان معالجة هذه المشكلة يمكن من خلال اصدار السندات ومعالجة الاختلال الهيكلي في الرواتب والاجور الذي ادى الى اختلال في سوق العمل من خلال وجود مخصصات مبالغ فيها .. داعيا الى رفع مخصصات الخطورة من الرواتب لدى بعض الوزارات والجهات .. ودعا ايضا الى فرض ضرائب على الكليات الاهلية وطالب صلاح الدين بضرورة تفعيل دور المصارف الاهلية والحد من القروض التي تمنح من دون فوائد

اما الخبير الاقتصادي باسم جميل انطون نائب رئيس جمعية الاقتصاديين العراقيين فقد اشار في مداخلته الى: ان القطاع الخاص يتحمل عبءا ٥٠ بالمائة من قوة العمل مع عدم وجود الضمانات للعاملين فيه فضلا عن غياب الصناعة .. داعيا الى التوجه نحو هيكلة وخصخصة العديد من الخدمات بهدف

احداث هجرة عكسية من القطاع العام الى القطاع الخاص فهناك اكثر من ٢٥ منطقة صناعية تحيط بالعاصمة بغداد يعمل فيها حوالي ٦٠٠ الف عامل ولكنها غير فاعلة .. مشيرا الى ان تفعيل القطاع الصناعي الخاص يعني تقليل نسب البطالة والفقر وتجفيف منابع الارهاب وحماية المنتج الوطني والحد من الاستيراد فضلا عن ان ذلك من شأنه تشجيع عودة الاموال العراقية المهاجرة وتحدث النائب جواد البولاني رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية «الى أهمية اتباع سياسة التنمية الاقليمية والمكانية على اساس الانماط الاقتصادية لكل منطقة مثل الزراعة او الصناعة او السياحة .. الخ .. مشددا على ضرورة التركيز على القطاع الزراعي لان الزراعة تمثل النفط الاخضر العراقي وهذا يعني توجيه التخطيط نحو اهداف قليلة واضحة يمكن تحقيقها واضاف البولاني ان هناك فقدان للعلاقة الايجابية بين المؤسسات الدولية والمطلوب خلق حالة من التنسيق بين السياستين المالية والنقدية واستثمار نجاحات البنك المركزي في الحد من التضخم والمحافظة على سعر الدولار وصولا الى فك الانكماش في السوق وهذا يمثل احدى الضمانات للتوجه نحو القطاع الخاص ودعا البولاني: الى اعادة بناء موازنة العام المقبل ٢٠١٦ بواسطة تشكيل فريق عالي المستوى مهمته متابعة الايرادات الشهرية وخلال ٩٠ يوما يضع هذا الفريق رؤية واضحة للاصلاح الاقتصادي المطلوب في العراق .

من جانبه بين الخبير الاقتصادي بهنام الياس بطرس :ان التوقعات تشير الى احتمال انخفاض اسعار النفط الى اكثر من الانخفاض الحالي الامر الذي يتطلب منا دراسة هيكل الانفاق الاستهلاكي الحكومي ومعرفة ماهي الفقرات التي يمكن الاستغناء عنها ولا تؤثر على الوضع العام وكذلك دراسة الانفاق الاستهلاكي العائلي والبطاقة التموينية . واضاف بطرس ان الحكومة ليست هي من يدير القطاع الخاص انما يمكن لهذا القطاع ان ينمو بفاعلية من خلال ضمانات المصارف وزيادة مساهمته في الناتج المحلي التي لاتزيد حاليا على ٢٢ بالمائة .. لافتا الى ان البيئة الخاصة بالقطاع المصرفي الخاص لاتزال غير مناسبة ودعا بطرس الى اعادة النظر بالمشاريع الاستثمارية القائمة والتي تصل كلفها الى حوالي ٢٧٣ ترليون دينار والتركيز على قيمة المشاريع التي ستنفذ خلال السنوات المقبلة ..محذرا من خطورة استمرار غياب انظمة المتابعة والتقييم للمشاريع ..داعيا الى بناء مثل هذه الانظمة في جميع المشاريع والخدمات حتى في المستشفيات

واشار بطرس ايضا الى ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد مركزي من حيث الانفاق والايراد فالمدارس والمستشفيات والطرق يتم استخدامها من قبل القطاعين العام والخاص .

اما الخبير الاقتصادي ماجد الصوري فقد بدأ حديثه متسائلا : كيف لنا ان نخرج من هذه الازمة ؟ .. مجيبا «المطلوب وضع استراتيجية لهذا الامر تتضمن تقليل الفارق بين الحدين الاعلى والادنى للدخول وتطبيق القوانين وتوفير الحسابات

• مدير عام دائرة السياسات الاقتصادية والمالية : لايزال الاقتصاد العراقي يواجه العديد من المشاكل والتحديات الاقتصادية والاجتماعية تتمثل بضعف دور القطاع الخاص في عملية التنمية.. وريعية الاقتصاد العراقي واعتماده على النفط كمصدر وحيد للايرادات .

الختامية واعادة هيكلة المصارف .. مشيرا الى ان كل هذه الامور لم تحدث فالموازنة لايتم اعدادها وفق الدستور وليس هناك حسابات ختامية فيما تم صرف ١٠ ملايين دولار في عملية اعادة هيكلة المصارف التي شملت تدريب اكثر ٧٠٠ موظف ولكن لم يتم تنفيذ البرنامج .. مضيفا .. هناك طاقات هائلة لدى العراق سواء اكان الافراد ام اصحاب رؤوس الاموال ؟ ولكن المطلوب ابعاد التنميةعن الاتجاهات السياسية .. مشيرا الى اننا لانعرف حجم القاعدة المالية للعراق هل هي ٤٤ ترليون دينار واين هي ولماذا لانستغلها في مواجهة هذه الازمة ؟ الدكتورة وفاء المهداوي من كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية اوضحت: ان البرنامج الحكومي تضمن ٦ محاور مهمة وهي تمثل منهج عمل للسياسة العامة في العراق .. مشيرة الى وجود نقاط التقاء بين البرنامج وخطة التنمية ولكن المشكلة هي وجود انفصام بين البرنامج الحكومي والموازنة العامة وبينت المهداوي ان فلسفة الادارة الاقتصادية تقوم على اساس فتح المجال امام القطاع الخاص واشراكه في التنمية وفقا لامكاناته المتاحة .. لافتة الى ان القطاع الخاص له دور في المضاربة وليس في الجانب الاقتصادي .. وطالبت المهداوي بتوجيه الاستثمار نحو النفط وصولا لبناء تنمية متوازنة في المستقبل تقوم على اساس التنمية الاقليمية والمكانية والتركيز على انماط الزراعة والسياحة والاستثمار .

المحامي ليث حسن شمسة/ ممثل اتحاد الصناعات العراقي .. اكد ان الصناعة هي مفتاح الحل للازمة لانها تساعد على توفير فرص العمل بدلا من تحديده الوظائف بدوائر الدولة الا ان القطاع الصناعي الخاص لم يتم ذكره في كل الموازنات السابقة والحالية وعلى الرغم من الاموال التي تم تخصيصها لوزارة الصناعة الا ان القطاع الصناعي لم يشهد اي تطور .

من جانبه تحدث رئيس رابطة المصارف الخاصة / وديع الحنظل عن تجربة المصارف العربية والاسلامية في العراق واصفا اياها بالفاشلة لانها حين حصلت على الاموال وبقيمة ٧ ملايين دولار w اجور الشركات ونحن نمر بمثل هذه الضائقة المالية ؟ ولفت محل الى ان الرواتب الممنوحة في العراق ليست عالية انما هي اقل الرواتب بين دول الجوار ولكن المشكلة هي الاعداد الكبيرة للموظفين . وزاد محل ان مشاكل الاقتصاد العراقي يمكن حلها لو اتبعنا الحلول المناسبة ومن بينها تفعيل بوابات شركات الهاتف النقال التي ستوفر لنا اموالا كبيرة فضلا عن الجانب الامني في هذا المجال واللجوء الى اسلوب التوظيف بعقود مؤقتة فيما يتعلق بالمشاريع وتحصيل الايرادات من خلال الضرائب التي تعد في الكثير من الدول المصدر الرئيس للاقتصاد . من جانبه حذر الدكتور سامي الاعرجي/ رئيس الهيئة الوطنية للاستثمار من ان السنتين المقبلتين ستكونان صعبتان على العراق بسبب استمرار انخفاض اسعار النفط مما يتطلب اتخاذ جميع الاجراءات والحلول المناسبة لمواجهة هذه الازمة وكشف الاعرجي عن قيام هيئة الاستثمار بوضع خطة استثمارية للاعوام العشرة المقبلة تقوم على اساس الاصلاح الاقتصادي لجميع مؤسسات الدولة .. مقترحا احالة موظفي الشركات الممولة مركزيا الى التقاعد بحسب القانون الجديد بنسبة ٨٠ بالمائة من الراتب وبهذا نستطيع ان نوفر ٢٠ بالمائة من تلك الرواتب كايرادات

• المستشار الاقتصادي لنائب رئيس الوزراء : هنـــــاك اموال كبيرة موجودة في العراق يمكن تحريكها لتمويل العجز ومواجهة الازمـــــة وهي الاموال المخصصة للمشاريع البالغ عددها ٨٩٧١ مشروعا بكلفـــــة ٢٨٢ ترليون دينار.

رئيس الهيئة الوطـنية للاستثمار : ان السنتين المقبلتين ستكونان صعبتان على العراق بسبب استمـــرار انخفاض اسعار النفط مما يتطلب اتخاذ جميع الاجراءات والحلول المناسبة لمواجهة هذه الازمة

للدولة .. وكذلك اعادة النظر بقانون الاستثمار بما يشجع الاستثمار الوطني والاجنبي وتعزيز العمل بالنافذة الواحدة وتنظيم الموارد وايقاف الدعم لعدد من السلع والخدمات التي ترهق كاهل الموازنة واضاف الاعرجي ان مشكلة الاستثمار هي عدم وجود تخصيصات لموضوع البنى الخارجية للمشاريع التي تتضمن الطرق والكهرباء والماء .. داعيا الى تفعيل قانون البنى التحتية والاستفادة من الظروف الخارجية الميسرة اما الدكتور قصي الجابري عميد كلية الادارة والاقتصاد في الجامعة المستنصرية / فقد بين :ان هناك اختلالا هيكليا في الانتاج والمطلوب هو اصلاح هذا الاختلال الناتج عن تردي مناخ الاستثمار بسبب الارهاب والفساد .. داعيا الى ضرورة اعتماد استراتيجية جديدة تسمى استراتيجية السلام والشفافية يتم وضعها من قبل خبراء متخصصين في جميع المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية هدفها معالجة الاسباب المؤدية الى وجود حضون للارهاب وما هي الاسباب وراء انتشار الفساد ومن ثم الدفع باتجاه السلم الاهلي وشدد الجابري على ضرورة اتخاذ قرارات جريئة لتحويل الموارد نحو البنى التحتية وفرض ضرائب على الداخلين للعراق واللجوء الى ضريبة المبيعات على الخدمات على ان يكون هناك تمييز سعري للخدمات بحسب المستوى المعيشي لكل منطقة من المناطق في مجالات الصحة والتعليم والكهرباء والماء .. الخ المستشار الاقتصادي لنائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية /يعقوب شونيا .. بين في مداخلته «ان هناك اموالا كبيرة موجودة في العراق يمكن

• مدير مكتب رئيس الوزراء : العمل يجري الان من اجل اعداد قانون للمجلس الاقتصادي لدعم استثمارات القطاع الخاص وتشكيل لتقديم دراسة شاملة للدخول في شراكة بين القطاعين العام والخاص

• رئيس لجنة الاقتصاد والاستثمار البرلمانية : ضرورة اتباع سياسة التنمية الاقليمية والمكانية على اساس الانماط الاقتصادية لكل منطقة مثل الزراعة او الصناعة او السياح

تحريكها لتمويل العجز ومواجهة الازمة وهي الاموال المخصصة للمشاريع البالغ عددها ٨٩٧١ مشروع بكلفة ٢٨٢ ترليون دينار .. داعيا الى ايقاف هذه المشاريع التي تم تسديد ٥ ترليونات دينار من اقيامها .. موضحا ان تحريك هذه الاموال يتم من خلال تخصيص جزء منها للمشاريع الاستثمارية بعد معرفة ما هو اثر هذه المشاريع في الناتج المحلي الاجمالي .. اضافة الى ذلك لابد من تعزيز دور القطاع الخاص وتفعيل الشراكة بينه وبين القطاع العام كما دعا شونيا الى استثمار الثروات المعدنية الاخرى في النفط وتفعيل الجهود للقضاء على الفساد .. داعيا وزارة المالية الى التحرك بسرعة لمعالجة ملف الفضائيين .

من جانبه تحدث استاذ علم الاجتماع الدكتور عدنان ياسين واصفا الفساد :انه اكبر التحديات التي تواجه التنمية في العراق بعد ان اصبح يمثل بنية مجتمعية ما ادى الى تخريب الانسان العراقي لان هذه المنظومات القيمية اصبحت حاضنة للفساد .. لذلك فان مانحتاج اليه هو العدالة وتطبيق القوانين والرؤية المستقبلية والاستفادة من الخبرات العراقية المهاجرة وتفعيل السياحة باعتبارها قاطرة للتنمية

الخبيرة الاقتصادية الدكتورة امال شلاش .. اشارت في مداخلتها الى ان وزارة التخطيط معنية بنحو مباشر بمعالجة السياسات الاقتصادية وايجاد السياسات الرشيدة التي يمكنها معالجة الوضع الحالي .. مبينة ان معالجة العجز ليس بالامر الصعب وهذا يحصل من خلال التخلي عن الكثير من التفقات والحد من استيراد الكثير من السلع والخدمات التي تعد ترفيهية وغير ضرورية ولكنها تساهم في اضعاف الاقتصاد الوطني

وفي ختام الندوة التي حضرها ايضا وكيلا وزارة التخطيط والمديرون العامون فيها .. اكد السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي ان اللحظة التي نمر بها اليوم هي لحظة تشريعية علينا استثمارها من اجل تفعيل مثل هذه الرؤى والافكار البناءة التي شهدتها الندوة وترجمتها الى سياسات وقوانين تخدم الاقتصاد العراقي وتساعده على الخروج من الازمة

وخلصت الندوة الى تشكيل لجنة تضم عددا من الخبراء لبلورة نتائجها الى واقع عملي

لاول مرة في العراق ..وخلال مؤتمر موسع

وزارة التخطيط تطلق تقريرا جديدا للفقر وترسم له خرائطا جديدة على مستوى القضاء والناحية للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٣

فريق العمل / محمد صلاح – علي كاظم – مروة مصدق – لينا كفاح – حسام الدين حبيب

بحضور نائب رئيس الوزراء رئيس اللجنة العليا لإستراتيجية التخفيف من الفقر الدكتور روز نوري شاويس ووزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي وأقام وزارة التخطيط احتفالية أطلاق (نتائج تقريري تقييم وخرائط الفقر في العراق) الذي يعد الأول من نوعه في العراق بما فيه من أهمية كبيرة في تحديد أولويات الخدمات من الناحية النوعية و المكانية حضر الاحتفالية رئيس هيئة الاستثمار وممثل البنك الدولي في العراق ومدير مكتب رئيس الوزراء بالإضافة الى عدد من أعضاء مجلس النواب والمستشارين والاقتصاديين والمتخصصين فضلا عن عدد من أساتذة الجامعات والجهات ذات العلاقة

كلمة نائب رئيس الوزراء

وفي مستهل الاحتفال القى نائب رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية الدكتور روز نوري شاويس كلمته خلال قال فيها « ان خفض معدلات الفقر الى مستويات متدنية كان من ابرز التحديات التي واجهت الحكومة خلال المدة الماضية، مشيرا الى ان أطلاق نتائج تقرير خرائط الفقر للاعوام (٢٠٠٧-٢٠١٢) يمثل الدليل الحكومي المرشد لتوجيه سياسات وبرامج الفقر التي من شأنها ان تحد من الهدر والضياع بالموارد الاقتصادية المتاحة في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد واضاف شاويس ان هذا التقرير يمثل اهم آليات الاستهداف الدقيق للفقراء بالتوجه نحو الفئات الهشة وتحديد أحقية الاسر في مزايا برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تتبعها الحكومة. وتابع: ان منجز وزارة التخطيط المدعوم من البنك الدولي, يمثل مرجعا علميا واقتصاديا لواقع البلاد ويوضح ابرز ملامح النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة واثر الصراع وانعكاساته على واقع الفقر من خلال تحديد التجمعات الفقيرة في الاقضية والنواحي التابعة للمحافظات. ولفت الى ان التحديات الماضية المتمثلة بالحروب والحصار وإعمال العنف حالت دون تمتع معظم المواطنين العراقيين بالمستوى المعيشي اللائق، منوها :ن الحكومة بعد عام ٢٠٠٣ دأبت على وضع سياسات وخطط لتخفيف حدة الفقر، إلا إن الإرهاب والتهجير وشيوع الفساد على مستويات مختلفة زاد أيضا من الفقر والبطالة. مبينا ان»الناتج المحلي الإجمالي نما بمعدل تراكمي من ٤٠٪ وبمعدل سنوي بمعدل ٧٪ بين عامي ٢٠٠٨ الى ٢٠١٢ وان نصيب الفرد من الاستهلاك نما بنسبة تراكمية ٩٪ أي بمعدل سنوي ١,٧٥٪ بالرغم من ان هذا النمو لم ينعكس ايجابا على الفقراء «.لافتا الى ان «العراق يمتلك احد أهم و اكبر الاحتياطات النفطية وواحداً من البلدان الزراعية المهمة»، مبيناً انه «من الممكن أن يكون العراق بلداً سياحياً لما يمتلكه من أماكن سياحية وتنوع جغرافي»، لافتاً الى أن «الحروب السابقة حرمت مواطنيه من التمتع بمستوى معيشي مناسب».وأوضح شاويس، أن «الحكومات السابقة وضعت خططاً لتخفيف الفقر إلا أنها واجهت تحديات الإرهاب والهدر المالي»، مشيراً إلى أن «نسب الفقر كانت التحدي الاقتصادي الأكبر الذي واجهته الحكومة ، حيث ان نسبة كبيرة من سكان العراق تقع في مستويات قريبة من مستوى خط الفقر».

كلمة وزير التخطيط

من جهته قال السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي « ان العمل في انجاز تقرير التحليل المعمق للفقر يأتي انطلاقا من مسؤولية الوزارة في تشخيص تحديات التنمية ورسم صورة واضحة المعالم للواقع الاقتصادي والاجتماعي وعده اساسا لرسم الخطط والاستراتيجيات واستهداف الفئات الاكثر استحقاقا واضاف ان توطن الفقر في المجتمع العراقي كان نتيجة حتمية لسنوات الحصار والحروب التي عانى منها العراق فضلا عن مشاكل العنف والتهجير التي تلتها وخاصة في فترة احداث العنف الطائفي في عامي ٢٠٠٦_٢٠٠٧ وفي ظل حاجتنا الى خطط ناجحة لمكافحة الفقر وترسيخ التنمية في المجتمع العراقي وكذلك حرصنا على تحديد اهم مؤشراته وملامحه بشكل اكثر تفصيلا يسمح بتوجيه البرامج والسياسات التنموية الى مستحقيه على المستوى المحلي وتابع : بينت خارطة الفقر وجود تباين كبير في نسب الفقر بين النواحي على المستوى الوطني تراوح مابين اقل من ١٪ ليصل الى ٧٧٪ والذي يتطلب منا تبني سياسات وبرامج مفصلة بحسب ظروف واحتياجات كل مستوى اداري واوضح ان وزارة التخطيط تصدر اهم ملامح الوضع الاقتصادي في العراق خلال فترة ٢٠٠٧_٢٠١٢ انطلاقا من مبدأ الشفافية والتي اظهرت ان خمس سكان العراق يقبعون تحت خط الفقر رغم ازدهار ايرادات النفط في تلك الفترة الا ان الناتج المحلي الاجمالي نما بمعدل تراكمي لاكثر من ٤٠٪ وبمعدل سنوي قدره ٧٪ بين عامي ٢٠٠٨_٢٠١٢ مؤكدا ان تصيب الفرد من الاستهلاك نما بنسبة تراكمية بلغت ٩٪اي بمعدل سنوي قدرة ١,٧٥٪ ورغم هذا النمو الا انه لم ينعكس ايجابا على الفقراء اذ شهدت فئة اغنى ٤٠٪ من السكان من حيث نصيب الفرد الحقيقي من الانفاق نموا بلغ ٢٪ مقارنة بافقر ٢٠٪ من السكان التي كانت ٠,٧ ٪ .وبين ان هذه المؤشرات ستقرئ التحديات الاقتصادية التي تواجه العراق والتي تحتم علينا تحديات الاليات الفاعلة لمواجهتها واحدى اهم هذه الاليات نطلقها اليوم من خلال خارطة للفقر ولادنى مستوى اداري اذ تعد اداة دولية توجه خطط التنمية وتركز استهدافها على الفئات والتجمعات السكانية الاكثر فقرا فضلا عن عدد من المعايير التي تعزز دقة التوجية واشار الى ان التحليل المعمق للفقر والواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي نطلقه اليوم مع خرائط الفقر يعد من اهم انجازات وزارة التخطيط كوننا استطعنا تحديد موقع العراق الاقتصادي على المستوى الدولي والقاء الضوء على احتياجاته والتركيز على تلك الاحتياجات كخطوة منهجية في تحديد السياسات اللازمة لمواجهته في اعداد ستراتيجية الفقر الجديدة التي ستاخذ بالاعتبار اوضاع النازحين واثرها على اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية وحتى النفسية ، متاملا دعم الجهات الحكومية والمجتمعية في السعي للتنمية ومحاربة الفقر في العراق

مدير مكتب البنك الدولي

الى ذلك قال مدير مكتب البنك الدولي في العراق السيد روبرت بو جودة « انه من دواعي سرورنا ان نكون معكم هنا لإطلاق التقرير الجديد والذي حمل عنوان «الوعد غير المنجز للنفط والنمو» الفقر والإدماج والرفاهية في العراق ٢٠٠٧_٢٠١٢ وتقديم خارطة فقر جديدة للعراق حيث عرف العراق فترات صعبة خلال العقود الثلاثة الماضية وهو اليوم يواجه ازمة اخرى مما يشكل تحديات عصيبة امام الحكومة مؤكدا ان من اهم هذه التحديات احلال السلام والامن في العراق حيث كان لغياب الامن خلال عقود طويلة تاثير كبير على الفقر ومواطن الضعف وعملية النمو الشاملة لكافة الفئات السكانية . يغطي هذان التقريران فترة من الاستقرار النسبي ومن النمو الاقتصادي القوي غير انهما يلقيان الضوء على التحديات طويلة الامد التي يواجهها العراق والتي اذا ما بقيت غير معالجة ستطال رفاه المواطنين على نحو خطير رغم ان النتائج ترتكز على بيانات تعود الى العام ٢٠١٢ غير انه من المهم ان نلاحظ اهميتها وصلتها بالوضع الحالي في العراق .واوضح : ان التقرير يضع الاتجاهات السائدة خلال الاعوام ٢٠٠٧_٢٠١٢ في السياق العراقي البعيد المدى حيث شهد ٣٥ عاماً من النزاع والضغوطات الخارجية التي كان لها اشد الاثر على التنمية البشرية وتطوير القطاع الخاص. مما يعطي فكرة كيف ان الموجات السابقة من النزاع والنزوح في العراق حرمت جيلا بكامله من النمو الاقتصادي

ويعطي ايضا مثالا عن النمط المتغير لمواطن الضعف الاقتصادية في العراق مع فوارق كبيرة في الاتجاهات على مستوى المحافظات كما يلقي الضوء على دور نظام التوزيع العام في شبكات الامان الاجتماعية العراقية وينذر ايضا انه مع فشل النمو العالي في تخفيف الفقر ستكون الاضرار الناجمة عن فترة تباطؤ النمو الحالية اكبر بكثير .وبين ان المسح الذي اعتمد علية التقرير هو من بين المسوح الاكثر شمولية في المنطقة ويغطي ايضا سلسلة واسعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وهو الاساس التحليلي لالتزام وعمل البنك الدولي في العراق واضاف ان التقرير يركز على انماط واتجاهات الفقر وخصائص الفقراء كما يحاول فهم الاسباب الكامنة وراء الفقر والرفاه في البلاد .يوثق عملية النمو الاقتصادي التي تركت العديد من المجموعات وبعض مناطق البلاد متخلفة عن غيرها مؤكدا نجاح السياسة التي اعتمدتها الحكومة بين ٢٠٠٧و٢٠١٢ في تخفيف الفقر بـ ٤ نقاط مئوية غير ان كل عراقي من اصل (٥) كان فقيرا في العام ٢٠١٢ حيث يعيش العديد منهم بالقرب من خط الفقر وتابع : ان خارطة الفقر في العراق تعد الحصيلة الاخيرة لتعاوننا المتواصل مع الحكومة العراقية كون هذه الخارطة تصور حالة الفقر في العراق على مستوى «الناحية» وهو مستوى تصنيف ليس ممكنا مع المسح الاجتماعي والاقتصادي للاسرة في العراق حيث انها اداة هامة لتحديد جيوب الفقر وبالتالي هي مفيدة جدا لواضعي

السياسات بشكل خاص لدى تصميم برامج تخفيف الفقر واشار الى : ان خارطة الفقر الاولى بالنسبة للعراق متاملا ان يتم تحديثها بمعلومات جديدة ستكون متاحة خلال المسوح المستقبلية فتكون مفيدة للإصلاحات السياسية الهادفة الى تخفيف الفقر وتعزيز الازدهار المشترك واكد ان هذين التقريرين جاءان نتيجة تعاون وثيق وناجح بين الجهاز المركزي للاحصاء وهيئة احصاء اقليم كردستان والبنك الدولي على الرغم من الظروف الصعبة ميدانيا ، مبينا ان البيانات غنية وشاملة وتبعها تحليل معمق جدا واضاف قائلا « أجرينا استشارات مع العديد من اعضاء اللجنة الفنية العليا لاستراتيجية التخفيف من الفقر وادرجنا مساهماتهم الغنية مشيدا بقيام الحكومة باطلاق هذين التقريرين التحليليين الهامين حيث انهما يلقيان الضوء على دروس صعبة استخلصت من التاريخ الحديث للبلاد واكد ان هذا التقرير يتضمن تحليلا حاسما عن العلاقة بين ما تحقق من نمو في الماضي وبين الحد من الفقر في العراق ويستعرض التقرير اثار السياسات من اجل وضع او اعداد عملية نمو اكثر شمولا وهو يعد دليلا لضمان تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية كما يحدد الاولويات والتدابير اللازمة لرفاه المواطن العراقي وختم حديثه بالتحدث عن الشراكة القائمة بين البنك الدولي وجمهورية العراق حيث بدا البنك الدولي بتقديم الدعم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق مباشرة عقب شهر نيسان ٢٠٠٣ بالعمل كشركاء في عملية التنمية في العديد من القطاعات بما في ذلك التعليم والصحة وشبكات الامان الاجتماعية والبنية التحتية والادارة الاقتصادية وغيرها الكثير ويرتكز برنامج البنك الدولي في العراق على استراتيجية الشراكة الوطنية والتي تتضمن ثلاث مرتكزات هي / تحسين الحوكمة ودعم التنوع الاقتصادي لتحقيق الازدهار على نطاق واسع فضلا عن تحسين الشمول

- **نائب رئيس الوزراء : ان منجز وزارة التخطيط المدعوم من البنك الدولي, يمثل مرجعا علميا واقتصاديا لواقع البلاد ويوضح ابرز ملامح النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة واثر الصراع وانعكاساته على واقع الفقر**

خبيرة اقتصادية بالبنك الدولي

من جانبها قالت خبيرة اقتصادية اولى بالبنك الدولي والمؤلفة الرئيسية لهذا التقرير ناديني كريشنان «ان نتائج التقرير تعكس ايضا ارثاً صعباً من العنف والهشاشة والضعف المؤسسي في العراق الذي يواجه تحديات هائلة على المدى البعيد قد تستغرق وقتاً طويلاً للتغلب عليها حيث اسهمت ماشهدته اجزاء من البلاد بين عامي ٢٠٠٣ و٢٠١٢ من استمرار العنف الداخلي وانعدام الامن في تعميق التشرذم الاقتصادي والاجتماعي اذ فقد العراق اكثر من ١٠٠ الف مدني بسبب اعمال العنف واستمرت المناطق شمالي وغربي بغداد في حالة من الصراع بين الطوائف والاعراق والقبائل مؤكدة محاولة الحكومة بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٢ اعادة توزيع العائدات النفطية عبر التحويلات العامة والتوظيف في القطاع العام وكانت النتائج متباينة ولذلك هدفت توصيات التقرير الى وضع استراتيجية اكثر احتواء تستطيع ان تدعم العلاقة بين المواطن والدولة و بذلك سيؤتي ثمارها على المدى المتوسط والبعيد مما يستوجب غرس البذور الان ولفتت الى ان من شأن تطبيق نظام فعال وشامل لشبكات الامان ان يعالج اوجه الحرمان والضعف المتعددة للسكان مع تصحيح العجز في رأس المال البشري مضيفة ان الاستجابة الفورية والفعالة اللازمة اليوم امر لازم كون العراق يتطلع للمستقبل فعليه ان يتصدى للتحديات الانمائية الجوهرية لبناء اقتصاد ومجتمع يتسمان بالاحتواء

تقرير مجموعة البنك الدولي :

كما ذكرت مجموعة البنك الدولي في تقرير لها اصدرته حديثا « ان الازمة الحالية في العراق ستزيد الاوضاع سوءا للمواطنين وخاصة الفئات الاشد ضعفا واشترطت ارساء وحفظ السلام والامن لتحسين النمو الاقتصادي والرفاه سلطت فيه الضوء على العوائق الرئيسية التي اعترضت سبيل الحد من الفقر وجهود الاحتواء في العراق بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٢ واكد التقرير الذي صدر بعنوان (الوعود التي لم يحققها النفط والنمو الفقر والاحتواء والرفاه في العراق ٢٠٠٧_٢٠١٢)على ضرورة الحفاظ على النمو الاقتصادي وادارة عائدات النفط وتنويع الاقتصاد لصالح الانشطة التي يقودها القطاع الخاص والقطاع غير النفطي وذلك من اجل خلق مناخ فعال لأنشطة الاعمال والاستثمار وخلق فرص عمل ستشتد الحاجة اليها مستقبلا واوصى التقرير بتطبيق سلسلة من السياسات والاجراءات ذات الاولوية بهدف تعزيز رفاه المواطنين و يشكل بذلك اول تحليل متعمق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق منذ

٢٠٠٦_٢٠٠٧ فهي فترة تميزت بالانتعاش في قطاع النفط وارتفاع العائدات النفطية ارتفاعا كبيرا والجهود المكثفة من قبل الحكومة لتلبية الطموحات الكبيرة للمواطنين وخلص التقرير الى :انه في عام ٢٠١٢ عاش ٢٠ بالمائة من سكان العراق تحت خط الفقر وكانت نسبة كبيرة من الشعب العراقي عرضة للسقوط في براثن الفقر رغم ان البلاد شهدت نموا اقتصاديا مرتفعا بلغ ٧ بالمائة سنويا في المتوسط بين عامي ٢٠٠٨و٢٠١٢ فان معدل الفقر لم ينخفض الا بنسبة ٤ نقاط مئوية في تلك الفترة وحصدت الفئات الاكثر ثراء من السكان الاكبر من المكاسب وتابع التقرير : لقد شكل العراق نقطة ترابط بين الصراع والهشاشة على مدى عقود من الزمن ولازال يواجه ازمة اخرى اليوم سيكون لها تداعيات كبيرة على رفاه شعبه وستستغرق معالجة هذه الازمة وقتا والتي ستحتاج الى جهد منسق ورغم ذلك فقد تكون هناك دروس مهمة مستفادة من الفترة الاخيرة من السلام النسبي الذي ساد خلال الفترة ٢٠٠٧_٢٠١٢ والتي يمكن ان تساعد في تحديد ومعالجة الاسباب الجذرية للفقر والاقصاء واستمرار العنف وانعدام الامن ويبين التقرير الذي يعتمد على جولتين من المسموح الاسرية القطرية والشاملة بين عامي ٢٠٠٧و٢٠١٢ ان تشكيل حكومة مدينة منتخبة في الفترة ٢٠٠٥_٢٠٠٦ قد اعقبته مدة من النمو الاقتصادي القوي ومع ذلك فان الفقر لم ينخفض الابشكل طفيف فقط واستمرت اشكال الحرمان الشديد في ابعاد غير نقدية حيث ان ما يقرب من نصف السكان في العراق حاصلين على تعليم اقل من المستوى الابتدائي وما يقرب من ثلث الاطفال الذين تتراوح اعمارهم بين صفر وخمسة اعوام يعانون التقزم واكثر من ٩٠ في المائة من الاسر في بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية تحصل على الكهرباء لمدة تقل من ٨ ساعات في اليوم وثلث الرجال و ٩٠ في المائة من النساء في الفئة العمرية ١٥_٦٤ عاما لا يعملون ولا يبحثون عن عمل ويأتي اكثر من ٦٠ بالمائة من السعرات الحرارية التي يستهلكها الفقراء من برنامج لدعم الغذاء على الصعيد الوطني الذي مثل الوضع قبل الازمة الحالية

• وزير التخطيط :

ان توطن الفقر في المجتمع العراقي كان نتيجة حتمية لسنوات الحصار والحروب التي عانى منها العراق فضلا عن مشاكل العنف والتهجير التي تلتها وخاصة في فترة احداث العنف الطائفي في عامي ٢٠٠٦_٢٠٠٧ وفي ظل حاجتنا الى خطط ناجحة لمكافحة الفقر وترسيخ التنمية في المجتمع العراقي

مدير عام في الأمانة العامة لمجلس الوزراء :

من جانبه قال مدير عام في الأمانة العامة لمجلس الوزراء السيد حسين الصافي» ان هذا العمل هو انجازا كبيرا لوزارة التخطيط والجهاز المركزي للإحصاء كونه عمل دوؤب والذي بدأ به منذ عام ٢٠٠٦_٢٠٠٧ وبالتالي هذا الجهد الكبير في اطلاق نتائج تقييم الفقر وخارطة الفقر ،مؤكدا :ان له مؤشرات و ايجابيات في ايجاد الرؤى والقرارات وبين ان نتائج هذان التقريران تعطي لاصحاب القرار امكانية اتخاذ القرار خصوصا في تحديد بؤر الفقر وجيوب الفقر وبالتالي تمكن المسؤولين الكبار من اتخاذ القرارات وفق هذه الاستراتيجيات باتجاه محاربة الفقر وتخفيف نسب الفقر بالعراق واتخاذ كل ما من شأنه من عمليات اصلاح على مستويات متعددة في ضوء تخفيف نتائج الفقر.

رئيس اللجنة الفنية لإستراتيجية الحد من الفقر في العراق :

من جهته قال مدير مكتب رئيس الوزراء ورئيس اللجنة الفنية لاستراتيجية الحد من الفقر في العراق الدكتور مهدي العلاق « ان هذا التقرير الذي يحلل اوضاع الفقر تحليلا متعمقا يقدم فهما واضحا للتحديات الانمائية التي تواجه العراق ويمثل الاساس لإعداد سياسات انمائية جديدة تستهدف تحسين مستوى المعيشة بصورة واسعة وشاملة حيث لعب البنك الدولي دورا نشيطا في تزويد وزارة التخطيط بالمساعدة الفنية متأملا : ان تستمر هذه المساندة خلال الاستعداد للاستراتيجية الجديدة التي تراعي حالات التشريد الداخلي الناجمة عن زيادة الفقر واكد ان هذا التقرير جاء لتسليط الضوء على بؤرة الفقر وهذا يحصل لاول مرة في تاريخ العراق كوننا سابقا كنا نشير الى نسب الفقر على نسب المحافظات اما الان ذهبنا الى مستوى اكثر تفصيلا وهو النزول على مستوى النواحي معتقدا ان هذه المؤشرات جديرة بالاهتمام لكي تبنى السياسات على ضوئها كما استعرض نتائج تقرير التحليل المعمق للفقر الذي اطلق تحت عنوان (الوعد غير المنجز للنفط والنمو حيث تم إعداد الإستراتيجية الأولى للتخفيف من الفقر في العراق عام ٢٠٠٩)على أساس النتائج التي توصلت اليها دراسة تحليل الفقر ونتائج المسح الإجتماعي والإقتصادي للأسرة في العراق مشيراً ان في عام ٢٠٠٧ تم اعلان خط الفقر الوطني ومؤشرات الفقر المشتقة منه، وخصائص الفقر واين يتركز الفقراء وفي عام ٢٠١٢ تضاعف عدد الفقراء في محافظة نينوى فيما تزايد عدد الفقراء في ثلاث من المحافظات الجنوبية إلى الربع (ذي قار، قادسية، ميسان) وان ٥٨٪ من فقراء العراق يعيشون في هذه المحافظات الأربعة وحوالي ١٩٪ من الفقراء في محافظة بغداد

من هم فقراء العراق :

الكثير من العراقيين يعيشون على مقربة من خط الفقر، وخصائص أولئك الذين هم تحت خط الفقر (دون ٢٠ بالمائة تقريباً) و «الفقيرة والضعيفة» (دون ٤٠ بالمائة) متشابهة جدا

حجم الاسرة والإعالة :

ما يقارب ثلاث أرباع الفقراء هم من اسر مكونة من ٨ أفراد أو أكثر وحوالي ثلث من الفقراء ينتمون إلى اسر مكونة من أكثر من ١١ فردا

التعليم :

ارتباط نقص التعليم بشكل قوي و منهجي مع الفقر ومستوى التعليم المتوسط في العراق هو التعليم الابتدائي و٨٠٪ من الأسر الفقيرة يكون التحصيل الدراسي لرب الأسرة فيها هو الابتدائية أو اقل ومن جانب آخر فأن ٥٪ من الأسر الفقيرة فقط يكون التحصيل الدراسي لرب الأسرة فيها هو التعاليم العالي ويتركز نقص التعليم في المناطق الريفية حيث إن مستوى التعليم منخفضا جدا، بالإضافة الى قصور فرص العمل فيها إنخفاض الدخل أحد الأسباب المؤدية إلى الفقر وثلاثين عاما من العنف وانعدام الأمن أدى إلى عجز كبير في رأس المال البشري وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية واشار التقرير أن ٨٣٪ من الاسر تسكن في مساكن ليس للمرافق الصحية سيفون أو المرافق الصحية المستخدمة من قبلها مشتركة مع أسر أخرى و ٦٤٪ من الاسر بينت انها تجهز بالطاقة الكهربائية من الشبكة العمومية أقل من ١٢ ساعة في اليوم كما أن ثلث الاسر بينت ان لديها أطفال مصابون بالتقزم أو الهزال و ١٥w٪ من الاسر لديهم أطفال بعمر اقل من ١٢ سنة غير ملتحقين بالمدرسة

نتائج سوق العمل :

في العراق ليس العمل كفيل بخروج الفقراء من دائرة الفقر، اكثر من ٤٠٪ من الأسر الفقيرة يعمل رب اسرة فيها بدوام كامل اما نسبة الأسر الفقيرة التي يكون فيها رب الأسرة عاطل عن العمل تصل الى ٣٠٪ اي ما يقارب ربع عدد الاسر الفقيرة التي يعمل فيها رب الاسرة في مجال الزراعة والبناء وأن نسبة الفقر تزداد بشكل كبير مع حجم الأسرة حيث تصل نسبة الفقر إلى ٤٪ بين الأسر المكونة من ٤ افراد أو اقل و الى حوالي ٤٠٪ بين الأسر المكونة من ١٣ فرداً أو أكثر بينما يكون متوسط الإنفاق الاستهلاكي أقل في الأسر الكبيرة والأسر التي تحتوي على أطفال بينما يرتفع في الأسر المكونة من كبار السن (احتمال تأثر الإنفاق بالراتب التقاعدي) وان نسبة الفقر تزداد بشكل كبير مع حجم الأسرة حيث تصل نسبة الفقر إلى ٤٪ بين الأسر المكونة من ٤ افراد أو اقل و الى حوالي ٤٠٪ بين الأسر المكونة من ١٣ فرداً أو أكثر على الأرجح تعتبر الأسر الريفية والأسر الأقل تعليماً من اكثر الأسر الراغبة بالعمل في القطاع الخاص .

سجل العراق المتواضع للحد من الفقر :

بينت نتائج اعداد خارطة الفقر ان هناك تباين كبير بين مستويات الفقر بين نواحي العراق تراوح مابين اقل من ١٪ يرتفع ليصل الى ٧٧٪.وان افقر نواحي في العراق التي تراوحت نسبة الفقر فيها من ٧٠- ٧٧٪ هي نواحي؛ كل من غماس ،الهلال، بني هاشم، النجمي، الوركاء، السوير اما النواحي الاقل فقرا في العراق التي تقل نسبة الفقر فيها عن ١٪ هي نواحي كل حلبجة ،فلسطين، بيارة، مركز السليمانية، عينكاوة، مركز قضاء دربندخان في حين ٤٠ ناحية التي تشكل ١٠٪ من نواحي العراق تضم اكثر من نصف الفقراء وعددهم ٣٠١٦٩٠٣ فرد يذكر ان الوضع الحالي يحتاج الى فهم جديد لحالة الفقر وجوانب الضعف وكيفية مواجهة الطوارئ في فترة قصيرة

مديرة عام إستراتيجية التخفيف من الفقر :

من جانبها قالت مديرة عام إستراتيجية التخفيف من الفقر الست نجلاء علي مراد» ان خرائط الفقر هي عمل غير مسبوق في العراق كونه يعرض لاول مرة من قبل وزارة التخطيط في الاعتماد على مسوح نفذتها خلال عامي ٢٠١٢ _٢٠١٣ ، مؤكدة ان الخرائط حددت بئر الفقر ايضا و نوع التدخل المطلوب لمعالجة الفقر في هذه المحافظات من خلال البحث عن مسببات الفقر في هذه المحافظات هل هي مستوى الامية ام البطالة واضافت: ان هذه الخرائط تحسن من كفاءة الجهود التنموية في تنفيذ سياساتنا وخططنا وبرامجنا وبينت ان هناك انخفاضا بنسبة الفقر في عام ٢٠١٢ لكن النزوح سبب زيادة في نسبة الفقر بسبب الكثير من العوائل التي تركت منازلها وتركت ممتلكاتها واصبحت بلا مأوى وتابعت : لنا عمل مع البنك الدولي خلال الاشهر المقبلة لتقييم الفقر وتقدير الفقر بعد عمليات النزوح واستعرضت آليات او طرق استهداف الفقراء انه يتم من خلاله التمييز بين الأسر الفقيرة وغير الفقيرة بالاستعانة ببعض المعايير لتحديد أحقية حصول الأسر على مزايا برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف الحد من الفقر اذ يعتمد على تحديد الفئة المستهدفة (الفقراء) بحسب المنطقة أو الاقليم الذي تتوطن فيه

ما هي خرائط الفقر ؟

فيما أوضح التقرير ان خرائط الفقر التي تعرف « أنها الاستعراض الجغرافي لمستويات المعيشة على مستوى مكاني اكثر تفصيل (الناحية) حيث تستعرض أبعاد متعددة لمستويات المعيشة بالاضافة الى الفقر مثل -التعليم -الصحة- سؤ التغذية -التشغيل –الدخل ظروف السكن – توفر الخدمات وتوضح تأثير الأبعاد المتعددة لمستويات المعيشة على الفقر بشكل مرئي عن طريق عرض البيانات باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) كما يستخدم في رسمها كل من بيانات التعداد (او مسح واسع النطاق) ومسح دخل وانفاق الأسرة والمؤشرات الأخرى ذات العلاقة ويعتمد في اعدادها على اساليب الاقتصاد القياسي المتطورة ومجموعة من المتغيرات المتماثلة والمتوفرة من المسحيين المذكورين .

أهمية خرائط الفقر :

وتأتي أهمية خرائط الاستهداف الحديثة والدقيقة للفقر كي تساعد في التخطيط ورسم السياسات للحد من الفقر اذ توفر ترتيب للنواحي في جميع المحافظات حسب نسبة الفقراء وفجوة الفقر وعدد الفقراء فيها فضلا عن خصائص السكان وظروف المعيشة وتكشف خرائط الفقر مستويات عالية من عدم المساواة والتفاوتات عبر المناطق وداخلها بمجرد النظر اليها. كما أنها تساهم في تحقيق اللامركزية اذ تمكن من إدارة الخدمات التنموية وكذلك الموارد على المستوى المحلي بشكل امثل وتحقيق الشفافية لانه يؤدي الى اتخاذ القرارات وتحديد اولويات التدخلات المطلوبة لتقديم الخدمات التنموية في المحافظات والنواحي التابعة لها كما تساهم في رفع كفاءة جهود التنمية المستخدمة بما يضمن استفادة الفئات الاكثر فقرا من البرامج التي تقوم بها المؤسسات الحكومية بينما تعتبر احد الاليات المناسبة لاستهداف المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية الذي تديره وزارة العمل والشؤون الاجتماعية . كما تعتبر خرائط الفقر أداة للأستهداف وتوزيع واستخدام الموارد بإنصاف وبشكل اكثر فاعلية حيث تقدم معلومات عن بؤر الفقر والمؤشرات المرتبطة به على مستوى أصغر وحدة إدارية وهي الناحية وتتيح تصميم برامج مفصلة حسب الظروف والاحتياجات المحددة وعلى مستوى الناحية فانها تسهم في تقليل الهدر بالموارد الخاصة بالبرامج الموجهة للفقراء وتسرب المزايا الى غير الفقراء والذي يسمى بخطأ التسرب باعتبارها اداة تنموية تفصيلية تستفيد منها الوزارات والحكومات المحلية والجهات المانحة ،والمنظمات غير الحكومية كما تعتبر خط أساسي للمعلومات والرصد تستخدم في قياس الانجازات المتحققة في مجال تخفيف الفقر (رصد ومتابعة التطوير في مستويات المعيشة).

نتائج تقديرات الفقر حسب النواحي :

اشار التقرير الى ان محافظة نينوى التي تعتبر الاكثر في عدد الفقراء الذين اذ يصل عددهم الى ١٢٥٥٨٦٣نصفهم يسكنون في ناحيتي مركز قضاء الموصل ومركز قضاء تلعفر وبينت الخارطة وجود تباين كبير ضمن المحافظة الواحدة بنسبة الفقر مثلا في بغداد تتراوح مابين اقل من ١٪ ليصل الى ٤٩٪ وفي ميسان من ٢١٪ الى حوالي ٧٣٪ بغداد هي الثانية في عدد الفقراء البالغ(٧٨١١٢٠) ،ثلثهم من سكان نواحي كل من الفحامة، بغداد الجديدة، الوحدة اما عدد الفقراء في ذي قار فقد بلغ (٧٠١٩١٢) فرد، ٣٦٪ منهم يتركزون في كل من مركز قضاء الناصرية ،الشطرة ،الغراف واكدت النتائج حقيقة / ان المناطق الجغرافية التي تتوفر فيها حركة نشاط اقتصادي تنخفض نسبة الفقر فيها الى اقل من ١٠٪ مثل نواحي ام قصر والفاو والحسينية والكوفة .

بعض التجارب الدولية في استخدامات خارطة الفقر :

الجدير بالذكر انه تم أستخدام مؤشرات الفقر في المغرب مع البيانات الاخرى على المستوى المحلي حيث معرفة اوضاع هذه المناطق بشكل اعمق ادى الى فاعلية البرامج الحكومية في تحقيق الاهداف كما استخدمت في فيتنام في تعديل صيغة توزيع الاموال فضلاً عن ذلك قد أستخدمت خرائط الفقر في بلغاريا كواحدة من معايير توزيع مشاريع البنى التحتية وفي كينيا استخدمت في تعديل صيغة توزيع الموارد بين المناطق كأداة لرصد ومتابعة الوضع المعيشي وفي الاكوادور استخدمت الخرائط في توزيع الغذاء في كمبوديا .

بالتعاون مع محافظة كربلاء المقدسة و مشروع الاصلاح الاداري (ترابط)

وزارة التخطيط تعقد مؤتمرا للتعريف بوثائق العطاءات القياسية لعقود الاشغال العامة

بغداد / محمد صلاح / علي كاظم تكليف ..... تصوير / انس كريم

برعاية السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان علي الجميلي وبالتعاون مع مشروع الاصلا الاداري (ترابط) وبالتنسيق مع افظة كربلاء المقدسة عقدت وزارة التخطيط م را للتعري بوثائق العطاءات القياسية لعقود الاغال العامة تح (الوثائق القياسية نحو مستقبل افضل) في افظة كربلاء المقدسة بحضور افظها ورئيس ل وعدد من اعضاء لس المحافظة وكذا عدد من اعضاء لس النواب والم العام للوزارة وعدد من المديرين العامين في وزارة التخطيط والوزارات الاخرى بالاضافة ا تشكيلات دوائر العقود في الوزارات والجهات ير المرتبطة بوزارة والمحافظات فضلا عن حضور عدد من الاساتذة والمختصين من النقابات والقطاع الخا والجهات المعنية بهذا الش ن

مدير عام دائرة العقود الحكومية العامة :

وأكد السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي في كلمة له القتها بالنيابة عنه مديرة عام دائرة العقود الحكومية العامة الدكتورة ازهار حسين صالح « تسعى دائرة العقود الحكومية العامة في وزارة التخطيط ومن خلال الخطة المقدمة لبرنامج عملها الى رسم السياسة التنفيذية للمهام الموكلة لها في التشريعات القانونية ذات العلاقة بمزاولة اعمالها وأنشطتها من خلال الامر(٨٧) لسنة ٢٠٠٤ و تعليمات تنفيذ العقود الحكومية النافذة رقم (٢) لسنة ٢٠١٤ و الضوابط الصادرة بموجبها بهدف تفعيل دورها في تقديم الاسناد و الدعم الفني لدوائر و أقسام العقود في الجهات التعاقدية الحكومية من الناحية القانونية والفنية والمتمثلة بتقديم الاستشارات القانونية فضلا عن تدريب ملاكات الدولة العاملين في انشطة التعاقدات العامة في الاختصاصات (القانونية – المالية – الهندسية – الادارية) ، و اضافت : ان الخطة تتضمن ايضا الاهتمام بشريحة رجال الاعمال و القطاع العام و القطاع الخاص من المقاولين و المجهزين و الاستشاريين العاملين في مجال التعاقدات الحكومية من خلال اقامة ورش ومؤتمرات تثقيفية تتناول القوانين و الوثائق و التعليماتالنافذة وبالتنسيق مع الاتحادات و النقابات ذات العلاقة للنهوض بهذا القطاع الهام و الداعم للاقتصاد الوطني و زرع الثقة لديهم في الاجراءات التعاقدية من خلال عقد اللقاءات المباشرة مع اصحاب العمل والاستماع الى شكاواهم و التنسيق مع اصحاب العلاقة ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لتذليل تلك المشاكل . و تابعت: ضمن استراتيجية الوزارة و خطتها للوصول الى تحقيق سياسة واضحة و رصينة و شفافة لإجراءات التعاقد ضمن نطاق الدولة العراقية وفق القوانين و التشريعات العراقية النافذة اذ سعت دائرة العقود الحكومية العامة الى تنظيم الاجراءات التعاقدية لكافة أنواع العقود من خلال أطلاق (ثمان عشرة) وثيقة قياسية معمول بها عالميا تم أعدادها بالتعاون مع البنك الدولي و التي تضم (سبع) وثائق قياسية تخصصية و (أحدى عشرة) وثيقة قياسية غير تخصصية .مؤكدة: انه تم اطلاق هذه الوثائق في (مؤتمر أطلاق الوثائق القياسية) الذي عقد في آذار عام ٢٠١٤ و لمدة ثلاثة أيام تم خلالها التعريف بالوثائق القياسية و ما تضمنته من محتويات و أقسام و الغرض المنشود من كل وثيقة وتأملت دراستها من قبل جهات التعاقد لغرض تزويد الوزارة بملاحظاتهم و رؤاهم كتغذية عكسية للوصول الى امكانية تطبيقها على مشاريع العراق ، كما تم الانتهاء من اعداد وثيقة خاصة بعقود التسليح و عقود تجهيز المعدات و الاجهزة الامنية و العسكرية و الضوابط الخاصة بتطبيقها بالتنسيق مع الجهات العليا .واوضحت مديرة عام دائرة العقود الحكومية العامة : ان العمل بهذه الوثائق لا زال استرشادي في التطبيق الى يومنا هذا حيث تم استكمال و مراجعة كافة النواحي (الفنية والقانونية والمالية) بعد تقييم و دراسة الملاحظات التي وردت من الوزارات والجهات غير مرتبطة بوزارة والمحافظات و ما تم تشخيصه من ملاحظات اثناء تدريب كوادر تشكيلات العقود في عموم الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة و المحافظات . ودعت حسين كافة المهتمين باصلاح النظام التعاقدي العراقي الى اعتماد الوثائق القياسية على نحو الإلزام لغرض الارتقاء بمستوى التعاقدات و مواكبة التطورات الدولية و الحد من مظاهر الفساد و بغية تنفيذ أحد محاور البرنامج الحكومي المتمثل بمفهوم أدارة التعاقدات يتوجب اعتماد هذه الوثائق و جعلها ملزمة بهدف تحقيق مبدأ الشفافية و زيادة فرص الاستثمار و التنمية لكافة الشركات

محافظ كربلاء المقدسة :

من جانبه اكد محافظ كربلاء المقدسة السيد/ عقيل عمران الطريحي: إن اعتماد النماذج القياسية للتعاقد سيقضي على ظاهرة الفساد، مبينا : أن اعطاء دورا اكبرا واكثرا تكاملية للقطاع الخاص سيؤدي الى نمو الاقتصاد العراقي.وقال الطريحي في كلمة له خلال المؤتمر « إن انعقاد المؤتمر التعريفي لوثائق العطاءات القياسية لعقود الاشغال العامة مع وزارة التخطيط، ومشروع (ترابط)، الهدف منه هو الاصلاح الإداري وبين أن :الاصلاح الاداري هو برنامج مترابط فيه العديد من الحلقات ومن ضمنها (حلقة الوثائق القياسية) وتعني «الارتقاء بالثقافة التعاقدية ورفع كفاءة المتعاقدين وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص».

وأضاف ان هذه الاوراق هي قياسات ونماذج يتم الاستفادة منها في القضاء والحد من الفساد، مؤكدا : ان الاستفادة منها واعتمادها ضرورة، فهي لا تحتاج الى تشريع بقدر ما تحتاج الى فهم ووعي».وتابع بالقول : أن التعامل بهذه الوثائق وتدريب وتطوير كفاءات المهندسين والحقوقيين والإداريين والمعنيين بالعملية التعاقدية، سيؤدي الى رفع كفاءتهم وتحقيق الهدف المرجو من هكذا مؤتمرات وهكذا وثائق»وشدد بالقول : ما لم يكن هناك تخطيطا سليما لن يكون هناك نموا في العملية الاقتصادية والعملية التنموية. وازدهار البلد مرهون بعملية التخطيط فإذا كان التخطيط صحيح ومبني على اسس علمية سليمة فلابد ان تبنى العملية التعاقدية على التخطيط والاستفادة من كل الطاقات والخبرات في هذا المجال ، لافتا الى ان عقد مثل هكذا مؤتمرات يؤدي بالتالي الى رفع كفاءة العاملين من القطاع الحكومي والخاص.

واستدرك بالقول :لابد من البحث عن سبل بديلة لتمويل الحكومي والتفكير في ضوء معطيات الضائقة المالية التي يمر بها العراق والتفكير بوسائل وسبل بديلة في اطار الاستثمار وإعطاء دور للقطاع الخاص مشيرا الى ان كربلاء يجب التعامل معها وفق ما هو مخطط ضمن اطار السياسة التي ترسمها وزارة التخطيط ووفق النسبة السكانية لكن لا يصح ان نتعامل معها وفق هذه النسبة بسبب غياب الاحصاء السكاني الدقيق فالمحافظة على مدى السنين التي تلت التغيير السياسي في ٢٠٠٣ استقطبت العديد من السكان من المحافظات الاخرى وما زالوا يأتون الى كربلاء حيث ان معدل النمو السكاني في المدينة يزداد يوما بعد يوم فلذلك النسبة هي ليست نسبة واقعية كما هي مسجلة لدى وزارة التخطيط واوضح : ان كربلاء اذا ما استطاعت تنظيم عملية السياحة الدينية فيها سيكون هناك مردودا كبيرا يساهم في نمو اقتصاد البلد فلابد من التفكير في كيفية تحويل القطاع السياحي الديني وصناعة السياحة الى رافد مهم يستطيع رفد موارد البلد والتي يمكن الاستفادة منها مشيرا الى أن «الحكومة المحلية في كربلاء تمتلك ارادة حقيقة وجادة للاستفادة من موارد اخرى والاستثمار وتشجيع القطاع الخاص وتعظيم الموارد المحلية»

ممثل مشروع الإصلاح الإداري العراقي (ترابط) :

من جهته قال ممثل مشروع الإصلاح الإداري العراقي ترابط المهندس صادق الغزالي « اننا في العراق تواجهنا عدة مشاكل تتعلق بالعقود والوثائق واضاف: من هنا جاءت الحاجة للإصلاح الإداري العراقي في مؤسسات الدولة كافة لما فيه من اهمية كبيرة من إصلاحات ووضع معايير للأداء المؤسسي ونشر ثقافة تطوير إجراءات العمل من اجل دعم الحكومة العراقية والمحلية لتحقيق اهدافها الاستراتيجية في تقوية مؤسساتها وتحسين الخدمات .وتابع بالقول : ان عقد هذا المؤتمر له اهمية كبيرة في ايصال هذه المعلومات الى الشركاء في عملية تنفيذ المشاريع من شركات ومكاتب استشارية ومقاولين لغرض شرح المعايير الدولية التي يعتمدها العالم في مجال العقود والمناقصات لافتا الى ان الغاية الأسمى لهذا العمل هو الوصول الى جودة الأداء والتميز من خلال الوسائل والسبل الناجحة التي اعتمدها العالم . وثمن الغزالي جهود دائرة العقود الحكومية في وزارة التخطيط والحكومة المحلية في محافظة كربلاء في عقد هذا المؤتمر متأملا إن يكون المؤتمر متميزا في مضمونه ويخرج بنتائج ايجابية

النائب صالح الحسناوي :

من جهته لفت عضو مجلس النواب الدكتور صالح الحسناوي الى: ان عقد مثل هكذا مؤتمرات في المحافظات لها انعكاسات ايجابية من خلال الوصول الى وثائق موحدة وقانونية وتشمل كافة قطاعات العمل التجارية سواء كانت مقاولات ام الإنشاءات ام التجهيز ..الخ وبذلك تعد احدى مداخل مكافحة الفساد بالبلد . واضاف ان الهدف الاساسي هو توحيد الرؤية ,الوثائق . وبالنتيجة امكانية اختزال كل هوامش الفساد

النائب رياض غريب :

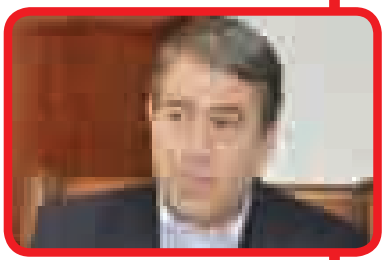

الى ذلك اكد عضو مجلس النواب السيد رياض غريب: ان عقد مثل هكذا مؤتمرات يؤدي الى اعطاء صورة واضحة لدوائر العقود في المحافظات بالطريقة الصحيحة لإجراء هذه العقود وتابع بالقول : نرى في هذه العقود الكثير من الخورقات والقضايا غير الصحيحة نتيجة عدم معرفة تلك الدوائر ذات العلاقة بهذا الامر لافتا الى ان اقامة مثل هذه المؤتمرات ضرورية وايجابية وبإمكانها ان ترفع من مستواهم وتعطيهم صورة واضحة عن تنفيذ مثل هذه العقود .

الأطر العامة للوثائق و الغاية / الأهداف :

لغرض الارتقاء بمستوى التعاقدات النوعي والتخصصي وعلى غرار ما معمول به دوليا ولتحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة قامت وزارة التخطيط متمثلةً بدائرة العقود الحكومية العامة بإصدار (١٩) وثيقة بما فيها وثيقة عقود التسليح تضمنت (٨) ثمانية وثائق قياسية تخصصية و(١١) وثيقة قياسية بوقت سابق , وقد سعت الوزارة الى التدريب على هذه الوثائق وللقطاعين العام والخاص ليكون كلا الطرفين المتعاقدين على بينة من التزاماتهم التعاقدية ،وسيتم اعتبار هذه الوثائق ملزمة بعد اجراء التعديل المطلوب للتشريعات النافذة او على هذه الوثائق وفقاً لمتطلبات واقع حال التعاقدات الحكومية ، وان الوزارة عملت في بداية هذا العام على تنفيذ خطة لتطبيق هذه الوثائق بشكل عملي على مشاريع مزمع اعلانها وتنفيذها وبمختلف القطاعات لدى الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة و المحافظات و بالتعاون مع مشروع الاصلاح الاداري العراقي (ترابط) و تصنف الوثائق على النحو الآتي :

الوثائق القياسية التخصصية :

الوثائق القياسية التخصصية وتشمل :

* **وثيقة التأهيل المسبق النموذجية والتي تتضمن :** اجراءات التأهيل (تعليمات لمقدمي طلبات التأهيل ، قائمة البيانات ، معايير التأهيل ، طلب التأهيل) .ومتطلبات العقد (نطاق المتطلبات ، نوعية التسليم ، انجاز الاعمال ، ....)

* **وثيقة طلب عطاء نموذجي لاختيار الاستشاريين و التي تتضمن :** اجراءات و متطلبات الاستشاريين (كتاب الدعوة ، تعليمات الى الاستشاريين ، العرض الفني و المالي ، الشروط المرجعية) .وشروط العقد و مستندات العقد (صيغة العقد و نوعيته على اساس المدة الزمنية او على اساس المبلغ المقطوع ، شروط العقد العامة وشروط العقد الخاصة) .

* **دليل تنفيذ العقود الحكومية في العراق والذي يتطرق الى :** الاطار القانوني للتعاقد في القطاع العام العراقي / الشكاوى / فض النزاعات (قبل و بعد التعاقد) / التوفيق / التحكيم المحلي / التحكيم الدولي .و الاطار المؤسسي للتعاقد في النظام العام العراقي .وكذلك الاطار المالي والاداري للتعاقد في القطاع العام العراقي .اضافة الى السياسة التعاقدية في الاشغال والخدمات .

* **وثيقة مناقصة نموذجية لتجهيز الكتب والمطبوعات** .وهي احدى الوثائق القطاعية التخصصية لقطاع التربية و تشمل اعداد المناهج الدراسية و طباعتها و تجهيزها و تحتوي الوثيقة على اجراءات و متطلبات التعاقد و معايير التقييم و شروط العقد الخاصة والعامة ونماذج العقود .

* **وثيقة مناقصة نموذجية لتجهيز انظمة معلوماتية (تجهيز، تشغيل، تركيب).** و هي احدى الوثائق القطاعية التخصصية لقطاع تكنولوجيا المعلومات و التي تقدم نماذج لعملية العطاء و التعاقد لتسهيل تركيب و دمج و تشغيل مجموعة شاملة من تقنيات المعلومات .

* **وثيقة مناقصة نموذجية لتصميم وتجهيز وتركيب الاعمال الكهروميكانيكية .** و هي احدى الوثائق القطاعية التخصصية لقطاع الكهرباء و تستخدم لغرض تصميم و تسليم وبناء و تركيب و تشغيل مصانع ومعدات لمشاريع البنى التحتية.

* **وثيقة مناقصة نموذجية لشراء الادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية .** و هي احدى الوثائق القطاعية التخصصية لقطاع الصحة و تشمل شراء و تجهيز المستحضرات الصيدلانية و اللقاحات و الاجهزة الطبية و تحتوي الوثيقة على متطلبات واجراءات التعاقد بالاضافة الى نماذج العقود و شروط العقد الخاصة و العامة .

* **وثيقة مناقصة نموذجية لعقود التسليح و عقود المعدات و الاجهزة الامنية و العسكرية .** و هي أحدى الوثائق القياسية التخصصية لوزارتي الدفاع و الداخلية و الاجهزة الامنية تستخدم لتجهيز الأسلحة و المعدات و المواد العسكرية و تحتوي الوثيقة على متطلبات واجراءات التعاقد بالاضافة الى نماذج العقود و شروط العقد الخاصة و العامة كما تتضمن ضوابط يتم مراعاتها عند التعاقد و تطبيق هذه الوثيقة على المشاريع .

الوثائق القياسية بعدد (احدى عشرة) وثيقة

و هي الوثائق القياسية للمناقصات بصورة عامة وليست لقطاع او تخصص معين و المعمول بها عالميا و هي كالآتي : وثيقة المناقصة المحدودة لعقود تسليم المفتاح : تستخدم للمشاريع التي يغلب عليها الطابع الصناعي او المشاريع التي تهدف الى نقل المعرفة والخبرة حيث تكون التزامات المقاول شاملة وتعتمد مبدأ التأهيل المسبق. ووثيقة المناقصة لعقود الخدمات الاستشارية : تستخدم للخدمات الاستشارية (كالتصميم او اعداد جداول الكميات او الاشراف او التدريب وغيرها من الخدمات التي يغلب عليها الطابع الفكري).وايضا وثيقة المناقصة لعقود الخدمات غير الاستشارية : تستخدم للعقود والخدمات غير الاستشارية .اضافة الى وثيقة العطاءات القياسية لعقود تجهيز السلع : تستخدم لغرض تجهيز السلع والمعدات .وكذلك وثيقة مفاضلة قياسية لعطاءات الخدمات الاستشارية : تحدد هذه الوثيقة نماذج لتقرير التقييم لغرض تسهيل تقييم الاستشاريين باستخدام النموذج الموحد المناسب لطلب المقترحات .ووثيقة مفاضلة عطاءات عقود السلع والاشغال : تستخدم لغرض تقييم العطاءات المعنية بالاشغال او التجهيز التي تم الحصول عليها من خلال اجراءات العطاءات التنافسية العامة .فضلا عن وثيقة المناقصة العامة لعقود الاشغال : تستخدم هذه الوثيقة للعقود الخاصة بمشاريع الاشغال العامة بأسلوب المناقصة العامة .وايضا وثيقة المناقصة المحدودة لعقود الاشغال : تستخدم لعقود الاشغال في حالة توفر كافة المعلومات (الوثائق و المواصفات الفنية والمخططات و جداول الكميات) لدى صاحب العمل و تعتمد مبدأ التأهيل المسبق .وكذلك وثيقة المناقصة العامة لعقود تصميم وتنفيذ الاشغال :تستخدم للمشاريع التي لا تتوفر كافة معلوماتها (الوثائق و المواصفات الفنية و المخططات وجداول الكميات) لدى صاحب العمل .اضافة الى وثيقة المناقصة المحدودة لعقود تصميم وتنفيذ الاشغال : تستخدم للمشاريع التي تنفذ بأسلوب التصميم والتنفيذ عندما يتضمن العقد اعداد التصاميم و تجهيز المواد و المعدات و التنفيذ و النصب و التشغيل التجريبي .وأخيرا وثيقة المناقصة العامة لعقود تسليم المفتاح : تستخدم للمشاريع التي يغلب عليها الطابع الصناعي او المشاريع التي تهدف الى نقل المعرفة والخبرة حيث تكون التزامات المقاول شاملة.واكدت جميع الوثائق التي تم الاشارة اليها باستثناء وثيقة الاسلحة و المعدات و المواد العسكرية تم اعمامها على جميع التشكيلات التعاقدية في الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة و المحافظات و تم استقبال ملاحظات جميع جهات التعاقد الحكومية و دراستها لتدقيقها مع نصوص التشريعات العراقية النافذة الخاصة بالتعاقدات الحكومية للوصول الى وثيقة معتمدة داخل الحكومة العراقية تنسجم مع الوثائق العالمية الخاصة بالتعاقدات .

خطة وزارة التخطيط لتطبيق الوثائق القياسية في العراق :

وضعت دائرة العقود الحكومية في وزارة التخطيط وبالتعاون مع مشروع الإصلاح الإداري ترابط خطة لغرض التطبيق العملي على الوثائق القياسية للمشاريع المرشحة من قبل الجهات التعاقدية الحكومية والمدرجة في خطتهم ، و طلبت من الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات كافة ترشيح مشاريع محددة لغرض التطبيق العملي والاستفادة العملية من خبراء وزارة التخطيط ومنتسبي مشروع الإصلاح الإداري(ترابط) في هذا المجال لتكون هذه المشاريع نموذجا قياسيا يعتمد عند الإعداد للمشاريع المستقبلية ،حيث شكلت وزارة التخطيط / دائرة العقود الحكومية فرق فنية و بالتعاون مع مشروع ترابط و شرعت بالتطبيق على (١٣٨) مشروع مرشح من الجهات الحكومية .حيث انطلقت الزيارات الميدانية الخاصة بتنفيذ وثائق المشروع بتاريخ ٢٠١٥/١/٢ ومن

المتوقع أتمام العمل وتنفيذ هذه الخطة ضمن النصف الأول من العام الحالي حيث أثبتت هذه التجربة فعاليتها من خلال ما نفذ إلى ألان و المتمثل باستجابة الجهات وتفاعلها مع فرق الزيارة وإبداء رغبتهم بان تقوم دائرة العقود الحكومية بتنفيذ دورات مكثفة حول تطبيق الوثائق , كما خرجت الفرق بملاحظات جوهرية يتم عكسها على الوثائق قبل إصدارها بشكلها النهائي وجعلها إلزامية التطبيق .وتسعى الوزارة الى توسيع القاعدة المعرفية بمفاهيم الوثائق القياسية من خلال وضع خطة تدريبية للعاملين في التشكيلات التعاقدية للجهات الحكومية و ادخال الوثائق القياسية كمفردة أساسية من مفردات التدريب لخطة دائرة العقود الحكومية العامة لعام ٢٠١٥ و المنشورة على الصفحة الالكترونية لدائرة العقود الحكومية ضمن موقع الوزارة الرسمي على شبكة الانترنت . كما قامت الوزارة بتنفيذ برنامج تدريبي لاعداد مدربين (TOT) وبالتنسيق مع مشروع الاصلاح الاداري العراقي (ترابط) من مختلف الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والمحافظات للعمل على هذه الوثائق و اعتبارهم كقاعدة اساسية لتدريب كوادر التشكيلات التعاقدية لكافة الجهات الحكومية ، و قد تم انجاز المرحلة الاولى من البرنامج و الذي يتضمن ثلاث مراحل .وأيمانا منها بأهمية القطاع الخاص و تحديداً في هذه المرحلة ارتأينا وجوب الاهتمام بشريحة رجال الاعمال و المقاولين و المجهزين و الاستشاريين العاملين في مجال التعاقدات الحكومية من خلال اقامة ورش و مؤتمرات تثقيفية تتناول القوانين و الوثائق و التعليمات النافذة و بالتنسيق مع الاتحادات و النقابات ذات العلاقة للنهوض بهذا القطاع الهام و الداعم للاقتصاد الوطني كما ندعو رجال القطاع الخاص الى ضرورة الاطلاع و التدريب على هذه الوثائق لخلق علاقة تعاقدية متوازنة. وان وزارتنا من خلال دائرة العقود الحكومية العامة على استعداد تام لتدريب القطاع الخاص .و بغية تحقيق مبدأ العدالة و الشفافية و زيادة فرص الاستثمار و التنمية لكافة الشركات الوطنية و الاجنبية و الحصول على المعلومات و الخدمات عن المشاريع المعتمدة من الدولة ، تسعى الوزارة تنفيذاً لسياق الدولة ضمن برنامجها الحكومي و من خلال التنسيق مع المنظمات الدولية الى انشاء الحقيبة الالكترونية للتعاقدات الحكومية التي يتم فيها توفير بيانات متكاملة عن الشركات الوطنية و الاجنبية و نشاطاتها و كذلك نشر الاعلانات عن كافة المناقصات و عقود التراخيص و الاستثمار التي تزمع الجهات الحكومية تنفيذها كمرحلة اولى و من ثم استقدام و فتح و تحليل العطاءات الكترونيا كمرحلة ثانية .ومن ضمن الخطط في المستقبل القريب و بالتعاون مع المنظمات الدولية نسعى الى ترجمة الوثائق الى اللغة الانكليزية للتعاون مع المستثمرين و استقطابهم لتنفيذ المشاريع الإستراتيجية و جعل وثائق ادارة التعاقدات بمستوى دولي .ايمانا منها بأهمية كرس المعرفة و اعداد جيل مهتما بمحور ادارة التعاقدات تم التعاون مع وزارة التعليم العالي و البحث العلمي لوضع منهجية علمية ضمن المراحل الدراسية الاولية و العليا تتناول مفردات ادارة التعاقدات .

التوصيات :

وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات تضمنت : ان تكون الوثائق القياسية إلزامية التطبيق لجميع مشاريع الموازنة الاستثمارية .وايضا دعم وتطوير القطاع الخاص باعتباره شريكا في نجاح العملية التعاقدية من خلال أقامة ورش ودورات تدريبية للتدريب على الوثائق القياسية , واستعداد دائرة العقود الحكومية / وزارة التخطيط وبالتعاون مع مشروع الإصلاح الإداري (ترابط) لدعم هذا النشاط. اضافة الى التعاون المستمر والمثمر بين القطاع العام والخاص من خلال رفد القطاع العام بالتغذية العكسية لنقاط الضعف للوثائق للعمليات التطبيقية .

روجت لمشروع تطوير البنية التحتية للجودة في العراق

التخطيط تحتفل بأول مختبر عراقي يحصل على شهادة اعتماد معترف بها دوليا

فريق العمل / محمد صلاح – علي كاظم تكليف – شيماء رفعت – وليد حسين

برعاية السيد رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي أقام الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية في وزارة التخطيط وبالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية اليونيدو احتفالية الترويج لمشروع تطوير البنية التحتية للجودة في العراق ومنح أول شهادة اعتماد صادرة من قسم اعتماد المختبرات بحضور السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي ومدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور مهدي العلاق ورئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية المهندس سعد عبد الوهاب ورئيس الجهاز المركزي للإحصاء الدكتور ضياء عواد وممثلة الوكالة السويدية للتنمية الدولية القنصل ايدي ينفورس وممثل مشروع اليونيدو لتطوير البنية التحتية الدكتور أيسر فهد ووكلاء الوزارة والمديرين العامين، فضلا عن عدد من ممثلي الوزارات والجهات ذات العلاقة.

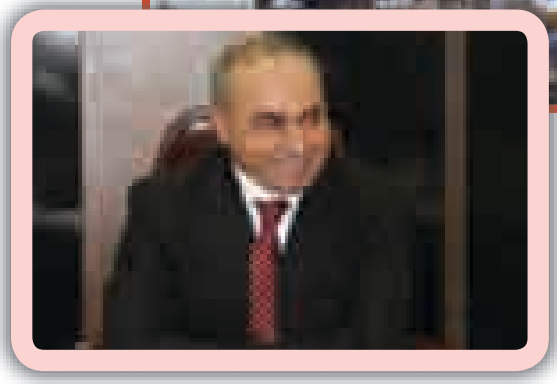

وزير التخطيط

وقال ممثل رئيس الوزراء وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي في كلمة له: إن وزارة التخطيط تتشرف بقيامها بعدد من المهمات والفعاليات الأساسية على مستوى الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية من خلال مسؤوليتها في التخطيط وإقرار المشاريع ومتابعة تنفيذها وكذلك من خلال المهام المناطة بالجهاز المركزي للإحصاء والمركز الوطني للتطوير الإداري والجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية. وأضاف سيادته: إن الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية يعد في طليعة الأجهزة الرقابية في الدولة العراقية التي تتولى مسؤوليات وأنشطة مختلفة لها مساس بحياة المواطن بدءاً من إعداد المواصفة القياسية العراقية للسلع

والمنتجات مروراً بضبط جودة هذه السلع سواءً كانت منتجة محلياً أم مستوردة، فضلا عن القياس والمعايرة ومنح براءات الاختراعات ووسم المصوغات وإصدار شهادات إدارة الجودة انتهاء باعتماد المختبرات وفق المعايير والأنظمة الدولية.وأشار إلى أن مشروع تطوير البنى التحتية للجودة الذي تنفذه منظمة اليونيدو بالتعاون مع جهاز التقييس في وزارة التخطيط وبتمويل مالي ودعم فني من قبل هيئة المساعدات السويدية (SIDA) الأثر الأكبر في دعم البنى التحتية للجهاز والتي ستكون نقلة نوعية ليس للجهاز فقط وإنما على مستوى مؤسسات الدولة بدءاً من وضع وإقرار السياسة الوطنية للجودة أو بتأهيل مختبرات الجهاز وتعريف وزارات الدولة بأسلوب تأهيل مختبراتها وفق المعايير الدولية إضافة إلى محور سلامة الغذاء الذي أضيف حديثاً إلى محاور المشروع. وتابع قائلا : رغم الظروف الأمنية والإقتصادية المعقدة التي يمر بها بلدنا العزيز فأن هذا المشروع قد جاء في هذا الوقت ليكون إضافة أخرى للإرتقاء بفعاليات الجهاز ، مؤكد إن خطوات أخرى ستتخذ في مجال ضبط جودة السلع المصدرة للعراق من خلال مواصلة العمل لإنجاز المختبرات التابعة للجهاز في ألمحافظات وإعداد الموارد البشرية الخاصة بها كذلك العمل على توقيع مذكرات تفاهم مع عدد من أجهزة التقييس والسيطرة النوعية المناظرة في دول الجوار والدول الأخرى.ودعا من خلال إطلاق هذا البرنامج المهم والحيوي الجميع أفراداً ومؤسسات لدعم فعاليات الجودة وتطبيقها في مؤسساتها للإرتقاء بأداء وكفاءة تلك المؤسسات ، مشيرا الى أن الجهاز سيعمل وبشكل دؤوب ومثابر في مجال حماية المستهلك والإقتصاد والسوق.

مدير مكتب رئيس الوزراء

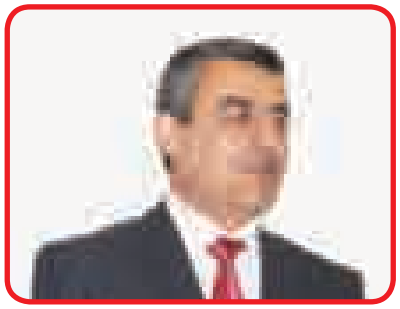

الى ذلك قال السيد مدير مكتب رئيس الوزراء الدكتور مهدي العلاق : ان اعتماد هذا النظام يعد خطوة متقدمة في عمل الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية كون ادارة الجودة قضية اساسية ومهمة تتعلق بحماية المستهلك ، مؤكدا وجوب النهوض بالبلد من جديد ومغادرة الاسلوب الضعيف في ادارة موضوع الجودة . ويرى العلاق : ان هذه الخطوة في الاعتمادية تعد خطوة متقدمة ، متمنيا حصول الكثير من المختبرات على هذه الرخص كونها ستغني عن البحث عن مصادر في الجودة وادارتها من الشركات الاجنبية او غيرها

رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية

من جانبه أكد رئيس الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية المهندس سعد عبد الوهاب في كلمة له: إن الجهاز ومنذ نشأته في العام ١٩٧٩ يعمل جاهداً من اجل تحقيق الأهداف السامية التي جاءت في القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٩ والتي تتلخص في حماية المستهلك والاقتصاد وضبط جودة السلع التي يتعامل معها المواطن العراقي سوءاً المنتجة محلياً أو المستوردة ،وتابع قائلا: إن عمل الجهاز الدؤوب لتطوير البنية التحتية للجودة ليس على نطاقه فحسب بل العراق ككل ونتيجة اتصال الجهاز مع المنظمات الدولية ذات العلاقة فكان ثمرة ذلك هذا المشروع الذي نحتفل بمرور سنتين على البدء به وتحت شعار « تطوير البنى التحتية للجودة » وذلك بدعم مالي فني من الهيئة السويدية للمساعدات SIDA وبتنفيذ من قبل منظمة اليونيدو . حيث تم اعداد هذا البرنامج الحيوي والمهم والذي تناول خمسة محاور مهمة تمثلت بوضع السياسة الوطنية للجودة من خلال تشكيل لجنة من عدد من الوزارات والتدريسيين وبرئاسة مدير عام دائرة السيطرة النوعية في الجهاز .و دعم قسم اعتماد المختبرات وصولاً لتشكيل الهيئة العراقية للاعتماد .اضافة الى دعم مختبرات السيطرة النوعية في مجالين حيويين وهما مختبرات الصناعات الهندسية و مختبرات الصناعات الانشائية للوصول للاعتماد .وكذلك مختبرات قسم المقاييس / المعايرة للوصول الى الاعتماد الدولي .فضلا عن تيسير التجارة وتذليل العوائق التجارية .وبين عبد الوهاب: ان هنالك ستة خبراء من الاشقاء العرب (مصر ، تونس) وضمن هذا البرنامج يعملون على تأهيل مرافق الجهاز وكذلك اعداد دورات لمؤسسات الدولة المختلفة حيث يشارك حالياً اكثر من سبعين منتسبا من الوزارات المختلفة في التعريف بفحوصات المهارة للمختبرات ، مؤكدا ان الهدف من هذه الاحتفالية ان يكون هنالك دعم وتعاون من مختلف الجهات والوزارات من اجل تطبيق سياسة الجودة التي سيتم اقرارها خلال المرحلة القريبة القادمة من قبل مجلس الوزراء الموقر سنسعى جميعاً من اجل الارتقاء باداء فعالياتنا على مستوى عال من جودة الاداء كأساليب واجراءات وإفراد .

ممثل الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)

من جهتها قالت ممثلة الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) القنصل ايدي ينفورس : نحن نشارك في هذا الحفل الذي يعد خطوة مهمة في تقدم الطاقات العراقية نحو تامين الصحة وسلامة المستهلكين والتي تعد بداية طريق نحو توجه العراق ليكون عضوا فعالا في المجتمع التجاري الدولي وتابعت قائلة : في ذات الوقت عندما تصبح الظروف صعبة فمن المهم ان لا نخسر الرؤيا المستقبلية للبلد ، داعية الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الذي يمثل بناء مؤسسات مهمة للبلد كالجهاز نفسه والمختبرات المضمونة والمعتمدة للعمل واضافت : نحن نتحدث عن مؤسسات لا يراها او يفهمها الكثيرين فيما يخص الطعام والشراب ومواد البناء والاجهزة الكهربائية جميعها امثلة عن منتجات لا يمكن ان نثق بأمنها ما لم يكن هناك مؤسسات واشخاص يأخذون على عاتقهم مسؤولية هذا العمل الخفي تقريبا والذين سيساهمون في وضع العراق على خريطة العالم كشريك تجاري . وأشادت بجهود الجهاز المركزي للتقييس في العمل المناط به مؤكدة : ان الموظفين يحاولون دائما التقليل من التكاليف والعمل بجهود اكبر للتقدم على جدول الاعمال وهذا هو الثراء الحقيقي للعراق واشارت الى: ان السويد تدعم هذه المبادرة وكذلك الخطوات لتحسين مناخ الاستثمار في العراق كون نوايا الحكومة العراقية في تنويع الاقتصاد وفتح الابواب لعلاقات متصاعدة مع باقي دول العالم عن طريق التجارة هي خطوات ضرورية جدا . وشددت بالقول : بغض النظر عن الاعمال والشركات التي ستنمو في العراق مستقبلا سيكون اعتمادها دائما على الاشخاص المختصين . داعية الحكومة الى دعم خدمات شبيه بالخدمات التي ستزود من قبل شركة الكرامة خاتمة حديثها بمباركة حكومة السويد وشعبها لهذا الانجاز، متمنية تواصل التعاون مع الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية(اليونيدو) ..

ممثل منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)

فيما اشاد ممثل مشروع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لتطوير البنية التحتية الدكتور ايسر
فيما اشاد ممثل مشروع منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) لتطوير البنية التحتية الدكتور ايسر
الفهد بجهود الجهاز المركز للتقييس والسيطرة النوعية وقسم اعتماد المختبرات العراقي الحثيثة في التعاون مع مشروع « تطوير البنية التحتية للجودة لتسهيل التجارة وحماية المستهلك « ، مؤكدا : ان تلك الجهود التي تتوج اليوم بالاحتفال باصدار اول شهادة اعتماد عراقية ,وبين ان شهادة اعتماد تطلب منحها عملية دقيقة ومتواصلة اجريت فيها سلسلة من الزيارات الميدانية قامت بها فرق التقييم للتحقق من تطابق المختبر مع متطلبات الاعتماد طبقا للمواصفة الدولية الخاصة بهذا المجال ولا بد في هذا المجال من تقديم الشكر الموصول للوكالة السويدية للتنمية الدولية _ سيدا على دعمها السخي للمشروع .واكد : ان تطوير نظام الجودة الوطني في العراق يعد حاجة ملحة من اجل تعزيز الصناعة الوطنية وحماية المستهلك وبناء مؤسسات وطنية قادرة على الاشراف ومنح شهادات الجودة والحصول على اعتراف إقليمي ودولي بها لتصبح من ضمن المؤسسات المرموقة والمدرجة عالميا في هذا المجال .وتابع : من هذا المنطلق سعى مشروع « تطوير البنية التحتية للجودة لتسهيل التجارة وحماية المستهلك « الى العمل مع جميع الجهات المختصة محليا ودوليا من اجل اعتماد مختبر الكرامة في مجال الاختبارات الإتلافية وهو ما يعني ضمنا الاعتراف بكفاءة هذا المختبر العراقي فنيا والاعتراف بالنتائج والتقارير التي تصدر ضمن مجال الاعتماد كتقارير موثوق دقيقة وذات مصداقية .واشار الى ان هذا الانجاز الذي نحتفل به اليوم يعد مؤشرا بالغ الاهمية لحالة التقدم الحاصلة في مجال تعزيز كفاءة المختبرات العراقية ، متاملا ان يشجع مزيد من المختبرات للسعي الى الحصول على شهادات الاعتماد للتدليل على كفاءتها الفنية . ولا يقتصر أثر ذلك محليا حيث ان منح أول شهادة اعتماد وطنية يمهد الطريق امام الحصول على العضوية الكاملة في المنظمة العراقية (ARAC) والاعتراف الدولي من قبل المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC).مؤكدا مواصلة المشروع في المراحل المقبلة العمل على مختلف العناصر الاساسية لنظام الجودة الوطني الذي يتضمن سياسة الجودة والاصلاحات القانونية ,والتقييس , والمترولوجي, والاعتماد , وتقييم المطابقة , إضافة الى العمل على إعادة إطار السياسة التجارية وتعزيز المؤسسات ذات العلاقة وبالتالي تمكين القطاع الخاص من التكيف مع بيئة تجارية تنافسية بشكل أفضل .واضاف : ان اهم الانجازات التي تحققت على صعيد محاور المشروع تضمنت محور الجودة الوطنية والسياسات التنظيمية حيث تم رسميا تشكيل اللجنة العليا للبنية التحية للجودة بإقرار من مجلس الوزراء كما تلقى أعضاء اللجنة لعدة دورات تدريبية وقاموا بإنجاز خطة عمل متكاملة .اما في محور التقييس واللوائح الفنية تم تدريب مختلف الاقسام والإدارة العليا في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية على المواصفة الدولية أيزو ٩٠٠١ وعلى نظام الحكم الرشيد .فيما شمل محور المقاييس أعداد خطط العمل التفصيلية حيث تم شراء المعدات التكنولوجية , وتدريب ٢٠ شخصا من موظفي الجهاز المركزي في المعهد الوطني للمعايير والتكنولوجيا في المملكة المتحدة .كما تم في محور التجارة تقديم ثلاث دورات تدريبية مكثفة لتقوية قدرة ومهارات كبار المسؤولين والمفاوضين التجاريين من اجل ادارة عملية الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وأخيرا محور السلامة الغذائية تم فيه إصدار عقود فرعية لتقييم نظام مراقبة الحدود العراقية للغذاء وتقصي الحقائق من اجل تطوير مؤسسات تصنيع الاغذية .

رئيس الجهاز العربي للاعتماد

الى ذلك اشاد رئيس الجهاز العربي للاعتماد السيد محمود الطيب بجهود جهاز الاعتماد في العراق على المجهود الذي بذل في تطوير انشطة الاعتماد وكذلك على اعتماد اول مختبر طبقا للمواصفة الدولية وتابع قائلا : ننتهز هذه الفرصة لتوضيح المنظومة الدولية للاعتماد ودورنا فيها وموقع اجهزة الاعتماد العربي ومنها جهاز الاعتماد في العراق ، مبينا : ان المنظومة تاخذ الشكل الهرمي والقاعدة تتضمن عشرات الالوف من المختبرات على مستوى العالم والتي تقوم بتقييم المنتجات المختلفة واصدار شهادات للاختبار اذ تقوم بتقييم وجودة اداء هذه المختبرات هي اجهزة الاعتماد الوطنية في كل دولة وأوضح : ان اجهزة الاعتماد هذه تقوم بتقييم جودة اداء هذه المختبرات. فهي تحتاج ايضا الى من يقيم ادائها مؤكدا ان المنظمات الاقليمية للاعتماد هي (٦) منظمات اقليمية موجودة في انحاء العالم ومنها الجهاز العربي للاعتماد والتي تقوم بتقييم اداء وجودة العمل لاجهزة الاعتماد الوطنية في كل دولة وايضا هذه الاجهزة الدولية للاعتماد تحتاج الى من يقيم عملها وبالتالي ياتي هذا الدور للمنظمة الدولية للاعتماد واضاف : لن نتخيل هذه المنظمة على قمة الهرم هي الوحيدة وتعطي قواعد محددة لاعتماد المختبرات على مستوى العالم عندما تكون المنظومة لها مدخلات محددة وموحدة و صادرة من جهة وحيدة في هذه الحالة مخرجات للمختبرات هي مخرجات موحدة والتي تتمثل في نتائج المختبرات وشهادات المختبرات الصادرة عنها في هذه الحالة وبين : ان الهدف الاسمى لمنظومة الاعتماد هو توحيد النتائج بين المختبرات المختلفة على مستوى العالم والذي يؤدي الى قبول المنتجات من دول مختلفة بدون الحاجة الى اعادة الفحص والاختبار واكد : ان الشعار الدولي للاعتماد هو بمعنى لن ايتم الاختبار مرة واحدة ولا يحتاج الى اعادة الاختبار او اعادة التفتيش مرة اخرى عند تداول المنتجات والذي يساعد على تحسين تبادل التجاري بين الدول المختلفة بالاضافة الى ضمان وصول سلع وخدمات الى المستهلك المحلي مطابقة للمواصفات والمعايير وتحقق متطلبات السلامة والصحة واشارالى ان الجهاز العربي للاعتماد يتكون من (١٥) عضوا منهم (١٠) كاملي العضوية وهم الذين يمارسون اعمال الاعتماد و(٥) بصفة مراقبين والذين لم يمارسوا اعمال الاعتماد ومنهم جهاز الاعتماد العراقي واضاف ان جهاز الاعتماد العربي ومنذ بداية تشكيله يعمل على حث المراقبين على التحول الى العضوية الكاملة مؤكدا ان جهاز الاعتماد في العراق يعد اول جهاز بصفة مراقب يتحول الى العضوية الكاملة بعد قيامه باعتماده اول مختبر ضمن المواصفة الدولية لاعتماد المختبرات وبين ان الوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا) ومنظمة الامم المتحدة للتنمية الدولية (اليونيدو) يعملان في تحقيق الكثير من الانجازات من خلال دعم الاجهزة العربية للاعتماد والتي تكللت اليوم باعتماد اول مختبر بواسطة جهاز الاعتماد في العراق والذي من خلاله سيتم اعتماد الكثير من المختبرات مستقبلا واكد ان الزملاء في جهاز الاعتماد العراقي يشاركون بفاعلية في الجهاز العربي للاعتماد وفي جميع اللجان الخاصة بالجهاز منها لجنة الاعتراف المتبادل ولجنة التواصل واللجنة الفنية كما يشاركون في البرامج الخاصة بالمقارنات الدولية ونتائج المختبرات المختلفة ، مؤكدا ان هذا الامر يعد انجازا كبيرا وتقدم ملحوظ في مجال انشطة الاعتماد وهنأ الطيب جهاز الاعتماد في العراق على هذا الانجازات التي تمثل دعم واضافة للقدرات العربية والمساعدة على تحسين التبادل التجاري بين الدول الاخرى ويساعد ايضا على قبول المنتجات العراقية في هذه الدول وكذلك المساهمة في تقديم منتج سواء سلعة امة خدمة الى المستهلك مطابقة للمواصفات والمعايير وتحقق متطلبات الصحة والسلامة .

مديرة عام دائرة السيطرة النوعية

من جانبها اوضحت مديرة عام دائرة السيطرة النوعية في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الست نسرين سوادي : إن الهدف من إجراء هذه الاحتفالية هو التعريف والإشارة بقوة إلى أهمية إن يكون للجودة دور أساسي في كل مفصل من مفاصل الحياة فكما إننا نسعى إلى التطوير والتنمية فان الجودة هي صنو التنمية فلا يمكن لنا التطور والنمو دون اخذ الجودة بنظر الاعتبار ٠ مؤكدة ان الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية حصل على منحة من قبل الدولة السويدية والتي تتعلق بتطوير البنية التحتية للجودة في العراق بهدف الدخول في منظمة التجارة العالمية WTO وعليه ينبغي أن تتوجه سياسة الجودة نحو العمل بالمعايير الدولية التي تسهل تعاملنا مع العالم الخارجي إضافة إلى ضمان العمل بالمعايير الصحيحة داخل بلدنا العزيز وبينت : إن الدور الذي أداه الجهاز في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي كان له الأثر الكبير في ضمان جودة البضائع المتداولة في الأسواق سواء المحلية أو المستوردة وكذلك في تطوير ورعاية الصناعة الوطنية وتوجيهها نحو الالتزام بالأنظمة والمعايير النافذة في حينها كما كان لتظافر جهود كافة الجهات ذات العلاقة الأثر الواضح في تامين صحة وسلامة المواطن، ومن هذه الجهات وزارات الصحة والصناعة والزراعة والتجارة والكمارك والأمن الوطني وغيرها ولكن بعد عام (٢٠٠٣) تجمعت عليه كافة الوسائل التي حجمت دوره وأرغمته على التراجع إلا في مجال واحد وهو الرغبة الشديدة في استعادة دوره الأساسي في المحافظة على صحة وسلامة المواطن واشارت الى : ان محاور المشروع تضمنت الذي تزيد مدة تنفيذه على اربع سنوات ومنذ مطلع عام ٢٠١٣ على ما يلي :-تطوير هيكلية الجودة الوطنية في العراق (سياسة الجودة ووضع استراتيجية العمل الخاصة بذلك) من خلال لجنة وطنية عليا للبنية التحتية للجودة .وتأسيس هيئة اعتماد وطنية معترف بها اقليميا ودوليا وقادرة على اداء مهامها اضافة الى تطوير نظام المترولوجيا الوطني من خلال دعم مختبرات المعايرة في الجهاز لتصبح هيئة مقاييس وطنية معترف بها وكذلك تعزيز قدرات الجهاز في مجال اعداد المواصفات الوطنية واللوائح الفنية المتوائمة مع متطلبات منظمة التجارة الدولية اضافة الى تطوير كفاءة اجراءات تقييم المطابقة في مختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية وكذلك دعم بحوث السوق وتطوير كفاءة وقابلية المفاوضين العراقيين من اجل ازالة العوائق الفنية للتجارة وكذلك سلامة الغذاء فضلا عن مراقبة الاسواق من اجل حماية المستهلك حيث تتولى العديد من الوزارات موضوع مراقبة الاسواق من اجل حماية المستهلك وضمان عدم تسرب بضائع او خدمات غير مطابقة او ذات اثر سلبي على المستهلك ،كما ينبغي ان يكون قانون حماية المستهلك رقم (١) لسنة ٢٠١٠ فاعلا في هذا المجال واكدت ان مشروع البنية التحتية يتضمن محورا لاعداد الطرق المناسبة لتنفيذ جزء من هذا القانون وذلك عن طريق تشكيل لجنة تنسيقية مع الوزارات ذات العلاقة لاعداد المعايير المطلوبة الخاصة بمؤهلات الفنيين واليات التطبيق .

مديرة اعتماد المختبرات

اما مديرة اعتماد المختبرات في الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية الست الهام حسين فقالت : ان الاعتماد هو إجراء تمنح بموجبه هيئة مخولة (قسم اعتماد المختبرات) اعترافاً رسمياً بأن كفاءة جهة تقييم المطابقة (المختبر) مؤهلة للقيام بمهام محددة تشمل الاعتماد مقابل شهادة الأيزو ٩٠٠١وشهادة الأيزو ٩٠٠١ هي شهادة لنظام إدارة الجودة بالمؤسسة بينما الاعتماد هو اعتراف بالكفاءة الفنية واضافت : ان الاعتماد نظام مبنى على قواعد محددة وضعت بواسطة المنظمة الدولية للتقييس ISO يمنحه جهاز اعتماد وطنى مخول بسلطة الاعتماد من الدولة طبقاً للقواعد الدوليةيعطى الآلية المقبولة دولياً : لضبط أنشطة تقييم المطابقة.والاعطاء الثقة للمستهلك وللسلطات في كفاءة وحيادية جهات تقييم المطابقة، حيث لكل نوع من جهات تقييم المطابقة، هناك مواصفات قياسية أو أدلة (ارشادات) صادرة عن المنظمة الدولية للتقييس ISO والتى تحدد المتطلبات الواجب توافرها فى هذه الجهات، وتوضح الأسلوب الواجب اتباعه عند ممارسة أنشطتها فى تقييم المطابقة.واشارت الى : إعداد البنية التحتية للاعتماد تتضمن انشاء نظام إدارة جودة بقسم اعتماد المختبرات وفقا للممارسات الدولية (أيزو ١٧٠١١) اضافة الى تشكيل أول لجان فنية متخصصة للاعتماد بالعراق في مجالي: المختبرات الإنشائية والمختبرات الطبية واعداد قانون جديد للاعتماد يتضمن إنشاء هيئة وطنية مستقلة للاعتماد، تم عرضه على مجلس الشورى وينتظر عرضه على البرلمان بغية اقرارها .

مدير عام شركة الكرامة

من جهته قال السيد مدير عام شركة الكرامة قصي جاسم : ان هذا المؤتمر جدا ناجح ونحن بانتظار حصوله منذ زمن ، مؤكدا ان شهادة الاعتمادية الاولى في العراق حصلت عليها شركة الكرامة بجهد استثنائي وبالتعاون مع جميع المنظمات التي عملت على هذا الامر واضاف جاسم :ان العمل تضمن بناء مختبرات وبنية تحتية وبناء قدرات بشرية ايضا ، مبينا ان العمل متواصل مع باقي المؤسسات والشركات لاعتماد الجودة . وشهد الاحتفال توزيع عدد من الشهادات التقديرية على المساهمين في انجاز هذا المشروع الحيوي والهام.

المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق

اعداد الباحثة : زهراء محمد حسن الواسطي - دائرة التنمية البشرية / قسم سياسات التشغيل

تحتل المشاريع الصغيرة اهمية بالغة في اقتصاديات دول العالم كافة بغض النظر عن درجة تطورها واختلاف مفاهيمها الاقتصادية لما لها دور مهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة متمثلاً بزيادة الدخل القومي وتشغيل الايدي العاملة وتقليل مستوى البطالة والفقر ومن جهة اخرى تغذي المشاريع الكبيرة باحتياجاتها والذي ينعكس بدوره ايجابياً على مستوى دخل الفرد والأسرة وتحسين المستوى المعيشي والصحي والتعليمي وتوفير امكانيات الحياة الكريمة لأفراد المجتمع

ففي العراق تعد المشاريع الصناعية الصغيرة العمود الفقري في مجمل المشاريع ولأجل ذلك تم اختيار هذا الموضوع من اجل البحث والتقصي عن دور المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق وخاصة اذا ما عرفنا ان هناك سعياً جاداً من قبل الحكومة متمثلة باعتماد عدة مبادرات منها تشريع قانون خاص باقراض المشاريع الصغيرة وتزايد دعمها وتشجيعها من خلال منحها القروض ضمن عدة برامج منها برنامج القروض الصغيرة وبرنامج إستراتيجية الفقر الوطنية وبرنامج صندوق الاقراض بناءاً على قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة العاطلة مقللتاً بذلك الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل بعد انحلال وبيع المشاريع الكبيرة التابع للقطاع العام الى القطاع الخاص تبعاً لتوجهات السياسة الاقتصادية نحو التحرر الاقتصادي والانفتاح على العالم ولإعادة بناء منظومة اقتصادية خاصة بالمشاريع الصناعية الصغيرة تتمشى مع اجراءات اقتصاد السوق وتطبيق برامج الخصخصة ينبغي صياغة سبل تهدف الى تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة ودعمها وتشجيعها تبعاً للوضع الحالي الاقتصادي ملبية احتياجات التنمية المستدامة .

المشاريع الصغيرة معايير ومفاهيم

تحضى المشاريع الصغيرة باهتمام كبير من قبل الحكومات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية لما لها دور في الانتاج والتشغيل ألا انه لم يتم تقديم تعريف موحد ومعتمد حيث اختلفت المعايير والمقاييس مع اختلاف مراحل النمو والتقدم التكنولوجي والأوضاع الاقتصادية السائدة لكل بلد فما هو متوسط في او كبير في دولة نامية يعتبر صغيراً في دولة متقدمة بالاعتماد على عدة معايير منها (العمالة وراس المال والاستثمار والتكنولوجية) لتشكل العمالة معياراً ثابتاً وموحداً لتحديد تعريف المشاريع الصغيرة ومن بين هذه التعاريف هو تعريف منظمة الامم المتحدة (اليونيدو) " بانها المشاريع التي يديرها مالك واحد يتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الاجل (الاستراتيجية(والقصيرة الأجل)التكتيكية(ويتراوح عدد العاملين فيها مابين(١٠-١٥) عامل ، وعلى الرغم من هذا التباين في تعريف وترتيب الاولوية الا انها تستحوذ على خصائص تميزها عن غيرها من المشاريع منها (قلة العاملين وانخفاض التكاليف الرأسمالية والجمع بين الادارة والملكية وتواضع المستوى التكنولوجي والانتشار الجغرافي الواسع وتمكين المرأة اقتصاديا .

اهمية المشاريع الصغيرة

تعد المشاريع الصغيرة احدى التوجهات التي تعتمدها الدولة بهدف تحقيق المكاسب الاقتصادية والاجتماعية لما لها خصائص مميزة يمكن ان تسهم في حل الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وعلى رأسهم البطالة والفقر نظرا لما تساهم هذه المشاريع في تحقيق التنمية المستدامة لتأثيرها على بعض الموشرات الاقتصادية المؤدية الى زيادة معدلات التشغيل وتقليل معدلات البطالة والقضاء على الفقر والمساهمة في تحقيق التنمية المكانية المتوازنة وتقديم الخدمات التدعيمية للصناعات الكبيرة وتنويع الهيكل الاقتصادي تعظيم الناتج المحلي الاجمالي .

مشاكل وتحديات المشاريع الصناعية الصغيرة

تعرقل مسيرة المشاريع الصغيرة عدة مشاكل وتحديات وتختلف تلك المعوقات بشكل وبأخر من دولة الى اخرى ومن قطاع الى اخر حتى داخل الدولة نفسها ومن مشروع الى اخر داخل القطاع الواحد ومن فترة زمنية الى اخرى تبعا لطبيعة الانظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتشريعية للبلد . وعلى الرغم من هذا التباين المذكور ألا ان هناك تشابه وتقارب في المعوقات التي تواجهها المشاريع الصغيرة منها ما هو داخلي متمثل بالمشاكل داخل المشروع ومنها خارجي متمثل بالتحديات ناتجة عن البيئة المحيطة بالمشروع وهي كالأتي :

صعوبات تمويلية - صعوبات ادارية وتنظيمية - القوانين و التشريعات - المنافسة السوقية

واقع المشاريع الصناعية الصغيرة في العراق

لقد مر الاقتصاد العراقي بمراحل متعددة اثرت بشكل واضح في معدلات النمو الاقتصادي والموارد البشرية وجعلته غير قادر على مواجهة التحديات المفروضة عليه على الرغم من اعلان الحكومة سياسة الانفتاح باعتماد عدة اجراءات لتشجيع القطاع الخاص خاصة حتى بعد عام ٢٠٠٣ لتشهد هذه المرحلة انتكاسة جديدة لقطاع المشاريع الصغيرة بسبب الوضع الامني المتردي وأعمال السلب والنهب والتدمير ادت الى تعطيل كافة المشاريع الصناعية وتوقفها عن الانتاج بسبب توجهات السياسة الاقتصادية نحو اقتصاد السوق والانفتاح على العالم وتحرير الاقتصاد من قيوده الكمية والنوعية وفتح الحدود امام الاستيراد من مختلف المناشئ ودخول المنتجات الرخيصة الى الاسواق وهامشية القطاع الخاص وطبيعة سوق العمل العراقي ونوع الطلب والعرض من القوى العاملة من حيث التدريب والمهارات والمؤهلات وانعدام الطلب المحلي على منتجاته تبعتها هجرة رؤوس الاموال المحلية الى الخارج كل ذلك اثر بشكل مباشر وغير مباشر المشاريع الصغيرة على الرغم من اهميتها والأتي يوضح ذلك :

تعد المشاريع الصناعية الصغيرة من ذات الاهمية النسبية والعددية لكونها تتصدر القمة على حساب المشاريع ا لمتو سطة والكبيرة ما لا تقل عن (٩٠٪) خلال الفترة مابين عام ٢٠٠٣ و ٢٠١٢ وبنسب تشغيل تتراوح مابين (٢٠٪- ٣٠٪) عام ٢٠٠٣- ٢٠١٠ لكن هذه النسبة ترتفع لتسجل عام ٢٠١١ و ٢٠١٢ (٤٣,٥ ٪ و ٤٢٪) على التوالي ما يدل على اهمية المشاريع الصغيرة وقدرتها في خلق فرص عمل جديدة للقوى العاملة والعاطلة مستوعبتاً بذلك جزء من البطالة المتفاقمة في المجتمع وبشكل خاص بطالة الشباب والشابات مما يتطلب من واضعي السياسات التنموية الاهتمام بقطاع المشاريع الصغيرة ومقوماتها وخاصة الصناعية . اما مدى مساهمة المشاريع الصناعية الصغيرة في استيعاب عدد من العاملين للقطاع الصناعي والتي بدت مرتفعة عام ٢٠٠٠ لتنخفض عام ٢٠٠٥ لترتفع مرة ثانية عام ٢٠١٢ لكن هناك تباين في نسب التشغيل لكل صناعة ولكلأ الجنسين لتسجل اعلى مستوى لصناعة المواد الغذائية والمنسوجات والألبسة الجاهزة والمنتجات البلاستيكية والأثاث وبشكل كبير عند الذكور مقارنة بالإناث والتي غالبا ما تكون شبه معدومة . كما لعبت المشاريع الصناعية الصغيرة دوراً مهما بحكم الامكانات المادية والبشرية المتاحة وهذه الاهمية تعكس مدى مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي فبعد عام ٢٠٠٣ تأثرت ا لا نشطة الصناعية بالحصار الذي فرض على العراق تلتها الاوضاع الامنية غير المستقرة وما الحق بالمشاريع الكبيرة وليس الصغيرة

فقط من تدمير وتوقف اغلبها نتيجة اعتمادها على المواد الاولية والأدوات الاحتياطية على الاستيراد من الخارج وتوقف معظم مشاريع القطاع الخاص لتبلغ قيم الناتج المحلي للمشاريع الصغيرة عام ٢٠١٢ (٤٥٦٧١٠٢) مليون لتحتل الصناعات الغذائية المرتبة الاولى من حيث نسبة مساهمتها في الناتج المتحقق لهذا النشاط وتلتها الصناعات التعدينية غير المعدنية بالمرتبة الثانية بنسبة مساهمة (٢٥,٢٪) و(١٥,١٪) على التوالي وهذا الارتفاع جاء نتيجة الامتيازات الممنوحة لها كالقروض والتراخيص وهذه دعوة مفتوحة للمسؤولين والمختصين لدعم هذا النشاطات وتنميتها من خلال اعادة النظر الى السياسات والبرامج الخاصة بالمشاريع الصغيرة وذلك لقدرتها على استيعاب اعداد كبيرة من العاطلين عن العمل من الشباب وتحويلهم من فئات مستهلكة الى فئات منتجة وقدرتها على تغطية احتياجات المشاريع الكبيرة محققاً بذلك تنوعاً اقتصادياً في العراق. كما تتمتع المشاريع الصغيرة بمرونة عالية تمكنها من اختيار المواقع التي يمكن الاستثمار فيها استنادا الى خدماتها المتنوعة ذات مصادر جيولوجية متعددة وغير مستغلة والتي اغلبها ذات توزيع جغرافي واسع بالإضافة للامتيازات الاخرى من الارض والعمل، ومن خلال ذلك يمكن ان نبين مدى انتشار المشاريع الصغيرة جغرافياً بحيث تتوطن اغلبية المشاريع في محافظة نينوى بعدد (١٦٢٠) مشروع ثم تليها محافظة النجف بعدد مشاريعها والبالغة (١٠١٣) مشروع ثم تليها محافظة بغداد بعدد (٩٦٦) تليها محافظة ديالى بعدد (٨٨٩) .

واقع القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة....بارقة أمل

تساهم القروض المالية ذات الاغراض التشغيلية بشكل كبير في الاقتصاديات المحلية بوصفها وسيلة وحافزاً مادياً لتحريك عناصر الانتاج البشرية والمادية لخلق وحدات انتاجية تساهم في زيادة الثروة الوطنية وتعمل على تدعيم قدرات الحكومة وتكاملها من اجل التصدي للمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية. ونتيجة لذلك اعتمد العراق عام ٢٠٠٧ توجهات جديدة للسياسة الاقتصادية والمستندة على تبني الية السوق والانفتاح على الاقتصاد ألعالمي مما برز اهتمام جديد بدور المشاريع الصغيرة من اجل تحريك عجلة الصناعة وحل مشكلة البطالة وتامين قدر من الحاجات الاساسية للمواطنين وعلى اساس ذلك وضعت الجهات الحكومية برامج لتمويل وإقراض المشاريع الصغيرة بمبادرة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية والتي تسعى تنفيذ عدة برامج خاصة لتمويل المشاريع الصغيرة بغية توفير فرص عمل للشباب العاطلين ممن لم تستوعبهم دوائر الدولة التي تعاني من الترهل والبطالة المقنعة سعياً للنهوض بالقطاع الخاص وإيجاد فرص عمل جديدة وخالقا بذلك انشطة اقتصادية صناعية تساهم في تدعيم الاقتصاد الوطني وهذا البرامج قسمت الى عدة فعاليات منها :

* برنامج القروض الصغيرة ضمن الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر

خصصت وزارة التخطيط الاتحادية وفق خطة الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر مبلغ (٨٤) مليار دينار عراقي في موازنة الخطة التابعة لوزارة العمل عام ٢٠١٢ لتمويل المشاريع الصغيرة في المحافظات الاكثر فقراً والتي حددتها وزارة التخطيط وهي (الديوانية – كربلاء – بابل – مثنى – صلاح الدين – ديالى – واسط) كما حددت وزارة العمل اقامة (١٠٠٠٠- ١١٠٠٠) مشروع صغير بدون فوائد مصرفية ولفئات محدودة من شرائح المجتمع التي تعاني من وطأة الفقر نتيجة البطالة والحرمان المعيشي منها العاطلون عن العمل من الفقراء المعيلون لأسرهم والمعاقين القادرين عل العمل والأرامل والمطلقات المعيلات لأسرهن والمطلق سراحهم من السجون والأسر غير المستقرة في اماكن الطمر الصحي والمهجرون العائدون الى مناطق سكناهم وغيرها .. بينما ركزت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بمنحها قروض لإقامة مشاريع صغيرة حسب الانشطة الاقتصادية في المحافظات تبعاً للواقع المعيشي ومستوى الفقر للمحافظة ألا ان اغلب القروض الممنوحة توجهت نحو النشاطات التجارية والخدمية لتبلغ اعلى مستوى لها في محافظة المثنى والديوانية وبابل على الرغم من توفر بيئة امنية اكثر استقراراً فيها مقارنة مع بقية المحافظات كان بإمكانها انشاء مشاريع لوجود بيئة صناعية وزراعية خصبة في تلك المحافظات محدثتاً بذلك تعدد وتنوع لمصادر الدخل للفئات الفقيرة فضلا عن تشجيع الصناعات الحرفية لتخلق لهم فرصة المشاركة في المعارض الوطنية مما يعزز من قدراتهم الانتاجية .

* برنامج صندوق الاقراض

يعد برنامج صندوق الاقراض من المبادرات التي اطلقت في الاونة الاخيرة لدعم وتحفيز المقترضين ولاكتشاف القدرة على العمل بالاعتماد على النفس وحصول بعض الافراد على مصدر دخل يسد حاجاتم المعيشية بهدف الى تامين فرص عمل جديدة لتقليص حجم البطالة وتقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه ومساعدة اصحاب المشاريع الممولة من الصندوق للحصول على التراخيص الرسمية لتسجيل مشاريعهم . وقد تم المصادقة عليه بموافقة البرلمان فأصبح قانون يستند عليه مع انضمام الصندوق المدعوم من قبل الميزانية العامة للدولة محققاً ديمومة العمل في تمويل المشاريع الصغيرة واضعاً سقفاً للإقراض للمحافظات كما اخذ البرنامج بنظر الاعتبار الاقراض وفق النشاط الاقتصادية في محافظات العراق ليشير ان اغلبية القروض الممنوحة قد توجهت الي المشاريع التجارية والخدمي كما في المبادرة السابقة وتأتي القروض الصناعية في اخر الاولويات لتسجل القروض الممنوحة للمشاريع التجارية بعدد لا يتجاوز (٨١٥) مشروع والخدمية لا تتجاوز (١٦٨) مشروع لكل المحافظات ، بينما بلغ القروض الممنوحة للمشاريع الصناعية في ادنى مستوى والتي لا تتجاوز (٩٢) مشروع . ولكن ما يلفت الانتباه ان هذا البرنامج اعتمد الحالة الاجتماعية للمقترضين والتي تعد من اولويات الاقراض لان اغلبية مجتمع العراق يتكون من النساء والرجال الارامل والمطلقين العاطلين عن العمل يعيشون حالة من الفقر والجوع وخاصة في المناطق الريفية لكن واقع الاقراض يبين ان القروض الممنوحة للمطلقين والأرامل متدنية في كل محافظات العراق والتي لا تزيد عن ثلاثة مشاريع مقارنة بالقروض الممنوحة للمتزوجين والعزاب والتي تتراوح مابين (٢٠٠- ٤٥) مشروع ولغرض تحقيق تنمية اجتماعية ومكانية متوازنة ينبغي اعادة نظر وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بالتعاون مع وزارة المرأة فيما يخص القروض الممنوحة للفئات الهشة وخاصة النساء المعيلات لأسرهن .

سبل النهوض بالمشـــاريع الصناعيـة الصغيـرة في العراق

يحتل قطاع المشاريع الصغيرة مكانة اساسية ضمن اولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية لما لها اهمية في زيادة الناتج المحلي وتلبية الاحتياجات المتزايدة في توليد فرص عمل قادرة على استيعاب الخريجين الجدد والعاطلين في قوة العمل فضلاً عن التحديات التي تتزايد نتيجة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية المتواجدة في واقع الاقتصاد العراقي ادت الى بروز مجموعة من الاختلالات الهيكلية اثرت في اغلب قطاعاته الاقتصادية المهمة كالصناعة بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص خالقاً بذلك العديد من المشاكل والتحديات انعكست على واقع المشاريع الصغيرة جعلتنا امام مسؤولية لتبني سبل لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة ولاسيما الصناعية بالاعتماد عدة اجراءات واليات مقترحة تدعمها وتنهض بها وهي كالأتي :

• بناء استراتيجية وطنية للمشاريع الصغيرة : ان تنمية المشاريع الصغيرة والنهوض بها ينبغي وضع استراتيجية ملائمة تهدف الى احداث تغيير ايجابي في المجتمع سواء على المستوى الاقتصادي او الاجتماعي ، وان تحقيق مثل هذه الاستراتيجية الرئيسية لابد ان تغذيها او تصب فيها مجموعة من الاهداف الفرعية باعتماد عدة وسائل . وبما ان المشاريع الصغيرة ولاسيما الصناعية اصبحت في الوقت الراهن احد اهم العناصر الاستراتيجية لتنمية وتطوير ألاقتصاد نابعاً عن طبيعتها المرنة وما تتمتع به من مزايا تجعلها اكثر استعداداً لمواكبة التطور العالمي الجديد الذي يتطلب سرعة الاستجابة لمتطلبات السوق لمواكبة حركة العرض والطلب .

• دعم الحكومة المشاريع الصناعية الصغيرة : بما ان العراق يعاني من اختلال في بنية الانتاج من حيث اعتماده بالدرجة الاساس على قطاع النفط وهو المهيمن والمساهم الاكبر في الناتج المحلي طوال السنوات الماضية بحيث بقيت طاقة العراق الانتاجية النفط وهو المورد الوحيد لذا ينبغي اعطاء دور للقطاعات الاقتصادية كالصناعة وخاصة المشاريع الصغيرة بتوفير البنية التحتية الخاصة بها وتفعيل دور وزارة الصناعة وفق منظور السوق نحو رسم السياسات الفاعلة للنهوض به وتفعيل قانون التعريفة الكمركية وقانون حماية المنتج المحلي واقرار قانون خاص بالمشاريع الصغيرة من قبل وزارة الصناعة والمعادن ليتماشى مع قانون القروض الصغيرة الصادر عام ٢٠١١ بالتعاون مع الجهات المعنية ... كما نقترح انشاء هيئة عليا تنفيذية لسياسات الدولة الخاصة بهذه المشاريع والتي تسعى لتوفير المساعدات للمشاريع الصغيرة سواء كانت مساعدات فنية واستشارية او تسويقية او تمويلية على شكل قروض ميسرة ووضع البرامج التنفيذية ... فضلا عن انشاء حاضنات اعمال صناعية : لغرض تطوير ديناميكية المشاريع الصغيرة ومعالجة الاختناقات التي تعترض لها بمرحلة التأسيس او التكوين لتتمكن من البقاء والنمو متجاوزاً مرحلة الانطلاق والاستمرار من خلال تقديم الدعم الفني والمادي والتكنولوجي وغيرها من التسهيلات الاخرى اللازمة لبناء واستدامة نموها .

• انشاء مراكز تدريب للمشاريع الصغيرة :يتم بتفعيل برامج التدريب للقيام بمشاريع صغيرة مع الاهتمام ببرامج المهنية والتعليمية من اجل تأهيل العاملين والعاطلين الجدد ورفع امكانياتهم وقدراتهم ومنحهم فرصة للولوج في سوق العمل بما يسهم من عملية ادماجهم في عملية البناء الاقتصادي بشكل عام والقطاع الصناعي بشكل خاص .

• انشاء صندوق تمويل المشاريع الصغيرة لاستهداف العاطلين عن العمل والفقراء بشكل خاص سكان المناطق الريفية .

• بناء مجمعات الصناعية داخلية : تحتاج غالبية المشاريع الصناعية الصغيرة لمقومات البنية التحتية واعداد مخططات لإقامة مثل هذه التجمعات في المراكز المخصصة لها والمدروسة وخاصة وان العراق لديه امكانيات مادية وبنية تحتية متروكة مشجعة لإقامة مثل هذه المجمعات .

الاستنتاجات

تلعب المشاريع الصغيرة دوراً محورياً هاماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال زيادة الناتج القومي وتوفير فرص عمل للخريجين الجدد والعاطلين وزيادة مصادر الدخل للمواطنين وتقليل معدلات الفقر ودعم الصناعات المتوسطة والكبيرة محققتاً التنوع ألاقتصادي. اتضح ان اعداد المشاريع الصناعية الصغيرة اعلى بكثير من المشاريع المتوسطة والكبيرة وبنسب تشغيل مرتفعة لكونها لا تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة ولا تحتاج لأيدي عاملة ماهرة . لكن ما لفت النظر قلة اعداد العاملات في هذه المشاريع والتي لا تزيد عن (٢٪) مقارنة بالذكور (٩٨٪) ما يدل على ان كفة الميزان تميل لصالح الذكور على حساب الاناث . ان قيمة انتاج المشاريع الصناعية الصغيرة قد ارتفع خلال الفترة وهو مؤشر ايجابي ودعوة مفتوحة للمسؤولين لدعم هذا النشاط وتنميته لما له دور في نمو مجمل النشاط الصناعي . القروض الممنوحة من قبل الوزارة العمل بالتعاون مع وزارة التخطيط في العراق تمت على اسس اجتماعية تاهيلية وليست على اسس اقتصادية تنموية . تفاوت القروض الممنوحة للمشاريع الصغيرة على اساس الجنس والأنشطة الاقتصادية لتسجل المشاريع الخدمية والتجارية اكثر من المشاريع الصناعية الممنوحة قروض بسبب ضعف البنية التحتية وعدم توفر الطاقة الكهربائية وارتفاع اسعار المواد الاولية في ظل تزايد الاستيراد العشوائي للسلع المستوردة والتي اثرت في رغبة الافراد الساعين لإقامة مشاريع صناعية صغيرة .

التوصيات

بناءاً على النتائج التي توصل اليها البحث والتي اوضحت ان المشاريع الصناعية الصغيرة قطاعاً فاعلاً وهاماً ينهض بالواقع الصناعي الاقتصادي اذا ما توفرت له الدعم والتشجيع لإطلاق العنان والإمكانيات والقدرات المادية والبشرية ، لذا نسعى الى بتبني التوصيات التالية المقترحة المستنبطة من سبل النهوض بالمشاريع الصناعية الصغيرة وهي كالأتي :

- تعزيز دور القطاع الخاص منظمات المجتمع المدني للمساهمة في دعم المشاريع الصغيرة لخلق فرص عمل جديدة وبناء شراكات مع القطاع العام .
- التوسع في أقامة حاضنات الأعمال ومراكز التكنولوجيا المتخصصة لتشجيع إقامة شركات متخصصة في تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة جغرافياً أو قطاعياً .
- إنشاء مراكز لتدريب العاملين بالمشاريع الصغيرة ومساعدتها في تطوير النظم الإدارية والفنية والمحاسبية والتسويقية بها .
- انشاء وتحديث قاعدة بيانات عن المشاريع الصغيرة والقروض الممنوحة لها بأنواعها وإحجامها وتوزيعها جغرافياً وقطاعياً وفق النوع الاجتماعي .
- تكثيف الجهود الحكومية للنهوض بالمشاريع الصغيرة كتوفير البنية التحتية اللازمة مثل بناء مجمعات صناعية وزيادة المبالغ المخصصة من الانفاق الاستثماري للموازنة العامة .
- انشاء هيئة للمشاريع الصغيرة لتوفير المساعدات الفنية والاستشارية والتمويلية لتطوير المشاريع الصغيرة .

الحكاية بدأت من (الفيسبوك)..

هذه هي التفاصيل الكاملة لقصة التلوث الاشعاعي في مبنى وزارة التخطيط

شهدت اروقة وزارة التخطيط خلال الاسابيع الاخيرة حديثا ولغطا بين المنتسبين بشأن وجود تلوث اشعاعي خطير في طوابق البناية ناتج عن الضربات الجوية التي تعرضت لها الوزارة اذ بان حرب عام ٢٠٠٣ .. ومالبث هذا الحديث ان انتقل الى مواقع التواصل الاجتماعي .. وبدأ البعض ينسج الحكايات والروايات بوجود اصابات بالسرطان بين عدد من الموظفين لدرجة ان احدهم اخبرنا بتعرض الموظف (س) الى الاصابة وهو الان في وضع حرج .. وحين سألنا (س) عن الامر ابدى استغرابه من الامر وقال لقد تعرضت للاصابة بالانفلولونزا ولكن البعض شاء ان يحولها الى سرطان !!

ومن القضايا التي لفتت اهتمام موظفي الوزارة هي قيام العاملين في المركز الصحي الموجود في مقر وزارة التخطيط من اطباء وموظفي مهن صحية باغلاق المركز وعدم الدوام ما اعطى انطباعا سلبيا لاسيما لاولئك الذين يعشقون ترويج الاشاعات اذ ان اغلاق المركز جاء بسبب الانبعاثات الاشعاعية !!

الوزير يتابع الامر بنحو مباشر

حاولنا تقصي الحقيقة بجميع تفاصيلها والخروج بنتيجة توضح لمنتسبي الوزارة جلية الامر .. فكان اللقاء الاول مع السيد وزير التخطيط الدكتور سلمان الجميلي .. اذ نقلنا له ما يجري في اروقة الوزارة من حديث وخوف بين الموظفين وقد ابدى الوزير اهتماما كبيرا بالامر وكان على علم بالتفاصيل فاخبرنا انه يولي هذه القضية اهتماما خاصا فالامر في غاية الخطورة ومن شأنه ان يؤثر سلبا على اداء العاملين .. مؤكدا ان كل الدلائل والبيانات والوثائق التي بحوزة الوزارة تثبت عدم صحة هذا الكلام .. لان جميع الفحوصات المختبرية التي نفذتها وزارة البيئة اثبتت ان نسبة الاشعاعات الموجودة في مبنى الوزارة هي ضمن النسبة الطبيعية ولاتمثل مصدر خطر على العاملين ..

حكاية الاتصال الهاتفي بين الوزيرين

الوزير لم يكتف بهذا الكلام انما بادر الى الاتصال بوزير البيئة الدكتور قتيبة الجبوري لاستجلاء الامر بنحو مباشر .. فكان رد الجبوري ان فريق الكشف التابع لوزارته والذي اجرى عملية الفحص الاخيرة خلال الاسبوع الماضي اكد له خلو مبنى وزارة التخطيط من اي نشاط ملحوظ للاشعاع وهذه النتائج تستند الى اجهزة حديثة ومتطورة وذات مواصفات عالية .. وان وزارة البيئة تتعامل مع ملف الاشعاع باهتمام خاص لما يمثله هذا الامر من خطورة على حياة الناس انتهت المكالمة الهاتفية بين الوزيرين ثم التفت السيد وزير التخطيط الينا وقال ها قد سمعتم الحديث فهذا وزير البيئة يؤكد عدم وجود اية اشعاعات في المبنى وانا اؤكد هذا الامر ايضا .. قلنا للسيد الوزير ان الموظفين يحتاجون تطمينا بهذا الامر فاجاب سنقوم بما يكفي من الاجراءات اللازمة لتطمينهم .. طالبا منا مواصلة البحث عن الموضوع للحصول على المزيد من المعلومات لما للاعلام من دور اساس في زرع الثقة والامان في نفوس الناس . شكرنا السيد الوزير على اهتمامه العالي وتعامله بجدية مع الامر .. ثم خرجنا مباشرة واتجهنا صوب السيد احمد محمد حسن مدير مكتب الوزير الذي وجدناه منشغلا جدا بالامر ولايكاد يتوقف عن المكالمات الهاتفية وهو يستفسر من هذا الطرف او ذاك عن جلية الامر .. طلبنا منه ان يترك هاتفه لنتحدث معه بشأن ملف الاشعاع في مبنى الوزارة .. قال لقد جئتم في الوقت المناسب ثم راح ينشر امامنا الكثير من الملفات والوثائق المتعلقة بالامر وقال سأعطيكم كل هذه الوثائق لتتأكدوا بانفسكم من الامر حتى يطمئن موظفونا ويتأكدوا ان الامر ليس سوى اشاعات ومخاوف لاتستند الى حقيقة .

البداية كانت عام ٢٠٠٤

كانت الاوراق كثيرة وكنا بحاجة الى مساعدته في تحديد ما هو مهم في هذه الملفات .. فقال دعوني اسلسل لكم الاحداث تاريخيا .. ثم اردف وهو يواصل عمله في فرز الاوراق والملفات : البداية كانت عام ٢٠٠٤ يوم كان السيد محمد الحكيم سفير العراق الحالي لدى الامم المتحدة يقوم بمهام الاشراف على وزارة التخطيط ممثلا لسلطة الائتلاف .. تم اجراء اول عملية فحص من قبل سلطة الائتلاف وكانت النتائج عدم وجود نسب عالية من التلوث .. ثم في عام ٢٠٠٩ وقبل الانتقال الى هذه البناية تم الطلب من وزارة البيئة القيام باجراء الفحص وجرى الامر من قبل خبراء وباجهزة حديثة وظهر ان البناية خالية من الاشعاع وان النسب الموجودة هي في حدود المستويات الطبيعية التي لاتمثل خطرا على البشر .

عام ٢٠١٠ لاوجود للاشعاع

وفي عام ٢٠١٠ تم الطلب مرة اخرى من وزارة البيئة اعادة الفحص بعد ورود حديث عن الموضوع .. واستجابت وزارة البيئة للطلب وارسلت فريقا خاصا لاجراء الفحص لجميع البنايات والطوابق وحتى المصاعد وغرف دافعات الهواء وكذلك مسح اثار الاطلاقات التي تعرض لها المبنى خلال الحرب وكانت نتيجة الفحوصات المختبرية للنماذج التي تم سحبها من مواقع الوزارة عدم وجود تلوث اشعاعي وان التراكيز الاشعاعية هي ضمن المستوى الطبيعي للاشعاع .. وفي عام ٢٠١٢ طلبت الوزارة من جديد من وزارة البيئة اجراء الفحوصات للمبنى .. ولم تكن نتائج الفحص الجديد تختلف عن النتائج السابقة فالتلوث الاشعاعي ضمن المستوى الطبيعي للاشعاع

باجهزة متطورة جدا .. النتائج مطمئنة

ويواصل مدير مكتب وزير التخطيط حديثه وهو يصل الى عام ٢٠١٥ قائلا .. في الاسابيع الاخيرة عاد الحديث عن التلوث من جديد الى الواجهة .. فكان توجيه السيد الوزير ان يتم الطلب مجددا من وزارة البيئة اجراء كشف وفحص جديد لمبنى الوزارة ..وكما في كل مرة استجابت وزارة البيئة بسرعة وارسلت الفريق المتخصص الذي قام باجراء الفحوصات المختبرية لكل مرافق وطوابق البناية وباستخدام اجهزة متطورة جدا وكاميرات حديثة وكانت النتائج مطمئنة جدا اذ لاوجود لنشاط ملحوظ للاشعاعات الضارة وليس هناك اي خطر يهدد سلامة العاملين في المبنى لان جميع القراءات كانت ضمن حدود الخلفية الاشعاعية السابقة بعدم وجود مؤشرات لتلوث اشعاعي في البناية وهذا بحسب اخر فحص خلال شهر اذار ٢٠١٥ .

مجرد اشاعات بوجود اشعاعات !

تولدت لدينا قناعة تامة بعد هذا الحديث ان الامر لايعدو من كونه عبارة عن مخاوف او اشاعات صدرت من هذا الطرف او ذاك انتشرت بسرعة بين الموظفين الامر الذي يتطلب من الجميع مواجهة مثل هذه الشائعات وتطمين المخاوف .. ولكن على الرغم من قناعتنا هذه ومن اجل استكمال القضية من جميع اطرافها كانت وجهتنا الاخرى هي وزارة البيئة ..

البيئة تطرد المخاوف وتعزز الاطمئنان

وهناك التقينا السيد مدير عام الاعلام والتوعية البيئة الزميل امير علي الحسون الذي اخبرنا ان تقارير المسح الاشعاعي والفحص الموقعي المنفذ من قبل فريق مركز الوقاية من الاشعاع لمبنى وزارة التخطيط اكد خلو المبنى من اي تلوث اشعاعي .. مبينا ان الفرق الفنية اجرت مجموعة من المسوحات الاشعاعية فضلا عن الفحص الموقعي لبناية وزارة التخطيط واثبتت نتائج الفحص خلو البناية من التلوث بالاشعاع .. مضيفا ان مركز الوقاية من الاشعاع التابع لوزارة البيئة اعتمد في عمليات الفحص والمسح على احدث التقنيات المتبعة في تقييم المواقع الملوثة وان النتائج اثبتت خلو الطوابق الـ(١١) التي تتكون منها بناية وزارة التخطيط من التلوث بالاشعاع .. مبينا ان هذا ليس هو الفحص الاول لهذا المبنى انما هو الثالث وكل نتائج الفحوص السابقة كانت تشير الى خلو المبنى من الاشعاع وان ما موجود هو ضمن الحدود الطبيعية .

اسباب ادارية وراء غلق المركز الصحي

وتتواصل رحلة البحث عن الحقيقة فكان لابد لنا من زيارة المركز الصحي في الصالحية لنقف على الاسباب الحقيقية وراء غلق الفرع التابع له في وزارة التخطيط فكان حديثنا مع مديرة المركز الدكتورة سناء عبدالجبار التي رحبت بنا كثيرا مبدية استغرابها حين اخبرناها ان اسباب غلق فرعكم في التخطيط جاء بسبب خشية العاملين فيه من التعرض للتلوث الاشعاعي .. موضحة ان الاسباب الحقيقية وراء ذلك الاجراء هي قلة كوادرنا مما يتطلب المناورة بالكوادر الموجودة لسد الشواغر هنا وهناك والقيام ببعض المهام .. ولقرب وزارة التخطيط من المركز الصحي في الصالحية فليس من الصعوبة على موظفيها من مراجعة مركزنا الرئيس هنا لذلك كان تعطيل المركز لعدة ايام وهي ليست المرة الاولى اذ سبق لنا وان اتخذنا مثل هذه الخطوة عندما كنا نقوم بحملات ميدانية لتلقيح الاطفال دون سن الخامسة .. ثم التقينا بعد ذلك السيدة مديرة قطاع الكرخ الصحي الدكتورة فيان حسين كريم التي ابدت تعاونا كبيرا مع الفكرة حين طلبنا منها ضرورة اعادة فتح مركز التخطيط في هذه الايام من اجل تغيير الانطباع السائد هناك .. فأكدت لنا انها ستقوم شخصيا بزيارة المركز الصحي في وزارة التخطيط وتنسيب الكوادر المطلوبة للعمل فيه .. مؤكدة ان الامر لاعلاقة له بما اثير حول وجود التلوث الاشعاعي .

ليس ثمة مايدعو الى الخوف

عدنا مرة اخرى الى وزارة التخطيط وتجولنا بين اروقتها والتقينا عددا اخر من المعنيين والموظفين .. فقد تحدثنا مع السيد مدير الادارة علي عناد الذي اخبرنا عن الاجراءات والخطوات التي تم اتخاذها من اجل معالجة هذه القضية من خلال متابعة العمل مع وزارة البيئة والتنسيق مع الدوائر المعنية في وزارتنا للوصول الى الحلول المناسبة .. مشددا على ان كل الدلائل والحقائق تشير الى عدم وجود ما يخيف فكل الفحوصات المختبرية والمسوح الميدانية التي اجرتها وزارة البيئة ولاكثر من ثلاث مرة اثبتت خلو مباني الوزارة من اي نشاط اشعاعي خطير .

تشكيل خلية ازمة .. والعمل على جميع الاحتمالات

المحطة الاخيرة كانت في قسم الاعلام والاتصال الحكومي في وزارة التخطيط .. وقد اشار مدير القسم الى تشكيل خلية ازمة لمتابعة الموقف واتخاذ جميع الاجراءات المطلوبة لذلك من اجل بث روح الامان والاطمئنان في نفوس موظفي الوزارة ... مبينا ان المكتب سارع الى نشر تصريح للسيد الوزير عبر وسائل الاعلام ينفي وجود مثل هذه الاشعاعات تبعناه باصدار بيان صحفي بنفس الموضوع فضلا عن اجراء العديد من اللقاءات الصحفية والتلفزيونية للحديث عن تفاصيل القضية ونتائج المسوح المختلفة .. كما قام القسم بالتنسيق مع مكتب الاعلام والاتصال الحكومي في الامانة العامة لمجلس الوزراء لاحاطتهم علما بكل التفاصيل وتلقي المشورة منهم .. وكذلك التواصل مع مديرية الاعلام والتوعية البيئية في وزارة البيئة للوقوف على اهم تفاصيل هذا الملف بنحو دقيق .. ومن المهام الاخرى التي قام بها قسم الاعلام والاتصال الحكومي – بحسب المدير - استقبال العاملين في الوزارة والاستماع الى ما لديهم من مخاوف او معلومات ومن ثم رفعها الى السيد الوزير والمعنيين بالامر واعلام الموظفين بالحقائق كما هي لكي يشعروا بالاطمئنان .. كما تم بث الكثير من الرسائل عبر الاذاعة الداخلية للوزارة لاشاعة الاجواء الايجابية بعيدا عن التأثر بالقيل والقال وعدم تصديق الاشاعات التي تهدف الى وضع العصي في العجلة لاسيما وان وزارة التخطيط هي المعنية بملف التنمية ومتابعة المشاريع الاستثمارية في جميع انحاء العراق ومعنى ذلك ان اي ارباك او تلكؤ في عمل الوزارة سينعكس سلبا على تنفيذ تلك المشاريع في ظل الظروف الاستثنائية التي يمر بها العراق سواء تلك المتمثلة بالحرب على الارهاب والذي يتطلب من الجميع الوقوف صفا واحدا لمواجهة هذا الخطر ودحر داعش الارهابي .. او في الجانب الاقتصادي وما يتعرض له العراق من ازمة اقتصادية حادة جراء الانخفاض غير المسبوق في اسعار النفط وما تركه من اثار سلبية على التنمية بنحو عام ..

الفيس بوك والنوايا الحسنة :

هذه هي الحكاية بجميع تفاصيلها اذ يبدو من خلال تلك التفاصيل الدقيقة ان القصة بدأت من خلال بوستات نشرها اصحابها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بنوايا حسنة الهدف منها هو التحذير من وجود خطر داهم وبالتالي التعامل مع هذا الخطر قبل استفحاله وهذا امر محمود .. ولكن الحمد لله فقد تبين ان الخطر بعيد

الجهاز المركزي للإحصاء يعلن عن أرتفاع نسبة الأستيرادات وانخفاض حجم الصادرات بمقدار (٥٪)

بغداد / مروة مصدق

اعلنت مديرية الإحصاء التجاري في الجهاز المركزي للإحصاء عن ارتفاع نسبة الاستيرادات لسنة ٢٠١٣ بنسبة ٣٦,٦٪ عن سنة ٢٠١٢ حيث بلغ أجمالي الاستيرادات لسنة المذكوره للمواد السلعية والمنتجات النفطية (٣٩,١) تريليون دينارعراقي أي ما يعادل (٣٣,٤) مليار دولار مسجلا» نسبة ارتفاع مقدارها ٣٦,٦٪ عن سنة ٢٠١٢ حيث بلغ (٢٨,٦) تريليون دينارعراقي أي ما يعادل (٢٤,٤) مليار دولار ، وبمعدل نمو مركب مقداره(١٨-) عن سنة ٢٠١١

وفيما يخص صادرات النفط أوضحت المديرية في الجهاز المركزي للإحصاء ان صادرات النفط الخام تشكل نسبة ٩٩,٤ ٪ من إجمالي صادرات العراق سنة ٢٠١٣ في حين بلغ أجمالي أستيرادات المنتجات النفطية لسنة ٢٠١٣ للمنتجات النفطية (٥,٧) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (٤,٩) مليار دولار مسجلا» نسبة انخفاض مقدارها (٧,٣٪) عن سنة ٢٠١٢ حيث بلغ (٦,٢) ريليون دينار عراقي أي ما يعادل (٥,٣) مليار دولار وبمعدل نمو مركب مقداره(٢٠,١) عن سنة ٢٠١١ اما أستيرادات السلع فقد بلغ إجمالي الاستيرادات لسنة ٢٠١٣ للمواد السلعية غير

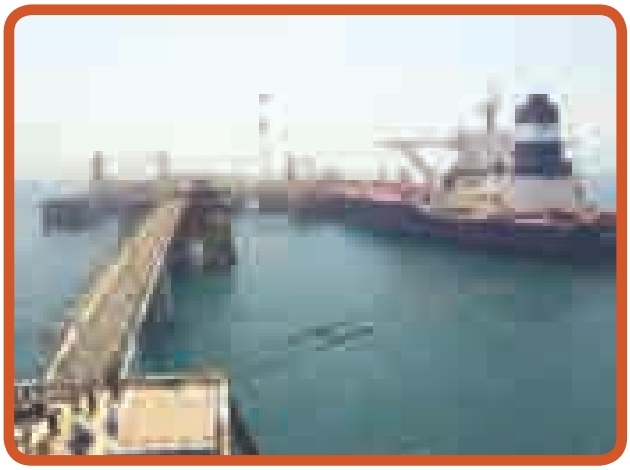

النفطية (٣٣,٣) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (٢٨,٥) مليار دولار مسجلا» نسبة ارتفاع مقدارها (٤٨,٨٪) عن سنة ٢٠١٢ حيث بلغ (٢٢,٤) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (١٩,١) مليار دولار بسعر صرف الجاري للتصريحة الكمركية وبمعدل نمو مركب قداره(٢١,١-) عن سنة ٢٠١١ في حين احتل شهر كانون الاول أعلى نسبة من اجمالي للاستيرادات لسنة ٢٠١٣ بمقدار (١٨,٣٪) حيث بلغت (٧١٢٩,٧) مليار دينار بما يعادل (٦٠٩٣,٨) مليون دولار، بينما شكل شهر اب أعلى نسبة من استيراد المنتجات النفطية بمقدار (٩,٤٪) حيث بلغت قيمته (٥٤٢,٢) مليار دينار بما يعادل (٤٦٣,٤) مليون دولار وشهر كانون الاول أعلى نسبة من للاستيرادات السلعية بمقدار(٠,٢٠٪) حيث بلغت قيمته (٦٦٥٩,٣) مليار دينار بما يعادل (٥٦٩١,٧) مليون دولار فيما بلغت قيمة صافي الميزان التجاري الاجمالي لسنة ٢٠١٣(٦٥,٦) تريليون دينار عراقي أي ما يعادل (٥٦,٤) مليار دولار كما بلغ قيمة صافي الميزان التجاري السلعي (غير النفطية) لسنة ٢٠١٣ (٣٢,٩-) تريليون دينار عراقي اي ما يعادل (٢٨,١-) مليار دولار وفيما يخص الشركاء التجارين فقد بلغت أعلى قيمة للاستيرادات لسنة ٢٠١٣ من الصين بقيمة (٩,٤) تريليون دينارعراقي أي ما يعادل (٨) مليار دولار وبنسبة (٢٨,٢٪) من اجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية بسبب استيراد (لآلات السبر أوالحفر) التي شكلت نسبة (٢٤,٦ ٪) من اجمالي الاستيرادات من الصين وشكلت نسبة (٦,٩٪) من اجمالي الاستيرادات يليها الاتحاد الاوربي بقيمة (٢,٦) تريليون دينارعراقي اي ما يعادل (٢,١) مليار دولار. و بنسبة (٧,٧٪) من اجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية ومن ثم تليها الولايات المتحدة الامريكية بقيمة (٢,٥) تريليون دينارعراقي أي ما يعادل) ٢,١ (مليار دولار و بنسبة (٧,٥٪) من اجمالي الاستيرادات السلعية غير النفطية أوضحت مديرية الإحصاء التجاري في الجهاز المركزي للإحصاء ان صادرات النفط الخام تشكل نسبة ٩٩,٤ ٪ من إجمالي صادرات العراق سنة ٢٠١٣ في حين بلغ إجمالي الصادرات للنفط الخام والمنتجات النفطية والمواد السلعية الأخرى (١٠٤,٦) تريليون دينار لسنة ٢٠١٣ بما يعادل حوالي (٨٩,٧) مليار دولار أمريكي بنسبة انخفاض مقدارها (٥,٢٪) عن سنة ٢٠١٢ حيث بلغ (١١٠,٤) تريليون دينار بما يعادل (٩٤,٤) مليار دولار أمريكي ، وبمعدل نمو مركب مقداره (١٩,٤٪) عن سنة ٢٠١٠، شكلت صادرات النفط الخام نسبة ٩٩,٤ ٪ والمنتجات النفطية نسبة ٠,٢ ٪ والصادرات السلعية نسبة ٠,٤ ٪. اما صادرات النفط الخام فقد بلغت قيمة صادرات النفط الخام (١٠٤,٠) تريليون دينار لسنة ٢٠١٣ بما يعادل (٨٩,٢) مليار دولار ،بنسبة انخفاض مقدارها (٥,٤ ٪) عن سنة ٢٠١٢ حيث بلغت (١١٠) تريليون دينار بما يعادل (٩٤,٠) مليار دولار وبمعدل نمو مركب مقداره (١٩,٤٪) عن سنة ٢٠١٠. بينما بلغت صادرات المنتجات النفطية بـ(٢١٩,٢) مليار دينار لسنة ٢٠١٣ بما يعادل(١٨٨,٠) مليون دولار مسجلا»نسبة ارتفاع مقداره (١٦٧,٦٪) عن سنة ٢٠١٢ حيث بلغت قيمة صادرات المنتجات النفطية (٨١,٩) مليار دينار بما يعادل (٧٠) مليون دولار . اما الصادرات السلعية الأخرى فقد بلغت قيمتها (٤٠٢,٢) مليار دينار لسنة ٢٠١٣ بما يعادل (٣٣٩,٤) مليون دولار مسجلا» نسبة ارتفاع مقدارها (١٧,٠ ٪) عن سنة ٢٠١٢ حيث بلغت (٣٤٣,٨) مليار دينار بما يعادل (٢٩٤,٠) مليون دولار .

الجهاز المركزي للإحصاء:

نشاط النفط الخام يحتل الصدارة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة (٥٠،٤٩٪)

بغداد / مروة مصدق

انجزت مديرية الحسابات القومية في الجهاز المركزي للاحصاء تقريرها (التقديرات الفعلية السنوية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٢)... وتشير التقديرات الاولية للناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي لسنة ٢٠١٢ ففيما يخص الخل القومي فقد بلغ (٢,٢٧٧) ترليون دينار محققاً بذلك ارتفاعاً مقداره (٢,١٨٪) عن سنة ٢٠١١ وبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (٦,٦) مليون دينار محققاً بذلك ارتفاعاً مقداره (٢,١٥٪) عن سنة ٢٠١١ وبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (٢,٢٥٤) ترليون دينار سنة ٢٠١٢ وبما يعادل (٢١٨) مليار دولار محققاً بذلك ارتفاعاً بلغت نسبته (١٧٪) مقارنة بسنة ٢٠١١ وبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) (٧,٧١) مليار دينار سنة ٢٠١٢ اي انه حقق نسبة زيادة سنوية بلغت (٦,١٢) مقارنة بسنة ٢٠١١ وبلغ الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) (٦,١٦٢) ترليون دينار سنة ٢٠١٢ اي انه حقق نسبة زيادة سنوية بلغت (٩,١٣) مقارنة بسنة ٢٠١١ . وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (٧,٤) مليون دينار سنة ٢٠١٢ اي انه حقق ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته (١٤٪) مقارنة بسنة ٢٠١١ وبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية (٤,٦) الف دولار سنة ٢٠١٢ مقابل (٦,٥) الف دولار سنة ٢٠١١ اي انه حقق ارتفاعاً سنوياً بلغت نسبته (٣,١٤٪).

وبما ان المتغيرات الاقتصادية تؤثر وتتأثر ببعضها البعض لذا فأن الارتفاع المتحقق في الناتج المحلي الاجمالي والدخل القومي يؤثر على مستوى التشغيل في الاقتصاد . فهذا الارتفاع يؤدي الى انخفاض معدل الفقر والبطالة في البلد كما ان ذلك الارتفاع في الناتج يؤثر بشكل ايجابي على كمية السلع والخدمات المتاحة للاستهلاك بما يقلل معدل التضخم او يحافظ عليه عند المعدلات المنخفضة بالاضافة الى ذلك فأن الارتفاع في متوسط نصيب الفرد من الناتج والدخل بالرغم من كونه يعد مؤشر غير حقيقي لقياس الرفاهية الاقتصادية لكونه ناتج من تقسيم الناتج المحلي والدخل القومي على عدد السكان الاجمالي العاملين وغير العاملين الا انه من اكثر المؤشرات استخداماً في هذا المجال حيث يشير الارتفاع فيه الى التحسن الملموس في الرفاهية الاقتصادية للمواطن العراقي والذي يؤثر بدوره على قيمة الادخار الاجمالي والتي تستخدم لتمويل الاستثمارات المحلية اذا ماتم توجيهها بالشكل الصحيح الى الجهاز المصرفي في البلد.

شكلت الانشطة السلعية (٣,٦٤٪) من مجموع الناتج

المحلي الاجمالي واحتل نشاط النفط الخام الصدارة من مجموع الانشطة السلعية اذ ساهم بنسبة (٩,٧٦٪) من مجموع هذه الانشطة وبنسبة (٥,٤٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي اي ان نصف الناتج المحلي هو عبارة عن نفط خام مما يعكس ضرورة تنويع الهيكل الاقتصادي في البلد لتقليل الاعتماد على النفط الخام. ساهم نشاط البناء والتشييد بنسبة (٤,٩٪) من مجموع الانشطة السلعية وبنسبة (٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي اما نشاط الزراعة فقد ساهم بنسبة (٤,٦٪) من مجموع الانشطة السلعية وبنسبة (٧,٢٪) من الناتج المحلي الاجمالي وساهمت الانشطة التوزيعية والمتمثلة بأنشطة التجارة والنقل والبنوك بنسبة (١٥٪) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي وساهمت الانشطة الخدمية المتمثلة بانشطة خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية ونشاط ملكية دور السكن بنسبة (٧,٢٠٪) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي. وبلغت مساهمة القطاع الخاص (٧,٣٢٪) من مجموع الناتج المحلي الاجمالي واحتل نشاط تجارة الجملة والمفرد والفنادق وماشابه المرتبة الاولى من حيث مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الخاص حيث شكلت نسبة مساهمته (٥,١٩٪) من الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الخاص ونسبة (٧,٧٪) من اجمالي الناتج المحلي . واحتل نشاط ملكية دور السكن المرتبة الثانية اذ بلغت نسبة مساهمته (٥,١٨٪) من الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الخاص و (٦٪) من اجمالي الناتج المحلي . اما من حيث التوزيع الوظيفي للناتج المحلي الاجمالي فقد ساهمت تعويضات المشتغلين بنسبة (٣,٢٣٪) من الناتج المحلي الاجمالي وان اكثر من نصف هذه التعويضات اي مايعادل (٢,٥٢٪) من مجموع التعويضات مدفوعة للعاملين في نشاط الحكومة العامة.

التنمية الريفية

اعداد / دائرة التنمية الاقليمية والمحلية / قسم التخطيط المحلي ومديريات التخطيط في المحافظات / وزارة التخطيط

تعد التنمية الريفية حجر الاساس في التنمية الشاملة ، وهناك العديد من المفاهيم للتنمية الريفية منها تعريف البنك الدولي لها بانها إستراتيجية تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان المناطق الريفية وتمتد أهدافها لتغطية جوانب تطوير الإنتاج وزيادة فرص العمل ولتحقيق مستوى أفضل في الدخل والغذاء والمأوى والتعليم والصحة .

اما الاسكوا فأشارت الى التنمية الريفية بانها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع .

تهدف هذه التنمية الى إيجاد أهم السبل لتحسين الحياة الريفية وذلك لاشباع حاجاتهم ورفع مستوى المعيشة والعمل وتقليل نسبة الفقر وتوفير الخدمات الاساسيه لسكان الريف . والتي تعتمد بالدرجة الاساس على القرى وتحفيز الاقتصاد المحلي بما يوفر فرص عمل للسكان في ضوء الامكانات التي تتميز بها المناطق الريفية .

لتحقيق التنمية الريفية وللجدوى من المشاريع التنموية لابد من اختيار قرى مرشحة للتطوير لخدمة سكانها وسكان القرى المجاورة بسبب طبيعة بعض القرى في الارياف حيث تكون منتشرة ومتباينة في عدد سكانها مما يتطلب دراسة الموضوع عند توقيع المشاريع التنموية لتحقيق المنفعة الاقتصادية .

وتتميز القرى المرشحة للتطوير بما يلي :

* الحجم السكاني للقرية والذي يتطلب انشاء المشاريع التنموية لهم وللقرى المجاورة بما يتلائم مع المعايير التخطيطية
* وجود بعض الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة (الماء ، الصرف الصحي ، والكهرباء ... الخ) .
* وجود فرص للعمل فيها .
* امكانية التنمية الزراعية فيها .
* موقعها بالنسبة لطرق وخطوط النقل والحركة الرئيسية .
* علاقة هذه القرية مع القرى المجاورة والاتصال والتفاعل الوظيفي .

بدأت خطوات التنمية الريفية في العراق منذ السبعينات وخاصة في نطاق الخدمات العامة وانشاء القرى العصرية والمجمعات السكنية ضمن المشاريع الزراعية والاروائية الكبرى كجزء من خطط التنمية القومية للفترة 1970 - 1980 ، غير ان تلك الخطوات لم ترقى الى مستوى السياسة الشاملة للتطوير الريفي . وتم الادراك انذاك مسألة تطوير الريف تتعدى البرامج القطاعية الجزئية وانه لابد من تبني سياسة شاملة وبعيدة المدى تستهدف اعادة التوزيع المكاني للقرى وتقليص عددها ورفع معدل الحجم السكاني لكل قرية وتحويلها الى مستوطنات شبه حضرية من ناحية هيكلها العمراني ومستوى تجهيز الخدمات العامة ، وتم بموجب ذلك تشكيل لجنة وزارية مركزية تضم وزارات (الحكم المحلي ، الزراعة ، الري ، التخطيط) ، اضافة الى تشكيل لجنة فنية برئاسة هيئة التخطيط العمراني في وزارة التخطيط واعضاء يمثلون وزارات (الحكم المحلي ، الري ، الزراعة ، الاصلاح الزراعي ، المكتب الفلاحي المركزي ، الجمعيات الفلاحية التعاونية) واضيفت اليها وزارات (الدفاع ، المنشأة العامة للطرق الريفية ، المنشأة العامة لتنفيذ مشاريع الاسكان الريفي ، المؤسسة العامة للمنشأت الزراعية) . وكلفت اللجنة الفنية باتخاذ كافة الاجراءات اللازمة لاعداد الصيغ الاولية لخطة التطوير والاستيطان الريفي وباشرت اللجنة مهامها في 1 / 7 / 1981 بتشكيل فريق متخصص في هيئة التخطيط العمراني يعمل في اطار مشروع (تخطيط المستوطنات الريفية) عهد عليه انجاز المهمة وعرضها على اللجنة للنظر في اقرارها .

ولاهمية هذا الموضوع فقد تم تضمين خطة عمل دائرة التنمية الاقليمية والمحلية لعامي 2014 و2015 دراسة التنمية الريفيةفي كل المحافظات العراقية في محاولات لتقليص التباين في مستويات التنمية بين الريف والحضر ومعالجة المشاكل والتحديات التي تواجة المستقرات الريفية ، وبعدعقد اجتماع في مقر الوزارة لمديريات التخطيط فيالمحافظات في اذار/ 2014 لغرض التعريف بالدراسة واهدافها تم اختيار مناطق الدراسة وكما في الجدول المرفق .

وقد تنظيم العمل وفق البرنامج التالي :-

- المسح الشامل لقرى القضاء المرشح للدراسة وفق استمارة بمستوى قرية تتكون من اربعة اجزاء وتوفر بيانات خام تفصيلية عن القرية ومساكنها وسكانها من اسر وافرد، اضافة الى الخدمات العامة التي تتوفر فيها ، وخدمات البنى التحتية، وانشطتها الاقتصادية وقامت مديريات التخطيط في المحافظات بطباعة (774) استمارة لكل المحافظات التي جرى فيها المسح عدا المحافظات (الانبار، نينوى، صلاح الدين، كركوك) حيث توقف العمل فيها نتيجة لسوء الوضع الامني بسبب التطورات الامنية الطارئة التي تعرضت لها هذه المحافظات .

وبدأ العمل الميداني في منتصف حزيران/ 2014 حيث وزعت الاستمارات على مختار كل قرية لغرض ملئ الحقول الخاصة بالقرية، وبقية حقول الاستمارة تم ملئها ميدانيا من قبل فرق العمل المشكلة في مديريات التخطيط في المحافظات ثم بعد ذلك تم جمع الاستمارات من قبلهم.

- تدقيق الاستمارات وتفريغها واعداد قاعدة البيانات من خلال جمع البيانات اعتمادا على المسح الشامل للقرى ومن المؤسسات والدوائر في المحافظة وتحليلها واستخراج المؤشرات المطلوبة لاعداد الدراسة .

- طباعة واطلاق النتائج والتي تتضمن كتابة الجزء النظري من الدراسة واعداد وكتابة الجزء التحليلي منها والاستنتاجات والتوصيات والشكل المرفق يبين نسب الانجاز الفعلية المتحققة في فعاليات الدراسة وحسب المحافظات . وهناك سعي لتشمل هذه الراسة اعداد استراتيجية للتنمية االريفية لكل المحافظة وفق الامكانات والظروف المتاحة .

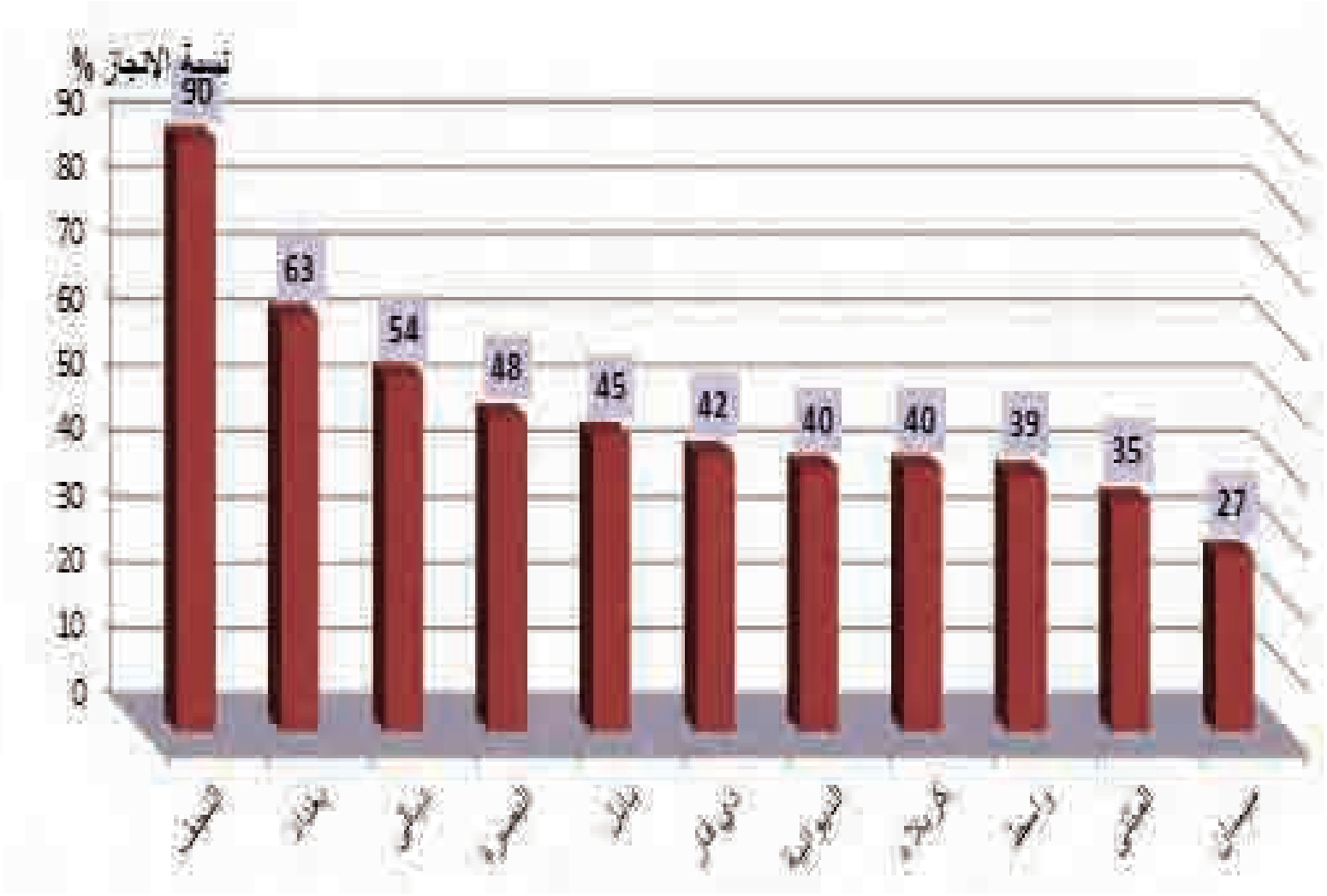

شكل نسب الانجاز الفعلية المتحققة في فعاليات الدراسة وحسب المحافظات

جدول الاقضية والوحدات الادارية المختارة لاجراء دراسة التنمية الريفية فيها ومبررات اختيارها حسب المحافظات

ت	المحافظة	القضاء	الوحدات الادارية في القضاء	مبررات اختيار القضاء ضمن المحافظة
1	ديالى	قضاء بلدروز مركز القضاء	مركز القضاء مندلي قزانية	• استقرار الوضع الامني في بلدروز • المساحات الزراعية الواسعة مقارنة مع اقضية المحافظة • وجود اراضي زراعية مستصلحة في القضاء .
2	الديوانية	قضاء الشامية	ناحية المركز ناحية غماس ناحية المهناوية ناحية الصلاحية	• يضم 30% من مجموع سكان الريف • يتميز بزراعة الشلب وهي مهددة بظروف الجفاف وشحة المياه وتقلص المساحات المزروعة الى النصف • تردي الخدمات الاساسية في ريف القضاء وانتشار البطالة وانخفاض مستوى المعيشة • وجود ضغط كبير على الحيازات الزراعية الصغيرةو كثافة سكان الريف وصغر مساحة القضاء
3	ميسان	قضاء المجر الكبير	ناحية المركز ناحية غماس ناحية المهناوية ناحية الصلاحية	• اكبر اقضية المحافظة من ناحية عدد السكان بعد العمارة • يعتبرمركز تنمية ثانية • يحتوي اكبر مساحات اهوار ميسان • يحتوي مساحات زراعية كبيرة • يحتوي اعداد كبيرة للثروة الحيوانية والسمكية
4	النجف	الكوفة	ناحية المركز العباسية	• يحتوي القضاء نسبة كبيرة من الاراضي الريفية • صعوبة اختيار الاقضية الاخرى .
5	كربلاء	قضاء عين تمر	ناحية مركز القضاء	• عدم شمول القضاء او توفر دراسات كافية عن القضاء • تمتع القضاء بمواقع تاريخية وطبيعية • يتميز القضاء بانه ذي طابع ريفي ويتميز بتربية الحيوانات
6	واسط	قضاء النعمانية	ناحية المركز ناحية الاحرار	• بسبب عدد السكان الكبير وعدد القرى الكبير • المساحة المزروعة الكبيرة وعدد الفلاحين العاملين • توفر المصدر المائي (نهر دجلة)
7	بابل	قضاء المسيب	ناحية المركز ناحية سدة الهندية ناحية جرف الصخر ناحية الاسكندرية	• وجود حصة مائية كبيرة لمرور نهر الفرات في القضاء • وجود مشروع ماء المسيب الكبير والذي يغطي 25% من الاراضي • المساحة الزراعية الكبيرة في القضاء واحتواءه على محاصيل زراعية متنوعة وثروة حيوانية وسمكية • تم شمول المنطقة بالتنمية الزراعية في السنوات السابقة لكن اهملت بسبب الاوضاع الامنية المتردية خلال السنوات الاخيرة • يشكل الريف 95% من سكان جميع النواحي في القضاء عدا ريف مركز القضاء فيشكل الريف فيه 20% من السكان.

8	ذي قار	الجبايش	ناحية مركز القضاء ناحية الفهود ناحية الحمار	• عدد سكان الريف الكبير (نسبة سكان الريف الى الحضر 29%) • يمتلك القضاء امكانات سياحية وطبيعية واثارية غير مستغلة حيث تتميز بطبيعة خلابة) • يمتلك القضاء امكانات زرعية وثروة حيوانية غير مستغلة ونشاط اقتصادي في مجال صيد الاسماك وتربية الجاموس • ارتفاع نسبة الفقر العالية للقضاء اعلى من نسبة فقر المحافظة ككل ويعاني من ارتفاع نسبة الامية (32%) وهي اعلى من نسبة امية المحافظة (23.3%) • تتميز بوجود مسطحات مائية من المؤمل استغلالها في مشاريع عالمية
9	البصرة	ابي الخصيب	ناحية المركز	• يعد القضاء ثاني اكبر قضاء بالاضافة الى اهميته وموقعه الجغرافي واهميته من الجانب السياحي • مساحة الاراضي الزراعية الكبيرة التي تحتاج الى استصلاح زراعي وتعدد وتنوع القرى •امكانية الاستفادة من المشروع الاروائي لكبر شط العرب • الاهمال الكبير الذي يعانيه وعدم وجود قوانين تحافظ على خصوصية القضاء الزراعية • قلة الانتاج الزراعي فيه بالاضافة الى زيادة معدلات البطالة
10	المثنى	قضاء السلمان	ناحية المركز ناحية البصية	• غياب الاستراتيجيات التنموية الريفية المتكاملة وعدموجود دراسات سابقة تعنى بموضوع التنمية الريفية لقضاء السلمان • توفر الموارد والامكانات في المنطقة .
11	بغداد	قضاء الاستقلال	ناحية الراشدية	• حداثة القضاء اداريا • توفر امكانيات اقتصادية وسياحية جيدة في القضاء • الوضع الامني المستقر نسبيا خلال فترة اختيار منطقة العمل
١٢	الانبار	القائم	ناحية المركز ناحية العبور ناحية العبيدي	توقف العمل بعد التطورات الامنيةفي حزيران ٢٠١٤
١٣	نينوى	الحمدانية	ناحية المركز ناحية نمرود ناحية برطلة	توقف العمل بعد التطورات الامنيةفي حزيران ٢٠١٤
١٤	كركوك	قضاء كركوك	ناحية المركز ناحية الملتقى التون كوبري ناحية ملا عبد الله ناحية تازة خورماتو ناحية ليلان ناحية شوان ناحية قرهنجير	توقف العمل بعد التطورات الامنيةفي حزيران ٢٠١٤
١٥	صلاح الدين	قضاء بلد	ناحية المركز ناحية الضلوعية ناحية الاسحاقي ناحية يثرب	توقف العمل بعد التطورات الأمنية في حزيران ٢٠١٤

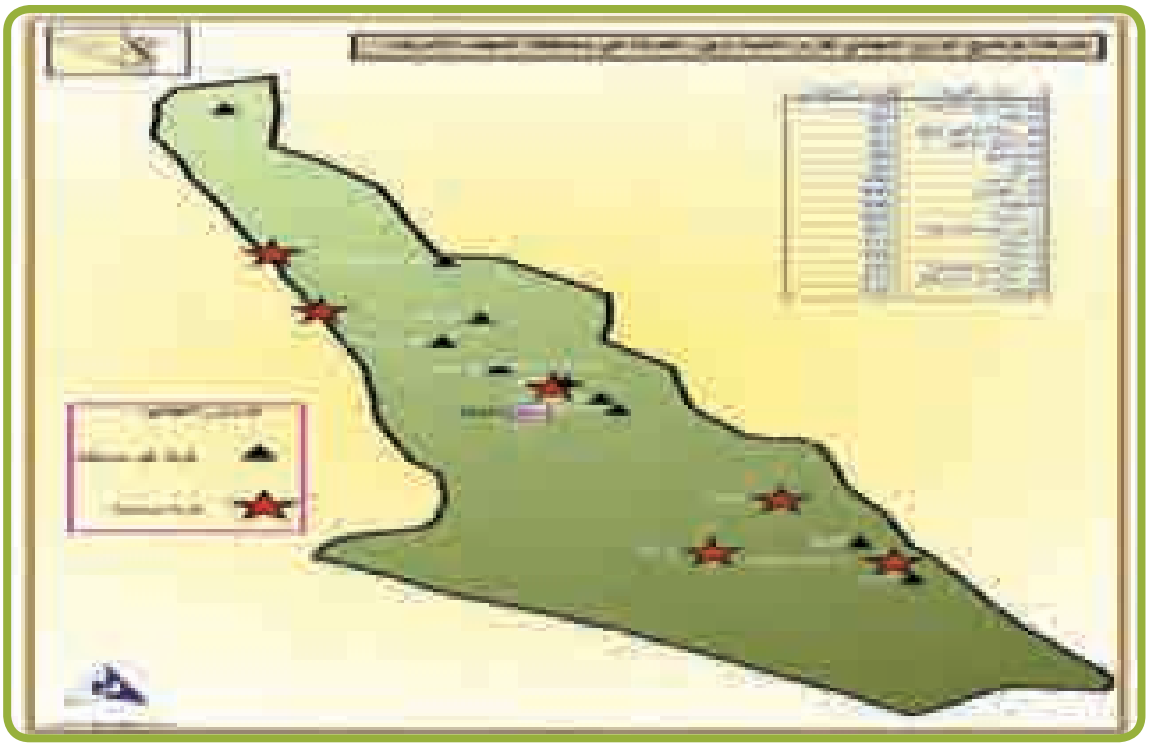

إنشاء مناطق صناعية متكاملة هو الخطوة الأولى نحو إعادة إحياء الصناعة العراقية

معاون مدير عام دائرة التنمية الاقليمية و المحلية لـ (مسار التخطيط)

بغداد/علي كاظم تكليف

مازال القطاع الصناعي بشقيه الخاص والعام يعاني تدهوراً واضحا وإهمالا نجم عنهما توقف معظم المعامل الحكومية الانتاجية وكذلك اصاب القطاع الصناعي الخاص بالشلل، فبعد احداث عام ٢٠٠٣ وما سبقها من سنوات الحصار الاقتصادي تعرضت مصانع القطاع العام والخاص إلى أوسع عملية تهميش أدت إلى اندثار القاعدة الصناعية في العراق مما أدى إلى هروب اغلب رؤوس الأموال الصناعية العراقية خارج البلد والاستثمار في دول الجوار بسبب عدم توفر مقومات الصناعة الوطنية مثل (الكهرباء وهروب الخبرة العلمية بسبب استهدافها) بالإضافة الى تردي بيئة الاعمال في العراق كل ذلك ادى الى تأخر الصناعة العراقية مما يجعلنا نبحث عن بدائل لغرض اعادة احياء الصناعة العراقية . فكان من تلك الحلول انشاء المناطق الصناعية ولتسليط الضوء على أهمية وأهداف انشاء المناطق الصناعية في العراق . كان لنا هذا الحوار مع معاون مدير عام دائرة التنمية المحلية الاقليمية في وزارة التخطيط وعضو اللجنة التوجيهية في مشروع المناطق الصناعية الست عائدة نوري عطو

* كيف يتم برأيكم تعزيز الاستثمارات بالعراق ؟

_ لقد اكتسب مفهوم « المناطق الصناعية « و « مناطق التجارة الحرة « و « مناطق الاستثمار الاقتصادية « اهتماما واسعا حول العالم ، ودعما لا محدود في اقامة مثل هذه المناطق باعتبارها تساهم بشكل اساسي في زيادة فرص العمل وتحسين الميزان التجاري من خلال تعزيز الانتاج المحلي ، لقد ساهمت هذه المناطق في مختلف دول العالم في زيادة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشرة ونمو الصادرات ، وكانت اولى هذه التجارب في بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر ، وفي اعقاب الحرب العالمية الثانية انتشر استخدام المناطق الصناعية في باقي الدول المتقدمة لدعم نمو الدخل المحلي ، وباتت هذه المناطق مهمة في تطوير اقتصاديات الدول كما في الصين وماليزيا والولايات المتحدة وبريطانيا وايرلندا .لقد جاء تبني حكومات الدول لمثل هذه الانظمة (نظام خاص لمنطقة) لتعزيز القدرة التنافسية ولتلبية مجموعة من الاحتياجات ضمن نافذة واحدة لتجاوز التطبيقات غير المشجعة والملائمة لمناخ الاستثمار كتطبيقات الكمارك والضريبة وتراخيص الشركات وغيرها . الى جانب توفيرها لبنية تحتية بجودة عالية وبمعايير دولية مصممة بكفاءة بحسب احتياجات القطاع الصناعي وبخاصة المحلية منها المنافسة على المستوى الدولي , وعليه يمكن الاستفادة من تجارب الدول بهذا المجال لتعزيز الاستثمارات في العراق من خلال خلق المناطق الصناعية خاصة وان البرنامج الحكومي الذي يتضمن التأكيد على اقامة هذه المناطق وتطويرها .

*كيف ترون اهمية انشاء المناطق الصناعية في العراق؟

_ تعتبر اهمية المناطق الصناعية في العراق الحل الانسب لتحقيق قفزة نوعية في النمو الاقتصادي في مناطق متأخرة في مستوى النمو وفي خلق فرص العمل في هذه المناطق ، وإن جاءت هذه التجربة متأخرة بعض الشيء مقارنة بدول المنطقة ودول العالم ، إلا انها ستساهم في انتقال وخلق الشركات ذات الميزة التنافسية والقريبة من الاسواق ، فهي مناطق مجهزة بالخدمات اللوجستية اللازمة لإقامة وتشغيل المشاريع ، وبأسعار وتكاليف تنافسية قياسا بالمحيط الاقليمي . إذ ما اضفنا الى ذلك توافر البيئة القانونية والمؤسساتية الداعمة لهذا الاتجاه مع تخطيط وتنفيذ جيدين يتماشى وسياسة الانفتاح الاقتصادي والتكاملات المحلية والإقليمية .

*ماذا تعرفون المناطق الصناعية ؟

_ يمكن ان تعرف المناطق الصناعية بأنها اراضي ،(اراضي ومباني ، اصول ثابتة) موجودة في مكان محدد وترتبط بالحقوق والالتزامات (حق الملكية والانتفاع) ، وهي اداة قوية للتخطيط الحضري والإقليمي على حد سواء ، كما انها تتيح للمستثمر المحلي والأجنبي على اقامة المصانع ، مراكز الابحاث العلمية ، المكاتب ومخازن التجارة ضمن هذه المناطق الخالية من العوائق ، والتي بإمكانهم الاستفادة من مجموعة المزايا والتراخيص والاذونات التي توفرها بشكل سريع وبكلف تنافسية قياسا بخارج الموقع .

*ما هو دور وزارة التخطيط في تطوير المناطق الصناعية؟

_ ايمانا من وزارة التخطيط بأهمية التنمية الاقتصادية الاقليمية والمحلية وتعزيز الاستثمارات في العراق التي باتت تتعاظم بشكل متزايد خلال فترة العشر سنوات الماضية ، وما يرتبط بها من مزايا وخصائص تنسجم وسياسة واتجاهات الدولة في تفعيل ملف الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة وفي خلق العلاقة اللامركزية بين الاقليم والمركز من جهة اخرى ،اضافة الى اهمية خلق بيئة تنافسية قادرة على جذب المستثمرين المحليين والدوليين الى الداخل ,فقد تبنت الوزارة تنفيذ مشروع « تعزيز الاستثمارات في العراق من خلال تطوير المناطق الصناعية » بتمويل من الحكومة الايطالية ، بإشراف من المنظمة الدولية للتنمية الصناعية (UNIDO) للاستفادة من التجارب الدولية . والذي ضم هدفين رئيسيين من تنفيذه / الاول اقتراح سياسة ادارة المناطق ضمن بيئة مؤسساتية وتنظيمية أكثر ملائمة لتطوير المناطق الصناعية في العراق , اما الهدف الثاني هو تعزيز الانعاش الاقتصادي في اثنتين من المناطق الصناعية المختارة , واستنادا لذلك خرجت الوزارة بمحصله تنفيذه بمجموعة من الوثائق الاساسية لإدارة وتنفيذ المناطق الصناعية في العراق حيث شملت (قانون المناطق الصناعية ,تشكيل اللجنة العليا لإدارة المناطق الصناعية ,خارطة طريق المناطق الصناعية ,دراسة الجدوى للمنطقة الصناعية في محافظة النجف ,دراسة ما قبل الجدوى للمنطقة الصناعية في ميناء الفاو الكبير)

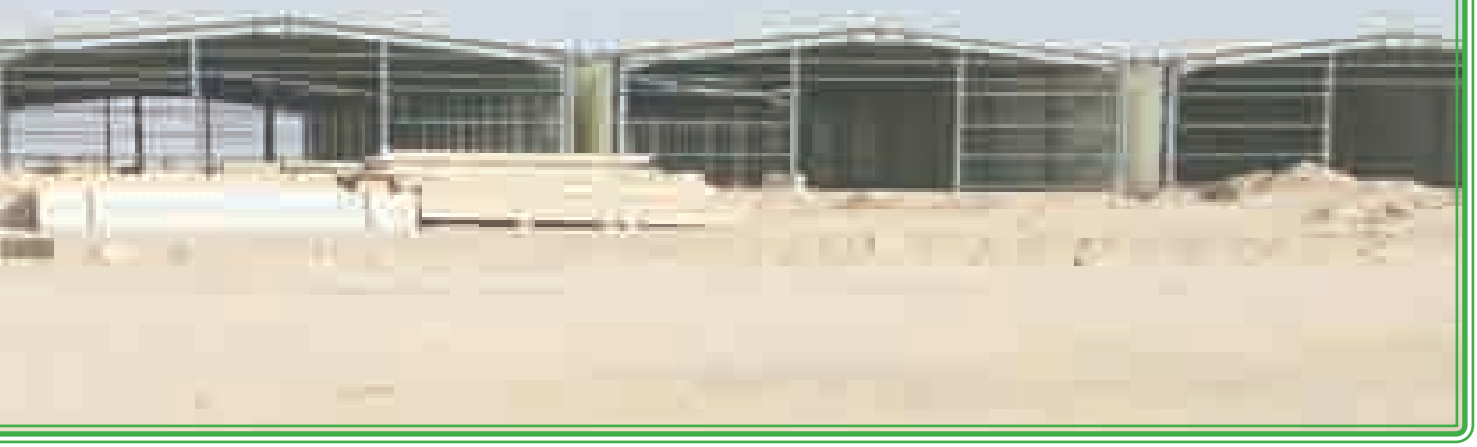

* ما ابرز ما جاء بالوثائق الاساسية من مضامين تعزز الانشطة الاستثمارية من خلال المناطق الصناعية ؟

_ ان ابرز ما جاء بالوثائق الاساسية من مضامين لتعزيز الانشطة الاستثمارية من خلال المناطق الصناعية في العراق هي كالأتي :

* قانون المناطق الصناعية

ومن المعروف إن العراق لغاية هذه المدة لم يؤسس الى تشكيل هيئة أو ومن المعروف إن العراق لغاية هذه المدة لم يؤسس الى تشكيل هيئة أو سلطة تهتم بمسؤولية ادارة وتشغيل المناطق أو المدن الصناعية في العراق ، ولم تتبنى أي جهة وضع ستراتيجية واضحة شاملة تشجع على خلق التنافسية في اقامة وتطوير المناطق الصناعية في العراق ووفق معايير دولية ، لذا كان لابد من وجود قانون يوحد هذا النشاط ويعكس رؤية الدولة في آلية تطوير المشاريع الاستثمارية من خلال تطوير المناطق الصناعية . عليه وبعد مراجعة وتحليل كافة القوانين والتعليمات ذات الصلة بموضوع المناطق الصناعية سواء محلياً أم اقليمياً أم ذات العلاقة والقوانين والتعليمات العراقية فيما يخص الهجرة والإقامة والتجارة والشركات والاستثمار والضرائب وقوانين الأراضي والاتفاقيات الدولية بما في ذلك اتفاقيات منظمة التجارة العالمية اضافة للقوانين الصناعية لعدد من الدول بهذا الخصوص وخلصت الى تقييم شامل للقوانين والتعليمات واستناداً لهذا تم وضع مسودة قانون عراقي للمناطق الصناعية روعي فيه عدم الاسهاب وترك المرونة الكافية لاجتهادات الفنيين والمشرعين بصياغة تعليماته بما يتوافق والية المعتمدة داخل العراق في تنفيذ

مثل هذه الانشطة ، فخرج القانون بأحد عشر فصلا و ٢٦ مادة متوخين فيه عدم الاسهاب والتركيز على المواد الاساسية ، تاركين بذلك شيء من المرونة لدى صياغة التعليمات اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون وبموجبه سيتم اعتماد اهم ما جاء فيه بتشكيل هيئة للمناطق الصناعية يديرها مجلس ادارة برئاسة وزير الصناعة والمعادن وبعضوية ممثلين من الجهات ذات العلاقة ,بالإضافة الى تولي الهيئة اعداد ستراتيجية وطنية لتنمية المناطق الصناعية في العراق والتوجيه والإشراف لإقامة المناطق الصناعية في العراق فضلا عن انشاء المنطقة الصناعية بموجب اجازة المنطقة الممنوحة من الهيئة للجهة المتقدمة للحصول على الاجازة كما يتم ادارة كل منطقة صناعية من قبل كيان عراقي او أجنبي ، حكومي او خاص , يدعى مدير المنطقة, حيث يتمتع مطور المنطقة الصناعية بحقوق (حيازة واستغلال أرض المنطقة والأصول الثابتة عليها بموجب عقد ايجار طويل الامد لمدة لا تزيد على (٥٠) عاما قابلة للتجديد. بالإضافة الى ابرام العقود مع غير الغرض لتطوير وتوفير الخدمات للمنطقة وتحصيل الاجور لقاء توفير خدمات محددة مطلوبة أثناء مرحلة الانشاء فضلا عن ان المطور الأجنبي له حق تحويل الاموال وفقا لتعليمات البنك المركزي كذلك استخدام الايدي العاملة المحلية والأجنبية كما تشمل جميع الانشطة الاقتصادية المجازة في اية منطقة صناعية بالإعفاءات الكمركية والضريبية المنصوص عليها بقانون الاستثمار رقم (١٣) لسنة ٢٠٠٦ وتعديلاته وكافة القوانين النافذة. كذلك تلتزم الهيئة بالآتي : طبقا لقواعد هذا القانون والقوانين الاخرى النافذة (ضمان المعاملة المتساوية للمطور والمدير المحلي أو الأجنبي وحماية الملكية الخاصة والأصول الثابتة والاستثمارات).

* تشكيل اللجنة العليا لإدارة المناطق الصناعية

كما هو معلوم لدى الجميع فإن امر اصدار التشريعات والقوانين اللازمة لتنظيم اي حالة في العراق تحتاج لمدة قد تتجاوز السنتين أو اكثر ، وحيث ان هذا المشروع قد ساهم بتنظيم امر ادارة المناطق الصناعية في العراق من خلال توحيد رؤى لكل المستفيدين من المشروع والمؤثرين في امر ادارة هذه المناطق على المستوى المركزي والمحلي ، فكان لابد من استمرار هذه المشاركة والتنسيق فيما بين الاطراف ، فتم وضع مقترح تشكيل لجنة عليا تتولى شؤون المناطق الصناعية في عموم العراق ولحين تشريع القانون واصداره ، وسيتم تشكيل اللجنة في وزارة الصناعة والمعادن وبمشاركة مجموعة الوزارات ذات العلاقة منها وزارة التخطيط والمالية والنقل وبطبيعة الحال هيئة الاستثمار وممثلي القطاع الخاص وبشكل رئيسي اتحاد الصناعات العراقي . ووضعت لهذا اللجنة مهام اهمها / العمل على وضع ستراتيجية وطنية للمناطق الصناعية والتعليمات اللازمة لتنفيذ احكام القانون ، واقتراح التشكيل الاداري لهيئة المناطق الصناعية في العراق ، وتنتهي مهمة هذه اللجنة متى ما شرع قانون المناطق الصناعية ، لتكون لاحقا هيئة المناطق الصناعية المقترحة بموجبه ، هي الحل الانسب والانجح في ادارة هذا الموضوع برمته .

وضع خارطة طريق المناطق الصناعية

حيث تمثل احدى اهم وثائق المشروع وضع خارطة طريق لإدارة المناطق الصناعية في العراق برؤية تعكس فيها المعايير الدولية التي ستساهم في جذب الاستثمارات الى الداخل بشقيها الاجنبي او الوطني في الخارج (الاستثمارات المهاجرة) ، وضمن هذا الرؤية دور للقطاع الخاص بشكل رئيسي في ادارة المناطق الصناعية وتشغيلها وتطويرها ، حيث تعتمد على انظمة التمويل الذاتي ، وبطبيعة الحال هنالك شراكة بمستويات معينة في هذه الادارة ، ولكن تنحسر في وضع الستراتيجيات الوطنية ورؤية الدولة في سياسة الانفتاح وأساليب التمويل . ولقد ركزت خارطة الطريق في ايراد اهم اربع قضايا اساسية في تطوير المناطق الصناعية في العراق بفصول اربعة اساسية ، وضمنتها اهم المعايير والشروط والآليات التي تساعد في دعم المنافسة وجذب المشاريع الناجحة الى هذه المناطق وهي (تخصيص وادارة الارض) والتي تتناول الاشراف وادارة الأرض بقدر ما يتعلق الأمر بتطوير المناطق الصناعية في العراق حيث يقوم

هذا الفصل بمراجعة النظام المتبع حالياً بالنسبة للأرض والاشارة إلى المعوقات والقيود والتوصية باتخاذ إجراءات على المدى القريب والبعيد في دعم عملية تطوير المناطق الصناعية في العراق. بالإضافة الى (سيناريوهات التمويل لتطوير المناطق الصناعية) والتي تستعرض وتتفحص مختلف السيناريوهات التمويلية لتطوير المناطق الصناعية في العراق ويقوم بمراجعة مختلف الفوائد من مشاركة القطاع الخاص في تمويل تلك المناطق ، آفاق التمويل الخاص لتلك المناطق ضمن السياقات العراقية، مصادر المخاطر والمخاطر ألإدارية الناجمة عن الشراكات العامة – الخاصة والتوصل الى مجموعة من التوصيات لأجل هيكلة ووضع الاستراتيجية لمثل هذه الشراكات العامة – الخاصة. فضلا عن (ادارة المناطق الصناعية) والذي يهدفا الى النظر في تحليل مختلف نماذج ومراحل ادارة المناطق الصناعية. يتناول ثلاث موضوعات أساسية (الدعم المؤسساتي لتوفير البنى التحتية على المستوى الاتحادي,ادارة عملية تطوير المناطق الصناعية, ادارة وتشغيل المناطق محليا). كما تضمنت المعايير والشروط والاليات التي تساعد في دعم المنافسة وجذب المشاريع الناجحة الى هذه المناطق (تشجيع الاستثمار الخاص وتطوير المشاريع في المناطق الصناعية) حيث يتضمن (ضعف العراق في خلق الاستثمار المحلي وفي جذب الاستثمار الأجنبي المباشر, امكانية المناطق الصناعية في معالجة هذا الضعف, امكانية المناطق الصناعية لتوفير الدعم غير المالي لتطوير القطاع الخاص من خلال وسائل: مراكز تطوير الأعمال وتطوير سلسلة القيمة وتأسيس منظومات الابتكار التي تشتمل على الجامعات والمعاهد الفنية وغيرها,وسائل السياسات والخطوات المطلوب اعتمادها من قبل أصحاب القرار بخصوص المناطق الصناعية في العراق

دراسات الجدوى وما قبل الجدوى

حيث كانت الغاية في تحليل ودراسة منطقتين صناعيتين مختارتين داخل العراق هو في اجراء التطبيق الفعلي وعلى ارض الواقع لما تم وضعه من رؤية قانونية وتنظيمية واليات تمويل وادارة ، وتم ذلك من خلال مشاركة مسؤولي الادارة المحلية لهذه المنطقتين وبمستويات متقدمة ضمن مجموعة التشاورات والمناقشات واللجان ضمن مراحل التنفيذ ، حيث اعتمدت وجهات النظر المحلية في اخراج وثائق المشروع بالصورة التي اتفق عليها من جميع هذه الاطراف اضافة لممثلي المؤسسات المركزية في الدولة المتمثلة بالوزارات والهيئات المستقلة والقطاع الخاص .تم بضوئه اختيار منطقتين صناعيتين احداهما في محافظة النجف الاشرف ، كون ان هذه المحافظة قد استكملت جميع الموافقات اللازمة لاقامتها ، اضافة الى وجود مراسلات سابقة مع وزارة الصناعة والمعادن تطلب فيها تقديم الدعم اللازم من الدولة في تطوير هذه المنطقة . والمنطقة الثانية مثبتة اصلا في المشروع وهي المنطقة الصناعية في ميناء الفاو هذه الدراسات حيث تم (تحليل الطلب / السوق , دراسة التأثير البيئي, تطوير الهيكل المؤسسي للمنطقة, تأسيس الهيكل القانوني والتنظيمي للمنطقة, تعزيز تطوير القدرات المؤسسية) ويأتي هذا المشروع متزامنا مع ما اقر ضمن البرنامج الحكومي للسنوات الاربعة القادمة في تطوير الصناعة المحلية والاستثمارات عبر اقامة مناطق صناعية مخدومة ، اضافة الى جملة عوامل يساهم فيه المشروع بوضع حلول جذرية للاختناقات التي يمر بها العراق فهي تعالج (خفض معدلات عدم الاستقرار السياسي والعنف في العراق من خلال المساهمة في خلق مناطق آمنة بالاضافة الى رفع معدلات التشغيل وخفض نسب البطالة و المساهمة في اعتماد الانظمة المفتوحة والابتعاد عن المركزية المفرطة فضلا عن تطوير الصناعة وخلق المشاريع الناجحة التي تساهم في خلق قيم مضافة الى الاقتصاد الوطني ، وتعظم من موارده غير النفطية ، وتقلل من انفاقه الجاري كما تساهم في اعتماد انظمة الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص ، واعطاء القطاع الخاص الدور التنفيذي الريادي في تشغيل المشاريع . كذلك وضع قانون يعتمد على المنافسة اعامل اساسي في جذب الاستثمارات والموارد المالية الى الداخل وتعظيم نسب التشغيل والاستثمارات ورفع مستويات التصدير، والوصول الى الاسواق الدولية .

بمنحة من الحكومة الايطالية

التخطيط تنجز مشروع تعزيز الاستثمارات في العراق من خلال تطوير المناطق الصناعية

بغداد / محمد صلاح

أنجزت وزارة التخطيط مشروع «تعزيز الاستثمارات في العراق من خلال تطوير المناطق الصناعية بمنحة من الحكومة الايطالية وبدعم فني من المنظمة الدولية للتنمية الصناعية (UNIDO) في ضوء تنفيذ البرنامج الحكومي . وقال مدير عام دائرة التنمية المحلية والاقليمية / الدكتور محمد محسن السيد» ان تنفيذ هذا المشروع جاء بهدف تحقيق قفزة نوعية بالنمو الاقتصادي لمناطق متأخرة في مستوى النمو و خلق فرص العمل في هذه المناطق ، وإن جاءت هذه التجربة متأخرة بعض الشيء مقارنة بدول المنطقة ، إلا انها ستساهم في خلق شركات ذات ميزة تنافسية وقريبة من الاسواق ، خاصة وانها مناطق مجهزة بالخدمات اللوجستية اللازمة لإقامة وتشغيل المشاريع ، وبأسعار وتكاليف تنافسية قياسا بالمحيط الاقليمي . واضاف : إن اهم ما ساهم به المشروع هو توفير بيئة قانونية ومؤسساتية داعمة لتطوير القطاع الخاص الصناعي من خلال وضع مسودة قانون المناطق الصناعية في العراق يتماشى وسياسة الانفتاح الاقتصادي والتكاملات المحلية والإقليمية . وينسجم مع رؤية الدولة في تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص من جهة , وفي تعزيز العلاقة اللامركزية بين الاقليم والمركز ، وفي خلق بيئة تنافسية قادرة على جذب المستثمرين المحليين والدوليين الى الداخل .فقد كانت محصلة تنفيذه مجموعة وثائق اساسية لإدارة وتنفيذ المناطق الصناعية في العراق وهي :- (قانون المناطق الصناعية ، تشكيل اللجنة العليا لإدارة المناطق الصناعية ، خارطة طريق المناطق الصناعية ، دراسة الجدوى للمنطقة الصناعية في محافظة النجف ، دراسة ما قبل الجدوى للمنطقة الصناعية في ميناء الفاو الكبير وتابع السيد : ان الوزارة عمدت مؤخرا الى رفع وثائق المشروع اعلاه الى مجلس الوزراء للمصادقة عليها واتخاذ التوصيات الخاصة باستكمال الاجراءات التشريعية والتنفيذية لمفرداته . وبذا ستكون الخطوة التنفيذية الاولى في العراق التي تتناول موضوع المناطق الصناعي بشكل متكامل وبرؤية إستراتيجية ، وتتميز بالاتي :- جميع الوثائق بنيت على اساس الانفتاح الاقتصادي كما أقر ذلك ضمن الدستور العراقي . اضافة الى انها ضمنت عدم تشتت الموضوع بين الاطراف ذات العلاقة ، وانما بتكامله من خلال تشكيل لجنة عليا في وزارة الصناعة والمعادن ولحين إقرار قانون المناطق الصناعية ، كما ان المشروع صمم على اساس اعتماد انظمة التمويل الذاتي ، وعدم تحميل الدولة اية اعباء مالية اضافية .فضلا عن إن المشروع ضمن للدولة الاستخدام الاكفأ لمواقع المناطق الصناعية في العراق ، اذ اعتبر وضع إستراتيجية المناطق الصناعية في العراق من اولى مهام اللجنة المذكورة في اعلاه ، ومن قبل هيئة المناطق الصناعية التي اقترح تأسيسها بموجب القانون المقترح . وبين ان المشروع وضع خارطة الطريق للمناطق الصناعية التي تضم اربع وثائق اساسية من شانها تنظم اليات اقامة وتشغيل وتطوير وإدارة المناطق الصناعية في العراق ، وتعكس رؤية الدولة في هذا الجانب المبني على اساس جذب الاستثمارات من خلال خلق الشراكة بين القطاعين العام والخاص ، وتعتمد على سياسة الانفتاح الاقتصادي وفقا للدستور العراقي ، كما تؤكد على دور القطاع الخاص في ادارة المشاريع . ويستند المشروع على اعتماد مبدأ النافذة الواحدة في تنفيذ المشاريع .اضافة الى مساهمته بوضع دراسات الجدوى لمنطقتين صناعيتين في كل من البصرة-ميناء الفاو الكبير ، وفي محافظة النجف الأشرف والتي من شأنها تقديم نماذج جاهزة للتنفيذ المباشر ، مؤكدا أن هذا المشروع قد جاء ثمرة لجهود حثيثة ومخلصة لمجموعة من خبراتنا الوطنية ممثلة بعدد من مؤسساتنا المختصة في هذا المجال ، وبدعم من الاستشاريين الدوليين من اليونيدو ، التي ساهمت بشكل فعال لإخراج هذا المشروع بالصيغة الفنية المتكاملة التي تمكن العراق من ادارة هذا الموضوع .

دائرة تخطيط القطاعات

العراق سيشهد ستراتيجية عالية لعمل جمعيات مستخدمي المياه

حيدر البكري

تحدث المحللون الاستراتيجيون في شؤون الثروات المائية خلال الاعوام الماضية ان العراق سيشهد حرباً سرية غير معلنة بين البلدان المتشاطئة والاخرى التي يكون منبع الانهار قادم منها وعلى الرغم من المعاهدات الدولية ومواثيق توزيع هذه الثروات (المائية) قد الزمت تلك البلدان بعدالة توزيع الحصص المقررة وعدم الاجحاف بحق الدول المتلقية للمياه ضمن احواض الانهار الا ان الممارسات الخفية قائمة وباشكال مختلفة تخضع لتأثيرات وتجاذبات السياسية الدولية وان العراق احد هذه البلدان المتضررة من حصصها المقررة بمياه نهري دجلة والفرات اللذين ينبعان من الجارة تركيا الى ان التجاذب في توزيع الحصص المائية وبحسب الالتزامات الدولية واضحة .

كل هذا دفع الحكومة العراقية ومنذ عام ٢٠٠٦ الى اتخاذ التدابير والاجراءات الكفيلة لتلافي الوقوع في هذة الازمة وفي بيان رسمي بين مستشار رئيس الوزراء للشؤون الزراعية اكد فيه : إن رئيس الوزراء وافق على مقترح مشروع اللجنة العليا للمبادرة الزراعية بنشر جمعيات مستخدمي المياه وانها ستكون في خمس محافظات عراقية كمرحلة اولى وتخصيص المبالغ اللازمة لها بحسب بيان اللجنة العليا للمبادرة الزراعية مبينا إن مشروع اللجنة العليا للمبادرة الزراعية بنشر جمعيات مستخدمي المياه جاء نتيجة لبرنامج الادارة الحديثة للمياه في الحقول المروية بالتعاون مع وكالة التعاون الدولي اليابانية (جايكا) وتطبيقه بمشروع ريادي يتم تنفيذه حاليا واشراك كافة مستخدمي المياه في عملية ترشيدها واستخدامها وبما يحقق إعطاء دور لهذا القطاع الحيوي في إدارة وتشغيل وصيانة مشاريع الري والبزل من خلال تطبيق برنامج نشر جمعيات مستخدمي المياه .وبذلك يكون لدائرة تخطيط القطاعات احدى تشكيلات وزارة التخطيط الدور الابرز في وضع استراتيجية عالية لعمل جمعيات مستخدمي المياه في العراق بالتعاون مع المدير التنفيذي للجنة العليا للمبادرة الزراعية للحكومة العراقية وممثلين عن وزارات الموارد المائية والزراعة والتعليم العالي ومديرين المشاريع الفرعية لجمعيات مستخدمي المياه في المحافظات العراقية و خبراء يابانيين من منظمة جايكا وخبراء من مصر، الأردن تركيا والباكستان لافتا الى انه إنشئ العديد من جمعيات مستخدمي المياه من المصادر المائية المشتركة في المحافظات وخلال عام ٢٠١٤ فقط في محافظات النجف ، المثنى ، نينوى ، البصرة ، بغداد وبابل ، فضلاً عن الذي كان موجودا سابقاً من جمعيات مماثلة شملت محافظات وسط وجنوب العراق مبينا : ان من ضمن الفعاليات الخاصة بانجاز البرنامج عقدت ندوة حوارية دولية في المملكة الاردنية حددت وزارة التخطيط رؤيتها فيها وناقشت مستقبل جمعيات مستخدمي المياه في العراق ومن جانبة اوضح مدير عام دائرة تخطيط القطاعات المهندس / شاكر محمود العبادي ممثل الوزارة في المؤتمر: ان اهم وابرز مراحل تنفيذ وتقدم العمل في هذأ المشروع هو تقييم عمل المحافظات في انشاء هذه الجمعيات ووضع خطة مستقبلية لتوسيع ومضاعفة أعداد الجمعيات في كل المحافظات العراقية موكدا على أهمية تحديد وتخليص الأراضي الزراعية المشمولة بالجمعيات لافتا الى أن هناك (١٧) مشروعا ريادي في العراق خاص بتأسيس

جمعيات مستخدمي المياه بعضها مكتمل وبعضها الآخر قيد الإنشاء ومن جانبة اشاد العبادي بالدور الهام والفاعل لمنظمة جايكا اليابانية في اعمال الندوة الحوارية الدوليه ورؤيتها في الاستخدام الامثل للمياه في العراق ومن جانبه اكد ممثل جايكا اليابانية في ختام اعمال الندوة الحوارية الدولية بشأن مستقبل جمعيات المياه ان الوكالة جددت دعمها لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع نشر جمعيات مستخدمي المياه في العراق مبينا ان هذا الدعم هو استمرار للدعم الذي قدمته وكالة جايكا خلال تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع الخاص في تأسيس وادارة جمعيات مستخدمي المياه ونتيجة لنجاح الجانب العراقي في تنفيذ المرحلة الاولى وتأسيس العديد من الجمعيات في مختلف المحافظات العراقية مشددا على ان منظمة جايكا ستعمل على دعم تنفيذ المرحلة الثانية من هذا المشروع الهام بهدف تطوير عملية ادارة المياه بالمشاركة وترشيد استهلاك المياه. وتابع شاكر العبادي « ان ابرز الملفات التي نوقشت ونعمل عليها مع هذه الجهات وخلال الفعاليات الحوارية هي اجتماع للجنة القيادية في الندوة الحوارية واجتماع آخر لتقييم تجارب الدول الأربع (مصر ، الأردن ، باكستان ، تركيا) وكيف يمكن الاستفادة منها . ابرز ما تم تداوله من ملفات حوارية مع المختصين في جمعيات مستخدمي المياه . اذ عرض مستشار وزارة الموارد المائية المهندس عون ذياب محاضرة عن الوضع الحالي للزراعة والمياه في العراق مشيراً الى أن تناقص كميات المياه الواردة الى العراق بعد انشاء سد كيبان التركي سيصل ٩,١ مليار متر مكعب عبر نهر الفرات و٩,٨ مليار متر مكعب عبر نهر دجلة بحدود سنة ٢٠٣٥ مبيناً أن العراق يحتاج الى إطلاق (١,٥) مليار للمحافظة على الجريان البيئي في شط العرب كما والقى منسق مشروع جايكا في العراق المهندس جعفر علوان محاضرة حول/ مشروع جايكا في العراق والنتائج بعد المشروع . بما فيها الخطة الفعلية لتحقيق الأهداف المرجوة ، وتطرق إلى التعليمات والقوانين ذات الصلة بالمياه بما في ذلك عملية إنشاء وإدارة خطة عمل انشاء الجمعية مبيناً أن المشروع بدأ في عام ٢٠٠٦ في كربلاء وتم وضع خطة مستقبلية لتوسيع ومضاعفة أعداد الجمعيات في كل المحافظات العراقية مشيراً إلى أهمية تعديل قوانين استخدام المياه بما يلائم تأسيس جمعيات المستفيدين من المصدر المائي ، فضلاً عن أهمية رفد منتسبي الجمعية بقروض زراعية لتحفيزهم على الانتماء للجمعيات. وعلى صعيد متصل عرض مدير المشروع في العراق المهندس رحيم لعيبي في محاضرة اكد على اهمية التدريب المستمر للمدربين ومعالجة موضوع اجور السقي لأن المعمول به سابقاً حسب المساحة والآن يجب أن يكون حسب المحصول وأسلوب الري لحين وضع عدادات خاصة بالمياه . وفي مداخلة من المدير التنفيذي للمبادرة الزراعية اؤكد فيها على أهمية تأسيس مدارس المزارعين الحقلية وأعمامها على المحافظات وفي سياق نفسه اكد ممثل الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) الخبير الياباني كاوجي على نشاطات وكالة (جايكا) بخصوص تأسيس جمعيات مستخدمي المياه في العراق كما قدم د. نوبوماسا هاتكو من اليابان عروضا تقديمية عن تحسين الأراضي في اليابان والقى الضوء على بعض تجارب جمعيات مستخدمي المياه في بعض البلدان ، وأوضح أن العراق بحاجة ماسة الى تقنين استخدام ثرواته المائية عبر نشر جمعيات مستخدمي المياه واستخدام أساليب الري الحديثة وبيّن أن أكثر من ٤٥٪ من سكان العراق يعملون في الزراعة ، إلا أن استيراد الحنطة أرخص من انتاجها في العراق ما يؤشر الى أهمية الاستخدام الأمثل للمياه . وفي الختام طرح الخبير في لجنة الزراعة والمياه د. صادق الجواد ايجازاً بقضايا مستقبل المياه في العراق والمعوقات منوهاً إلى أنه القى من خلال عروض تقديمية محاضرة بهذا الخصوص في هيئة المستشارين متطرقاً الى المقاييس المتبعة للتقييم وقياس الأهداف التي يرسم الوصول اليها .وعرض خبراء مشاركين من بلدان مصر والأردن وتركيا والباكستان تجارب بلدانهم في انشاء جمعيات مستخدمي المياه بالتعاون مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي والوكالة الألمانية للتنمية الخارجية والدروس المستخلصة من تجاربهم ومناقشات عامة لمستقبل جمعيات مستخدمي المياه في العراق اذ تم الخروج باستنتاجات وطرح مقترحات مستخلصة من تجارب البلدان التي شاركت في الندوة . و قد خصصت الندوة مؤتمراً داخلياً لطرح ومناقشة العديد من الأمور منها تقدم مؤشرات تطوير جمعيات مستخدمي المياه في العراق ومشاريع الزراعة في العراق وتقدم في مستوى المراقبة الخاصة بالمشروع والتخطيط والمستقبل .

خفايا واسرار طائر النعام

دائرة تخطيط القطاعات تدرس الآثار الاقتصادية والاجتماعية وأهمية طائر النعام في العراق

حيدر البكري

إعد رئيس مهندسين زراعيين اقدم في دائرة تخطيط القطاعات/ الدكتور محمد جواد الخطاب دراسة شاملة حول الآثار والاقتصادية والاجتماعية لطائرالنعام في العراق مبينا ان طائر النعام ينتمي إلى مجموعة الطيور التي لاتستطيع الطيران ، ولكنها مشهورة بسرعتها الفائقة على الجري إذ تصل سرعة الطير إلى ٦٥ كم/ ساعة لافتا الى ان اسم الطائر اللاتيني : Sturthio Camelus من فصيلة Ratitac أي الطائر الذي يجري

، وهو طير قارت أي من الطيور التي تتغذى على المواد النباتية كالأوراق والبذور والثمار وهو طائر رعوي يستطيع العيش في درجات حرارة تصل إلى ٥٠ درجة مئوية مع عدم ارتفاع درجة الرطوبة ، ويتحمل العطش والجفاف إلى حد ما . وهنا نتحدث عن الاجواء التي يتكيف عليها ويعيش فيها هذا الطائر. النعام من الطيور المتكيفة للمعيشة في الصحراء اما القيمة الاقتصادية لطائر النعام تعد تربية النعام من المشاريع المجدية اقتصاديا وذلك للأسباب عديدة اولا تعطي أنثى النعام على الأقل ٤٠ كتكوت يصل إلى العمر الإنتاجي يعد ٤٠٠ يوم ليعطي كمية لحم تصل إلى ١٨٠٠ كغم ، ٥٠ متر مربع من الجلد ، ٣٦ كغم من الريش ، مقارنته بالأبقار التي تلد عجل يصل إلى العمر الإنتاجي بعد ٦٥٠ يوم وكمية لحم ٢٥٠ كغم . وبالإمكان أن يصل إنتاج النعام إلى ٤ أضعاف ذلك عند وجود التربية العلمية الحديثة وطرق الرعاية الصحية . ثانيا من الممكن أن يربى طائر النعام في بيئات مختلفة ومنها البيئة الصحراوية وارتفاع أسعار لحوم النعام مقارنة بأسعار بيع اللحوم الحمراء إذ يصل سعر الكغم منه في بعض الدول الأوربية إلى ٣٠ يورو ، في لبنان ١٧ دولار ، وفي مصر ٦٠ إلى ٨٠ جنيه ، فيما يصل سعر المتر المربع من جلد النعام إلى ٤٠ دولار قبل الدباغة بالاضافة الى ان طيور النعام من الطيور التي لاتشكل تكلفتها الغذائية كثير بالنظر الى

كونها من الطيور الصحراوية التي تقتات على بقايا النبات. ان القيمة الاجتماعية لتربية طائر النعام كونه يعد مظهرا للتطور الاقتصادي والاجتماعي للبادية وساكنيها من خلال المردود الاقتصادي الكبير المتأتي من خلال تربية الطائر و تسهم تربية طائر النعام إلى زيادة حصة الفرد من البروتين الحيواني عالي الجودة وتعمل على زيادة حركة الاقتصاد من خلال استغلال المناطق الصحراوية والجافة وإيجاد المنافذ لتشغيل الأيدي العاملة وامتصاص البطالة .وهنا نتحدث عن أنواع طيور النعام ومتيازاتها اذ انها تصنف الى ثلاثة اصناف أولا : احمر الرقبة Red Neck وهو شرس الطباع وذات إنتاجية منخفضة ١٥ بيضة سنويا لكنه من أكثر الأنواع مقاومة للإمراض وثانيا :ازرق الرقبة Blue Neck يمتاز بكبر الحجم وتضع أنثاه ٢٠ – ٣٠ بيضة سنويا سريع النمو ، اقل شراسة من ذو الرقبة الحمراء وثالثا : اسود الرقبة Black Neck من أفضل أنواع النعام المعتمدة للتربية ينتج ٥٠ إلى ١٠٠ بيضة وهو طير متوسط الحجم يتراوح وزن الطائر البالغ منه ١١٠ إلى ١٦٠ كغم . اما الشروط الواجب توفرها لإنشاء مزرعة النعام / أن يكون الموقع في محيط المناطق الصحراوية .ويكون بعيدا عن الضوضاء وحركة المرور وان تكون مصادر المياه الصالحة للشرب متوفرة، ومن الممكن أن يشرب الطائر الماء المالح لوجود غدة ملحية تعمل على تنظيم الملح في الجسم (من سمات حيوانات المناطق الصحراوية . لافتا الى وجود مصدات للرياح ومظلات طبيعية

للأشجار اذ عند تكوين القطيع يقوم كل ذكر بانتقاء مكان نفوذ له ولأسرته من خلال عمل عش خاص به على شكل حفرة بعمق ١٥ إلى ٢٠ سم وقطر ٢ متر ، ويقوم الذكر والأنثى بالرقاد على البيض بالتناوب ويكون هو واسرته على شكل قطيع ويعتمد تكوين القطيع على ذكر لكل أنثيين ويطلق عليه (الوحدة الإنتاجية) ، ومن الهام وجود التوافق بينهما أي أن تكون كل عائلة بحظيرة منفصلة وان أفضل حجم للقطيع ٣٦ طير (٢٤ أنثى ، و١٢ ذكر) ، وهذا يحتاج إلى مساحة ١٤٤٠٠ متر مربع مع وجود ظلة بمساحة لاتقل عن ٤٠٠ متر مربع وهذا مايسمى بالمجموعة الإنتاجية اما في مايخص تغذية طائر النعام فهي تعد ذات تكاليف منخفضة نسبيا مقارنة مع التغذية في أي مشروع أخر اذ تشكل تكاليف التغذية فيه . والتغذية السليمة والمتزنة من العوامل المهمة والمحددة لنجاح تربية النعام خصوصا خلال المدة الإنتاجية ويجب ان يحتوي الغذاء على المكونات الأساسية المختلفة من البروتين ، الكربوهيدرات ، الفيتامينات ، الأملاح المعدنية ، والدهون مع أهمية وجود الأحماض الامينية الضرورية وحسب احتياج الطائر فضلا عن الاهتمام بالتغذية الخضراء والخشنة . يستطيع النعام من هضم كميات كبيرة من الألياف قد تصل إلى ٢٢٪ وعليه فأن البرسيم يعد من المكونات الرئيسة المهمة التي تدخل في تركيب الأعلاف على صورة دريس أو علف اخضر إلى جانب العليقة المركزة وإن معامل التحويل الغذائي حتى ٦ أشهر تصل إلى ٢ كغم علف

/ كغم لحم وبعده تصل إلى ٥ كغم علف / كغم لحم وهذه نسبة جيدة مقارنة بالأبقار اما ابرز مكونات الغذاء. الذي يعتمدها طائر النعام هي ١ – البروتين والذي يتكون من الحبوب (الذرة الصفراء، الذرة البيضاء ، الحنطة ،والشعير). ٢ – المعادن (الكالسيوم ، والفسفور).٣ – خليط المعادن ٤ – الألياف مثل البرسيم . إن استخدام توليفة جيدة من الغذاء الأخضر والمركز ضروري لزيادة معدل النمو من خلال عملية هضم كفؤة ، ومن الهام توفر الاحتياجات الاتية في غذاء النعام (١٦ – ٢٠ ٪ بروتين ، ١٠٪ دهون ، ١٠٪ ألياف ، ٢,٥ ٪ كالسيوم ،و ١,٥٪ فوسفور) وإن التغذية غير المتوازنة للأفراخ ستؤدي إلى نمو بطيء في عملية التريش وان الألياف لها أهمية كبيرة في تغذية الجسم لغرض الإبقاء على المايكوبلازما وحركة المعادن الأخرى منتجات طيور النعام أولا : اللحوم : يعد لحم النعام من أجود أنواع اللحوم وأغلاها ثمناً وذات نكهة مميزة لاحتوائه على نسب قليلة من الدهون وتمثل نسبة التصافي في النعام ٥٦,٦٪ ، الجلد ٧,٤٪ ، الريش ١,٨٥٪ ، الدم ٣,١١٪ دهن البطن ٤,٢٨٪، وباقي المكونات ٢٤,١٢٪ . ثانيا : الجلود : يعد جلد النعام من اغلي أنواع الجلود ويمتاز بالمتانة والشكل الجذاب ثالثا : الريش : يتميز ريش النعام بعدم وجود الخطاطيف بين الشعيرات وهذا مايعمل على عدم عزل جسم النعامة مع محيطها الخارجي ، كما ويدخل في تنظيف الأجهزة الدقيقة كالكومبيوتر لخاصيته المتميزة في جذب الغبار .رابعا : البيض : تضع أنثى النعام ٥٠ إلى ١٠٠ بيضة خلال الموسم وتتوقف عن وضع البيض خلال فصل الشتاء يصل وزن البيضة ١ – ١,٥ كغم بما يعادل ٢٤ – ٣٠ بيضة دجاج .خامسا : دهن النعام يبلغ إنتاج طائر النعام حوالي ١٥ كغم ويستخدم في صناعة المراهم ا لطبية .الرعاية الصحية يعد طائر النعام من الطيور النظيفة ذات المقاومة العالية ضد الإصابة با لإ مر اض الفيروسية ومن أهم الإمراض التي تصيب الطائر أولا :الإمراض الفيروسية مثل ١- النيوكاسل ٢- جدري الطيور ٣- انفلاونزا الطيور ٤-النزلة المعوية الفيروسية ثانيا : الإمراض البكتيرية ثالثا : ا لأ مر اض الفطرية رابعا : الأمراض الطفيلية خامسا : أمراض سوء الهضم

التقرير السنوي بشأن اداء سوق العراق للأوراق المالية

بغداد / محمد صلاح

اعد قسم دراسات السوق التابع لدائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط تقريره السنوي لأداء سوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠١٣ والتي تعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة والنامية، كونها واحدة من اهم البنى التحتية لاقتصاد اي بلد، فهي المكمل الواجب توفره في اقتصاديات السوق الحر، كما أنها تحتل مركزا كبيرا في النظم الاقتصادية المعاصرة خاصة التي تعتمد الاقتصاد الحر،

و اوضح التقرير: ان اسواق الاوراق المالية يتم فيها تجميع الموارد المالية (المدخرات) وتوجيهها نحو المجالات الاستثمارية المختلفة، والتي تقوم بدورها بإنتاج السلع والخدمات وزيادة الناتج القومي من خلال الشركات التي سببت في استثمار تلك المدخرات، حيث تتمتع هذه الأسواق بأهمية خاصة نظرا لما تقوم به من وظائف وما تزاوله من إعمال كونها تمثل حلقة الوصل بين الإفراد والبنوك ومؤسسات الادخار التي تجمع لديها المدخرات من جهة وبين المشروعات الاستثمارية والإدارة القادرة على استغلال رؤوس الأموال بأفضل استخدام ممكن من جهة أخرى إضافة إلى أنها تمثل عامل من عوامل تنمية وتطوير النظام المصرفي في إي دولة ومؤشراً مهماً من مؤشرات سلامة الاقتصاد الوطني .

أهمية أسواق الأوراق المالية

بين التقرير: ان أهمية أسواق الأوراق المالية تتضح في جملة من المهام التي تؤديها في اقتصاديات الدول التي تتواجد فيها وتنعكس من خلالها الأدوار التي تقوم بها هذه السوق إذا ما توفرت البيئة المناسبة لعملها، ويمكن إجمال هذه الأدوار بالاتي :ان سوق الأوراق المالية تمثل القناة التي يتم خلالها تدفق الأموال من الوحدات التي تحقق فوائض إلى الوحدات التي تعاني من عجز، إي بمعنى أخر تعمل على تحقيق التوازن المالي المطلوب ما بين عرض الأموال والطلب عليها داخل الاقتصاد، ويتم ذلك عن طريق التوافق بين الطرفين من خلال نقل الأموال بينهما بواسطة الأوراق المالية المعتمدة في السوق او ما يسمى بتداول راس المال .كما تلعب سوق الأوراق المالية دورا في خلق السيولة الكافية للمستثمرين من خلال رغبتهم في الاستثمار في الأوراق المالية و إمكانية تحويل الاستثمارات الطويلة الأجل بشكل خاص إلى أصول سائلة بسهولة، وبأسعار مناسبة في حال رغبتهم في استرداد مدخراتهم او رغبتهم في تغير محافظ أوراقهم المالية،مؤكدا: إن السيولة التي توفرها هذه الأسواق تجعل الاستثمارات اقل مخاطرة وأكثر ربحية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات .وكذلك توفير فرص كبيرة لجذب رؤوس الأموال الخارجية المباشرة فضلا عن فوائدها المتعددة لاقتصاديات البلدان المنقولة إليها الاستثمارات وفي مقدمتها اكتساب خبرة الإدارة والتسويق .مع توفير درجة عالية من المرونة في نظام الائتمان وذلك من خلال مساهمتها في تحقيق الضغط على موارد الجهاز المصرفي وزيادة الائتمان في الخارج وبالتالي التخفيف من تأثير ارتفاع الأسعار (الضغوط التضخمية) التي يمكن إن تحدث نتيجة للتوسع في منح الائتمان .وكذلك مراقبة الاستثمارات من خلال التعرف على سير العمل في المشاريع الاقتصادية عن طريق معرفة التغيرات في أسعار الأوراق المالية، اي ان ((سوق الاوراق المالية تعتبر مرآة تعكس الوضع الاقتصادي لأي بلد)).وتتركز اهمية السوق ايضا من خلال توفير قاعدة من المعلومات والبيانات المالية الدقيقة، من اجل تحقيق الفعالية المطلوبة لهذه الأسواق للقيام بدورها في تحريك عجلة الاقتصاد الوطني، فلابد من بناءها على أساس قوي من الكفاءة، ويتم ذلك عن طريق توفر قدرا كافيا من البيانات والمعلومات المالية الدقيقة وفي التوقيت المناسب عن الشركات التي تتداول أوراقها المالية (الأسهم والسندات) في السوق حتى يتمكن المستثمرون الذين يرغبون في تخصيص امثل لمواردهم المالية المتاحة لديهم من ترشيد قراراتهم الاستثمارية وتحقيق أعلى مستوى من الإرباح، اذ أصبحت المعلومات عاملا أساسيا وهاما في تغير حركة واتجاه أسعار الأوراق المالية التي يتم تداولها، وذلك لان شراء هذه الأوراق يتم على أساس التوقعات وهذه التوقعات تحتاج إلى معلومات تتعلق بظروف السوق والشركات المدرجة فيه، الأمر الذي يتطلب الاهتمام بها وبمصادر الحصول عليها .

تفعيل الدور المالي والتنموي للسوق

و اوضح التقرير ان خطة التنمية الوطنية ٢٠١٣ – ٢٠١٧ جاءت لتؤكد على تفعيل الدور المالي والتنموي لسوق العراق للأوراق المالية من خلال زيادة رؤوس الأموال للشركات العامة باستثناء المصارف التي قرر البنك المركزي العراقي ان تصبح رؤوس اموالها (٢٥٠) مليار دينار نهاية عام ٢٠١٣ وشركات الصيرفة الى (١٥٠) مليون دينار و(٥٠) مليار دينار لشركات الاستثمار المالي وما بين (٢-١) مليار دينار لشركة القروض الصغيرة والمتوسطة , اذ تميز سوق العراق للأوراق المالية منذ إنشائه في عام ٢٠٠٤، بزيادة حجم وقيمة التداول في السوق، وتشغيل منظومة التداول الالكتروني، إضافة إلى التطور الذي شهده إعداد وإخراج التقرير السنوي للسوق والتطور في توفير بيئة معلوماتية للمستثمر.، وعلى ضوء ما جاء في تقرير سوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠١٣، انخفض عدد الشركات المتداولة، وعدد العقود المنفذة وكذلك مؤشر السوق، بينما ارتفعت القيمة وكذلك حجم التداول خلال الفترة أعلاه.

التذبذب الحاصل في مؤشرات السوق

وأكد التقرير ان: هذا التذبذب الحاصل في مؤشرات السوق يعكس جزء من حالة الاقتصاد العراقي، اذ انخفضت الشركات المتداولة إلى (٧٠) شركة خلال عام ٢٠١٣ بنسب انخفاض (-١٢,٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و(-١٥,٧٪) مقارنة بعام ٢٠١١، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى توقف بعض الشركات عن التداول بقرارات من هيئة الأوراق المالية لعدم التزامهما بتعليمات الإفصاح وتقديم البيانات المالية للهيئة والسوق، في حين ارتفعت القيمة السوقية إلى (١١٤٥١) مليار دينار في عام ٢٠١٣ وبنسب ارتفاع (١١٤,٩٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و (١٣٢,٢٪) مقارنة بعام ٢٠١١، اذ يعزى ارتفاع أسعار السوق إلى التطور الحاصل في مستوى نشاط الشركات المدرجة فيه، وكذلك ارتفاع عدد الأسهم المدرجة في السوق، اذ ارتفع حجم التداول في السوق خلال عام ٢٠١٣ إلى (٢٨٤٠,٢) مليار دينار وبنسب ارتفاع (٢١٧,٨٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و (٢٠١,٨٪) مقارنة بعام ٢٠١١، كما شهدت عدد الأسهم المتداولة ارتفاعاً خلال عام ٢٠١٣ إلى (٨٧١,٢) مليار سهم وبنسب ارتفاع (٣٩,٣٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و (٧٦,٩٪) مقارنة بعام ٢٠١١، نتيجة لزيادة الاكتتاب العام بالأسهم، وبلغ معدل الجلسة لعدد الأسهم المتداولة (٣٧٧١,٤) مليون سهم لعام ٢٠١٣ مقابل (٢٧٢٠,٢) مليون سهم لعام ٢٠١٢ و(٢١٢٢,٣) مليون سهم لعام ٢٠١١، وشهد ايضا مؤشر عدد العقود المنفذة خلال عام ٢٠١٣ انخفاضاً بمقدار(-٠,٩٪) حيث بلغ عدد العقود المنفذة (١٢٦,٦) إلف عقد مقارنة بعام ٢٠١٢، فيما شهد مؤشر أسعار الأسهم والمتمثل (بالرقم القياسي) انخفاضاً خلال عام ٢٠١٣ عند مقارنته بعامي ٢٠١٢ و ٢٠١١. اذ بلغ (١١٣,١٥) نقطة خلال عام ٢٠١٣ مسجلاً نسب انخفاض (-٩,٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و(-١٦,٨٪) وعند نقطة إغلاق (١٣٦,٠٣) مقارنة بعام ٢٠١١ .

العوامل التي تؤثر في قيمة مؤشر السوق

طرح التقرير عددا من العوامل التي أثرت في قيمة مؤشر السوق وكالاتي:- أثر قرار البنك المركزي العراقي بزيادة رأس مال المصارف الى (٢٥٠) مليار دينار، كثيراً في انخفاض اسعار اسهم المصارف وبشكل حاد خصوصاً كونها تشكل محورا تداول السوق كما ذكرت سابقاً , اذ الزم البنك المركزي جميع المصارف بزيادة راس المال الى النصف المذكور، وبذلك يكون معروض الاسهم كبيراً ولا يستوعب السوق واثر بالتالي على اسعار الاسهم للقطاع المصرفي .وكذلك ان نشاط العديد من المحافظ الاستثمارية لعدد من المستثمرين وصناديق الاستثمار غير العراقية والذي انعكس ايجابيا على حجم السيولة في السوق وارتفاع القيمة السوقية له .و ايضا ارتباط سعر السهم في التداول بنتيجة النشاط لمعظم الشركات المساهمة لاسيما الشركات المدرجة التي التزمت بمعايير إعداد البيانات وفق متطلبات القوانين السائدة وتعليمات الإفصاح وامتثالها لملاحظات مراقبي الحسابات وملاحظات هيئة الأوراق المالية في تبويب والإفصاح عن عدد من الحسابات في البيانات السنوية وفي البيانات الفصلية،

بالإضافة إلى الإفصاح عن الإحداث الجوهرية .ومن العوامل الاخرى وجود إخفاق في عدد من الشركات المساهمة في الالتزام بالتوقيتات القانونية للإفصاح مما عرضها للمخالفة والإيقاف عن التداول في عدة مناسبات من السنة بعد انقضاء المدة القانونية، لذلك عادة ما يتأثر مؤشر السوق في النصف الثاني من السنة بسبب إخفاق بعض الشركات في تلبية قواعد الإفصاح .كما وأثرت التطورات الاقتصادية والسياسية المحلية والعربية والدولية على قرارات المساهمين والمستثمرين العراقيين وغير العراقيين باستمرار، شهد العراق الكثير من التحديات التي أثرت على الاستقرار الأمني والسياسي وبالنتيجة انعكس على الاستقرار الاقتصادي للبلد .

مؤشرات التداول لغير العراقيين

وعلى صعيد مؤشرات التداول لغير العراقيين، بدأ التداول لغير العراقيين في سوق العراق للأوراق المالية وبشكل متزايد منذ عام ٢٠٠٩ ولاسيما بعد إصدار الهيئة تعليمات تداول غير العراقيين في السوق., اذ كان المعدل السنوي لصافي الاستثمار الأجنبي في العراق (٥٠) مليار دينار خلال الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٢، ارتفع في عام ٢٠١٣ إلى (٩٨٠) مليار دينار نتيجة طرح أسهم شركة (أسيا سيل) التي لاقت طلبا كبيرا من المستثمرين غير العراقيين، كما شهد عام ٢٠١٣ ارتفاعا في حجم التداول المشتراة لغير العراقيين وبنسب (٢٠٢٧,٤٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و(٥٥١,٥٪) مقارنة بعام ٢٠١١، وكذلك ارتفع حجم مبيعات الأسهم لغير العراقيين بنسب (٢٠٢,٥٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و(٢٤٧,٣٪) مقارنة بعام ٢٠١١,مع ارتفاع صافي الاستثمار الأجنبي الى (٩٨٠١٥٣,٧) مليون دينار مقارنة بعام ٢٠١٢، إما على صعيد عدد الأسهم المشتراة لغير العراقيين خلال عام ٢٠١٣ اذ ارتفعت إلى (١٠٠٢٤٨,٩) مليون سهم وبنسب (٢٥٢,٠٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و(٢١,٢٪) مقارنة بعام ٢٠١١، وكما ارتفعت الأسهم المباعة لغير العراقيين إلى (٤٠٥٥٣,٦) مليون سهم وبنسب (١٢,٤٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و(١١٦,٦٪) مقارنة بعام ٢٠١١، اذ شهد صافي الاستثمار الأجنبي ارتفاعا الى (٥٩٦٩٥,٣) مليون سهم مقارنة بعام ٢٠١٢

مؤشرات الاسواق العربية خلال عام ٢٠١٣

وعلى مستوى اداء مؤشرات الاسواق العربية خلال عام ٢٠١٣، اذ استمر الأداء الايجابي لغالبية الأسواق المالية العربية , اذ حققت مؤشرات معظم الأسواق العربية تحسناً ملحوظاً خلال هذا العام وبوتيرة أفضل مما كانت عليه في السنوات السابقة، , ووصلت مؤشرات أسعار العديد من هذه الأسواق وقيمها السوقية إلى مستويات قياسية جديدة لم تسجلها منذ الأزمة المالية العالمية في منتصف عام ٢٠٠٨، كما شهدت الأسواق العربية تحسناً في القيم السوقية خلال عام ٢٠١٣، اذ ارتفعت القيمة السوقية للشركات المدرجة في الأسواق العربية إلى (٩٧٤,٢٨٣,١٧) مليون دولار لـ(١٣) سوق عربي بنسب ارتفاع (٢٢,٩٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و (٣٢,٣) مقارنة بعام ٢٠١١، فيما سجلت اكبر هذه الارتفاعات في أسواق (السعودية، الدوحة، أبو ظبي) وتراوحت ما بين (٢٣,٠٤٪) - (٥٢,٦٩٪) مقارنة بعام ٢٠١٢. من جانب أخر، تراجعت القيمة السوقية في ثلاث أسواق (عمان، تونس، دمشق)، وقد كانت اكبر هذه التراجعات في (سوق دمشق) نظراً للأوضاع السياسية التي تعيشها البلدان العربية حيث بلغت نسبة التراجع (-١٨,٧٪) لعام ٢٠١٣ مقارنة بعام ٢٠١٢، وعلى صعيد ترتيب الأسواق العربية من حيث القيمة السوقية، فلا تزال السوق المالية السعودية تتصدر المرتبة الأولى للأسواق المالية العربية خلال عام ٢٠١٣ وبنسبة (٤٧,١٥٪) من المجموع الكلي، تليه في المرتبة الثانية بورصة (الدوحة) بنسبة (١٥,٦٦٪) من المجموع الكلي، وفي المرتبة الثالثة بورصة (أبو ظبي) بنسبة (١١,٩٩٪) من المجموع الكلي، كما واحتلت بورصتي (دبي) و(مصر) المرتبة الرابعة وبنسب (٧,٢٥٪) و (٦,٣٥٪) من المجموع الكلي على التوالي، فيما جاء في المرتبة الخامسة سوق (مسقط) بنسبة (٢,٨١٪) من المجموع الكلي، وبورصة (عمان) في المرتبة السادسة بنسبة (٢,٦١٪) من المجموع الكلي، اما بورصة (البحرين) في المرتبة السابعة بنسبة (١,٨٩٪) من المجموع الكلي، وبورصة (بيروت) في المرتبة الثامنة بنسبة (١,٧٣٪) من المجموع الكلي، فيما احتل سوق العراق للأوراق المالية المرتبة التاسعة بنسبة (١,٠٠٪) من المجموع الكلي، كما تقاربت بورصات (تونس، فلسطين، دمشق) في نسب المساهمة (٠,٨٦٪) و (٠,٣٣٪) و (٠,٠٨٪) على التوالي، إما بخصوص مؤشرات التداول والسيولة لم تتحسن تزامناً مع التحسن الملموس الذي حققته غالبية الأسواق المالية العربية فعلى صعيد المؤشرات السعرية والقيم السوقية، خلال عام ٢٠١٣ اذ انخفض حجم التداول في ألأسواق العربية إلى (٤٧٨,٣٢٢,١٤) مليون دولار لـ(١٣) سوق عربي وبنسب تغير (-١٥,٧٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و(٣٦,١٪) مقارنة بعام ٢٠١١، وقد سجلت اكبر هذه الانخفاضات في أسواق (تونس، سعودية، مصر، دمشق، بيروت) وتراوحت ما بين (-٢٧,٩٨٪) - (-١٠,٣١٪) مقارنة بعام ٢٠١٢. من جانب أخر، ارتفع حجم التداول في ثمانية أسواق (ابو ظبي، دبي، العراق، البحرين، مسقط، عمان، فلسطين، الدوحة)، اذ كانت اكبر هذه الارتفاعات في (سوق أبو ظبي) وبنسب (٢٨١,٧٣٪) مقارنة بعام ٢٠١٢ و(٢٤٧,٥) مقارنة بعام ٢٠١١، إما على صعيد ترتيب الأسواق العربية من حيث حجم التداول، فلا تزال السوق المالية السعودية تتصدر المرتبة الأولى للأسواق المالية العربية خلال عام ٢٠١٣ وبنسبة (٧٥,٦٥٪) من المجموع الكلي لحجم التداول، وجاء في المرتبة الثانية بورصة (دبي) بنسبة (٩,١٠٪) من المجموع الكلي، اما في المرتبة الثالثة بورصة (أبو ظبي) بنسبة (٤,٨٢٪) من المجموع الكلي، والمرتبة الرابعة بورصة (الدوحة) بنسبة (٤,١٥٪) من المجموع الكلي، واحتلت البورصة (المصرية) المرتبة الخامسة وبنسبة (٣,٢٤٪) من المجموع الكلي، وبورصة (مسقط) المرتبة السادسة وبنسبة (١,٢٠٪) من المجموع الكلي، فيما كانت بورصة (عمان) في المرتبة السابعة بنسبة (٠,٨٥٪) من المجموع الكلي، وبورصة (العراق) في المرتبة الثامنة وبنسبة (٠,٥٠٪) من المجموع الكلي، وبورصة (تونس) جاءت في المرتبة التاسعة بنسبة (٠,١٨٪) من المجموع الكلي، وكانت المرتبة العاشرة من نصيب بورصة (البحرين) بنسبة (٠,١١٪) من المجموع الكلي، فيما تقاربت بورصات (فلسطين، بيروت، دمشق) في نسب المساهمة (٠,٠٧٪) و (٠,٠٧٪) و (٠,٠١٪) .

تقييم السياسة السعرية في العراق

بغداد / محمد صلاح

اعد قسم دراسات السوق التابع لدائرة السياسات الاقتصادية والمالية في وزارة التخطيط تقريرا بشان تقييم السياسة السعرية في العراق وقد خلص التقرير الى وجوب إعطاء السعر والسياسة السعرية أهمية خاصة ، في ضوء التطورات الاقتصادية الدولية والإقليمية الراهنة بغية الوصول إلى آليات تؤمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من اجل جعل السعر أداة فاعلة بهذا الخصوص تضمن مصلحة الإطراف المختلفة .

اذ لا يختلف الاقتصاديون حول أهمية السياسة السعرية، كون أي تدخل في الاقتصاد يؤدي إلى التأثير على العرض والطلب وبشكل عام على العلاقات السائدة في السوق، وبذلك يمكن اعتبار السياسة النقدية والمالية بمثابة سياسة سعرية غير مباشرة . واكد التقرير على : ان الجميع باتوا على قناعة تامة أن تحقيق الكفاءة الاقتصادية العالية لا يمكن له إن يتحقق من دون وجود تدخل حكومي بهذه الدرجة او تلك بما في ذلك في الاقتصاديات التي تتمتع بأعلى درجات الحرية الاقتصادية والانفتاح، ولاسيما عندما تفشل آلية السوق في الحد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها كافة الاقتصاديات وبدرجات متفاوتة. ، لذا فان السعر يعد إحد أهم الأدوات المتوفرة التي تلجأ إليها الحكومات لإحداث التأثير المطلوب على حركة المتغيرات الاقتصادية الأساسية خاصة مع تزايد مشاكل البطالة والتلوث والفقر وسوء توزيع الدخل ،اذ تهدف الحكومة في ظل نظام اقتصاد السوق إلى تحقيق زيادة الكفاءة

الاقتصادية وتشجيع المنافسة .والحد من اثر المؤثرات الخارجية كالتلوث وانتشار الاوبئة والإمراض ... الخ . اضافة الى تحفيز النمو الاقتصادي والعمل على تحقيق بيئة اقتصادية مستقرة من خلال خفض البطالة والتضخم. حيث تم إعداد هذا التقرير وفق هذا المفهوم ليتناول بشيء من التفصيل السياسة السعرية المطبقة في العراق خلال الفترات الزمنية السابقة والحالية وفي عدد من القطاعات الاقتصادية الأساسية مستعرضاً العوامل المؤثرة على الأسعار وكذلك أساليب صياغة السياسة السعرية المناسبة والمشاكل التي تعترض تنفيذ سياسة سعرية فعالة في تلك القطاعات ولا سيما في القطاع الزراعي والصناعي والخدمات وبما يضمن تحقيق أعلى كفاءة اقتصادية ممكنة من جهة والحفاظ على المستوى المعيشي المناسب للمواطن من جهة أخرى، كما واستعرض التقرير الرؤية المستقبلية للسياسة السعرية في العراق من خلال تحديد مشاكل السياسة السعرية وتقييم السياسة السعرية والأفاق المستقبلية لتفعيل السياسة السعرية في العراق.

الإجراءات اللازمة لتفعيل السياسة السعرية في العراق

وقد خلص التقرير بعدد من الإجراءات اللازمة لتفعيل هذه السياسة المهمة وكالاتي: متابعة تطور الأسعار وتفسير اتجاهاتها وإعداد البدائل للسياسة السعرية واتباع سياسة توزيع الدخل بالطريقة التي تؤمن التوازن واستقرار القوة الشرائية، مع اعتماد ما يتطلب من الإجراءات التي تجنب الفئات الاجتماعية ذات الدخول المنخفضة من أثار التغيرات في المستوى العام للأسعار. اضافة الى قيام السياسة السعرية بتأدية دورها في توجيه الاستهلاك والإنتاج وفقا لمؤشرات التناسب في خطة التنمية الوطنية بحيث تؤدي السياسة السعرية وظائفها كنظام حوافز لتوجيه القطاع الخاص نحو استخدام أفضل للموارد الاقتصادية على ان تكون الأسعار حافزاً لتوجيه القطاع الزراعي نحو إنتاج المواد المطلوبة وتكييفها وفقا للحاجة في ضوء مؤشرات خطة التنمية .مع تحليل العلاقة بين اتجاهات الأسعار في الداخل واتجاهاتها في الخارج وبيان نسب التغيرات بالأسعار بصيغة المعدلات الشهرية

وبيان التقلبات العالمية ومواجهة أثارها بما يلزم من حلول .وتتضمن الاجراءات ايضا تحليل العوامل المتعلقة بالإنتاج والتصدير والأسعار في القطاع النفطي من حيث اثر هذه العوامل في حركة الاقتصاد العراقي ومن ثم حركة الأسعار فيه . مع تغير أسعار الصادرات والاستيرادات وكيفية انعكاسها على المستوى العام للأسعار في العراق، ومتابعة معدلات التبادل والتغير في قدرة الصادرات على تمويل الاستيراد .وكذلك الاستمرار في متابعة تحديد أسعار السلع الإستراتيجية التي تدخل ضمن سلة المستهلك العراقي واتخاذ ما يلزم لتامين الجزء الأكبر وبأسعار في متناول الجميع .مع التحول من نظام سعر الصرف الثابت إلى معدلات تبادلية صيرفية مرنة بهدف المحافظة على سعر العملة المحلية، والتخفيف من تأثيرات التضخم المستورد، كون العديد من الدراسات اكدت على أهمية السياسة السعرية التصديرية في هذا المجال، اذ استطاع البنك المركزي العراقي خلال السنوات الأخيرة، التحول من نظام السعر الثابت إلى استخدام سعر صرف مرن، والذي حقق بعض النتائج الايجابية تمثلت في رفع قيمة الدينار العراقي، وخفض معدلات التضخم. فضلا عن ضرورة التنسيق والتكامل بين وزارة التجارة من جهة ووزارتي الصناعة والمعادن والزراعة من جهة أخرى لضمان توفير الميزة التنافسية للسلع المنتجة محلياً في مواجهة السلع المستوردة من خلال استخدام الفروقات السعرية بكفاءة عالية .

نظرة في تاريخ الاستثمار في البلاد

مجلس الإعمار الملكي (المنسي) شكل وجه العراق الحضاري

على الرغم من ثرواته لم يشهد العراق مرحلة اعمار وبناء اكثر نجاحا منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، إلا في الفترة التي تاسس فيها مجلس الإعمار، ما بين الأعوام ١٩٥٠- ١٩٥٨، حيث كان اقتصاد العراق في العهد الملكي يعتمد بالدرجة الاولى على عمليات تصدير النفط وعلى الزراعة بأساليبها البدائية، اما الصناعة كانت غير متطورة، إذ كان الانتاج الصناعي حرفيا بسيطا. كما ان المشاريع التنموية لم تنفذ بصورة صحيحة نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة التي كان يعيشها العراق بسبب التبدل الدائم للوزارات، وعدم قدرة الوزير المختص بالعمل على دراسة وتنفيذ المشاريع، حيث سرعان ما تسقط الوزارة وتشكل أخرى في اليوم الثاني ويتبدل الوزير، إضافة إلى إن اغلب الوزارات تسند لغير ذوي الاختصاص. لهذا فأسباب ضعف التنمية في العراق كثيرة ففي عام ١٩٣٠ مر العراق بأزمة اقتصادية المت به، هي امتداد للأزمة الاقتصادية العالمية، كما ان قلة الموارد التي تحصل عليها الخزينة العراقية من واردات النفط المصدر بسبب حتكار الشركات الأجنبية للنفط مما يؤثر سلبا في تمويل المشاريع، لذلك نرى إن مجموع النفقات الإجمالية المصروفة في مجال البناء منذ عام ١٩٣٢ الذي استقل فيه العراق بانضمامه إلى عصبة الأمم (الأمم المتحدة)، لغاية عام ١٩٥٠ بلغت (٣٦) مليون دينار عراقي، هذا الرقم يبين مدى ضعف التنمية في العراق. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية جرت محاولات حكومية حثيثة لإصلاح الأوضاع من خلال إتباع سياسة عمرانية واقتصادية جديدة تعتمد المركزية في التخطيط والتنفيذ، في ظل تحسن إيرادات العراق النفطية ، إذ ادى تسارع انتاج النفط خلال مدة ما بعد الحرب العالمية الثانية من (٩١) الف برميل يوميا عام ١٩٤٩ الى (٦٩٧) الف برميل يوميا عام ١٩٥٥، كما ساهمت زيادة الايرادات

النفطية من (٣١) مليون دينار الى (٧٤) مليون دينار خلال المدة ذاتها ادت الى تبني الحكومة سياسة توجيه الايرادات النفطية للاغراض الاستثمارية، وجاءت تلك الزيادة بعد عقد وزارة نوري السعيد (الحادية عشرة) اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات الأجنبية العاملة في نفط العراق في عام ١٩٥١، وهذه المعاهدة لم يصادق عليها المجلس النيابي العراقي إلا في شباط ١٩٥٢، ومن حينها أصبح بالإمكان البدء بمشاريع الإعمار والبناء، وتفعيل عمل مجلس الإعمار الذي تأسس بموجب قرار رقم ٧ لسنة ١٩٥٠م وتعديلاته في السنوات اللاحقة . وفي عام ١٩٥٠ اشترط البنك الدولي للانشاء والتعمير B.I.R.D تأسيس مجلس للاعمار مقابل تقديمه قرضا للعراق بمبلغ (١٢,٨٠٠) مليون دولار لتمويل مشروع ري وادي الثرثار وانشأ هذا المجلس فعلا بموجب القانون ٢٣ لعام ١٩٥٠ بميزانية مستقلة يجري تمويلها من عائدات النفط بنسبة (١٠٠٪) انخفضت (بعد اتفاقية مناصفة الارباح في عام ١٩٥٢) الى (٧٠٪) من اجمالي العائدات وقام مجلس الاعمار بوضع اربع خطط تنموية اعتبارا من عام ١٩٥١ كانت الاخيرة منها تغطي المدة (١٩٥٥-١٩٦١) وذلك قبل ان يتم الغاؤه في عام ١٩٥٩. لقد شُرع قانون هذا المجلس مِن قِبل المجلس النيابي في ٢٥ أبريل ١٩٥٠، وبمقترح من وزارة توفيق السويدي، أما المقترح فجاء مِن وزير المالية آنذاك عبد الكريم الأُزري، وهو الذي قدم لائحة المشروع على اعتباره وزيراً للمالية . ويترأس المجلس رئيس الوزراء، وبعضوية وزيري الإعمار والمالية وستة اعضاء تنفيذيين، ثلاثة منهم من الخبراء في فرع من برنامج التطوير.، يشكلون سكرتارية المجلس، إضافة الى اللجان المختصة والتي ترتبط بوزير الإعمار، وخلال أسبوعي الإعمار كان نوري السعيد رئيس المجلس كونه رئيس الوزراء، ووزير الإعمار ضياء جعفر، ولقد عدل القانون واضيف عضوان على ان يقدم وزير التنمية الى رئيس الحكومة مباشرة. وهذان العضوان تعينهما الحكومة ولهما نفس حق التصويت ولا يسمح لهما باشغال اي منصب رسمي آخر. وعضوان اجنبيان يحتلان منصبين كخبراء، والاعضاء العراقيين يختارون حسب القدم والخبرة السابقة. كانت الادارة مؤلفة من المجلس والوزارة. كان مجلس الإعمار يقوم بمهام التصميم والتنفيذ، وهو في تلك المهام يعتمد على الخبرات المحلية والأجنبية، ويجمع بين المراكز السياسية، لتسيير

خططه، وكان مرتبطاً بمجلس الوزراء، ورئيس الوزراء رئيساً، وعضوية وزير المالية، وشخصيات ممَن لهم دراية بالمال والاقتصاد، وتضمن المجلس عضواً فنياً بريطانياً وآخر أميركياً، أحدهما ذو خبرة في الشُؤون المالية، والثاني كان مهندساً في شؤون الرَّي.وكان وزير المالية عبد الكريم الأُزري قد رشّحَ لمجلس الإعمار مِن أهل الاختصاص، وهم خريجو أرقى الجامعات العالمية، وبينهم وزراء سابقون للاقتصاد والمالية. لكن هناك مَن حاول تغليب المناصب السياسية أو موازنتها مع المؤهلات العلمية، ومع ذلك لم يحدث شرخ كبير فقد اعتمدت الخبرة وإمكانية استيعاب الحضارة العلمية واتقان لغة أجنبية، فالتعامل سيكون مع مؤسسات عالمية غربية. أخذ المجلس يكلف شركات استشارية دولية حسب الاختصاص كشركة عن شبكة الرَّي وإصلاح الأنهار، وأخرى عن إنشاء مصنع للإسمنت، وظهرت جهود المجلس بما يسمى بأسبوع الإعمار، وهو ما يمر أسبوع

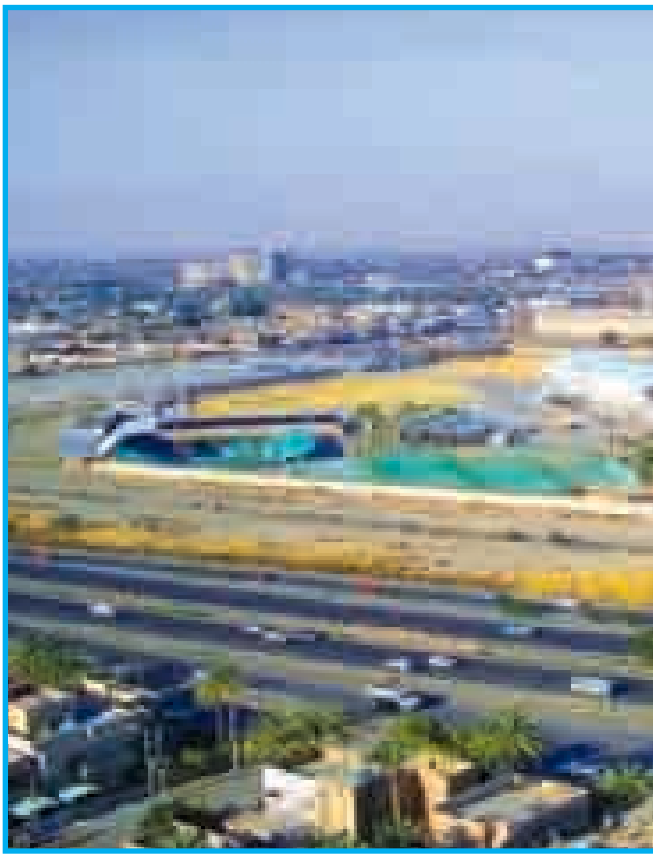

إلا ووضع حجر الأساس لمشروع عمراني، أو افتتاح مشروع قد اكتمل، ويحضر الافتتاح عادة الملك أو مَن ينوب عنه.

اما اهم أهداف المجلس :

١. النهوض بالواقع العمراني، الاقتصادي والصناعي في العراق، ورفع مستوى معيشة الشعب من خلال الوظائف وفرص العمل إلى ستوفرها المشاريع المنجزة .

٢. ووضع منهاج تنفيذ للمشاريع المتعددة، مع تقديم تقرير سنوي حول ما تم إعماره والمقترحات للمشاريع الجديدة.

٣. تخطيط وتنفيذ المشروعات الانمائية بالمجالات المختلفة:خزن المياه، السيطرة على الفيضانات، الري والبزل، الصناعة الاستخراجية والتحويلية، النقل والمواصلات.

٤. اجراء المسوحات الشاملة لموارد البلاد المستغلة وغير المستغلة.

٥. تسليم المشروعات المنجزة للوزارات المتخصصة من اجل تشغيل وادارة وصيانة هذه المشروعات.

تضمن برنامج مشروعات مجلس الاعمار للسنوات (٥١/٥٠ – ٥٦ /٥٥) تخصيصات اجمالية قدرها (٦٦) مليون دينار، كما قدرت ايرادات البرنامج بما يعادل (٩٥) مليون دينار.

وقد بلغت حصة الإعمار مِن إيرادات النَّفط ١٩٥٢ (٢٢ مليوناً و٢٣٣ ألفاً و٥٨٨ ديناراً)، وارتفع المبلغ عام ١٩٥٣ إلى (٣٤ مليوناً و٨٢٣ ألفاً و٤٣٨ ديناراً)، وبلغ في ١٩٥٤ (٣٨ مليوناً و٧٥٢ ألف دينار)، ثم وصل في عام ١٩٥٥ إلى (٤٢ مليوناً و٣٠٨ آلاف دينار) .

لقد رسم مجلس الاعمار خلال سنوات عمره (١٩٥٠-١٩٥٨) اربعة برامج استثمارية وهي:

اولا: برنامج الاعمار الاول

مجمل التخصيصات المالية لهذا البرنامج بلغت (٦٥,٧) مليون دينار، ركز هذا البرنامج على وضع الاولوية للانتاج الزراعي ولم يعط اهمية للجانب الصناعي ويبدو ان الجانب الزراعي اقرب للحصول على مشاريع انجح فيما الجانب الصناعي يحتاج الى فترة اكثر للنهوض به، حيث خصص للقطاع الزراعي (٣٠) مليون دينار، وكانت حصة قطاع النقل والمواصلات ١٥,٩ مليون دينار، اما المبلغ المتبقي فكان من حصة القطاعات الصناعية الاخرى.

ثانيا: برنامج الاعمار الثاني

تم الغاء البرنامج الاول بسبب تركيزه على الجانب الزراعي واهماله الجانب الصناعي، وذلك بعد ان تم الاخذ بالحسبان توصيات البنك الدولي للانماء والتعمير في الثالث من اذار ١٩٥٢، لقد ساهمت العائدات النفطية في هذا المنهاج بمقدار (١٦٤,٦) مليون دينار اي ما نسبته (٩٧,٦٪) من اجمالي الايرادات البالغة (١٦٨,٧) مليون دينار ولا شك بأن زيادة الموارد النفطية بعد توقيع اتفاقية مناصفة الارباح مع شركات النفط كان احد الاسباب في ارتفاع هذه التخصيصات. علماً ان اجمالي التخصيصات لهذا المنهاج بلغت حوالي (١٥٥,٤) مليون دينار كانت حصة القطاع

الزراعي من هذه التخصيصات (٥٣,٤) مليون دينار اي ما نسبته (٣٤,٤٪) من اجمالي التخصيصات، في حين ان القطاع الصناعي لم يهمل في هذا المنهاج حيث خصص له حوالي (٣١) مليون دينار بما يعادل (١٩,٩٪) من اجمالي التخصيصات والباقي للقطاعات الاخرى.

ثالثا: برنامج الاعمار الثالث

زادت تخصيصات هذا البرنامج (٣٠٤,٣) مليون دينار ومن الملاحظ في هذا المنهاج بالمقارنة مع المناهج السابقة ان تخصيصات القطاع الصناعي قد ارتفعت من (٣١) مليون دينار الى (٤٣,٤) مليون دينار، اما بالنسبة للايرادات فقد شكلت الايرادات النفطية النسبة الاعلى بمقدار (٩٩,٧٪) من اجمالي الايرادات البالغة (٢١٥,٧) مليون دينار، كما مبين في الجدول رقم (١٦) السابق الذكر.

رابعا: الاعمار الرابع (٥٥/ ٥٦- ٦٠/٦١)

بلغ اجمالي التخصيصات (٥٠٠) مليون دينار في الوقت الذي قدرت فيه الايرادات الكلية (٣٩٠) مليون دينار، اي ان المنهاج اقر بعجز مقداره (١١٠) مليون دينار أعطيت الاولوية في التخصيصات الى القطاع الزراعي حيث بلغت تخصيصاته (١٦٨,١) مليون دينار وبنسبة ٣٣,٦٪من اجمالي التخصيصات، تلاه قطاع النقل والمواصلات بواقع مقدراه (١٢٤,٤) مليون دينار والذي يعادل نسبة (٢٤,٦٪) من اجمالي التخصيصات وكذلك ساهمت الايرادات النفطية بنسبة ٩٨,٧٪ من اجمالي الايرادات. كما مبين في الجدول رقم (١٦) السابق الذكر.

اما اهم المشاريع التي انجزت ابتدأ أسبوع الإعمار الأول في الأسبوع الأول من شهر نيسان ١٩٥٦،وتم افتتاح عدة مشاريع مهمة، من أهمها مشروع الثرثار الذي غير وجه العراق المعاصر بإنهائه مشكلة الفيضان، وأصبحت بغداد في مأمن من هذه المعاناة التاريخية التي استمرت لعدة قرون،وأخرها كان فيضان ١٩٥٤. افتتح الملك فيصل الثاني أسبوع الإعمار الأول

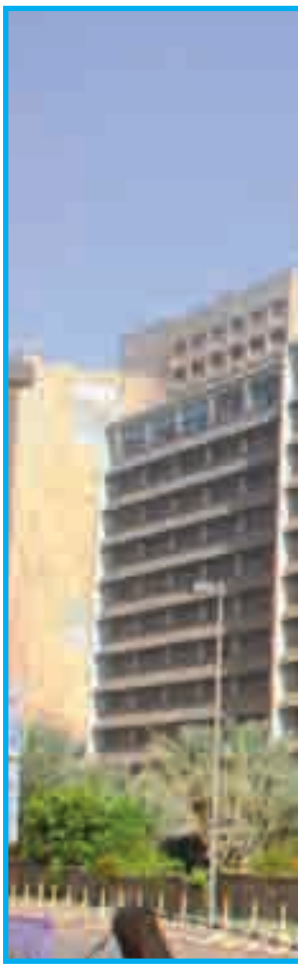

بافتتاحه مشروع الثرثار في الثاني من نيسان،حيث توجه الى مدينة سامراء بقطار خاص يصاحبه خاله ولي العهد عبد الإله، وجمع من الوزراء والأعيان، في مقدمتهم نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك، ووزير الإعمار ضياء جعفر .وخلال تواجده في المدينة زار الملك ومن يرافقه مرقد الإمامين الهادي والعسكري (ع ، وبعدها افتتح المكتبة العامة الجديدة في سامراء، وتوجه بعد ذلك الى موقع حفل الافتتاح،ومشروع الثرثار يتكون من سد على نهر دجلة مقابل مدينة سامراء ومرتبط بناظم لتصريف مياه الفيضان في حالة حدوثه الى منخفض الثرثار .وهذا المشروع من ضمن ما اقترحه المهندس البريطاني المعروف السير وليم ويلكوكس الذي زار العراق واعد دراسة عن أحوال الري ومعالجة مشكلة الفيضان في نهري دجلة والفرات في بداية القرن الماضي. وفي الخامس من نيسان افتتح الملك فيصل الثاني مشروع الحبانية في مدينة الرمادي والهدف من المشروع هو القضاء كليا على خطر الفيضان في نهر الفرات، ووصل الملك بطائرة خاصة الى معسكر الحبانية وتوجه منه الى مدينة الرمادي لافتتاح المشروع، والمهندس البريطاني ويليم ويلكوكس هو أيضاً صاحب فكرة أقامة سد لتوجيه مياه الفيضان الى منخفض الحبانية، وقد دعت الحكومة العراقية السيدة ماك كليوب ابنة المهندس ويلكوكس الى حفل الافتتاح، كتقدير لجهود والدها تجاه العراق. أما بقية المشاريع التي افتتحت، جسري الحلة والهندية، وطريق الحلة _الكوفة _النجف، وقام بافتتاحها رئيس الوزراء آنذاك نوري السعيد، وكانت تكلفة مشاريع المفتتحة في هذا الأسبوع، ٢١ مليون دينار عراقي. إما أسبوع الإعمار الثاني فقد صادف الأسبوع الأخير من شهر آذار ١٩٥٧، وابتدأ بافتتاح الملك فيصل الثاني جسر الملكة عالية (الجمهورية الآن) الرابط بين كرادة مريم من جهة الكرخ،والباب الشرقي من جهة الرصافة، وصاحبه في الافتتاح ولي العهد آنذاك عبد الإله ورئيس الوزراء نوري السعيد .وبعدها تم افتتاح جسر الأئمة الرابط بين الكاظمية والاعظمية، ووضع الملك فيصل الثاني حجر الأساس للمتحف العراقي الجديد في منطقة الصالحية،والذي تم الانتهاء منه في عام ١٩٦٦، وهو من تصميم المعماري فرانك لويد رايت، وافتتح الملك فيصل الثاني أيضاً معمل الألبان في أبو غريب الذي شيدت مبانيه الحكومة العراقية وقدمت منظمة (اليونيسيف) المكائن والمعدات، كذلك وضع الملك فيصل الثاني حجر الأساس لمشروع إسكان غربي بغداد المتضمن بناء خمس وعشرين إلف بيت لغاية عام ١٩٦٠، وهذا المشروع مقترح من قبل شركة دوكسيادس البولندية، والمكلفة من قبل الحكومة العراقية بوضع خطة لحل مشكلة السكن في العراق، وتقضي الخطة ببناء ٤٠٠ ألف دار بحلول عام ١٩٨٠ في عموم العراق، وتم افتتاح ١٢٠ دار ضمن هذا المشروع في منطقة الوشاش،وألف دار في منطقة الشالجية لعمال السكك،وفي نفس الأسبوع إقامت المؤسسة المذكورة معرض الإسكان في مديرية السكك الحديد، بحضور مديرها، وعرضت الشركة رؤيتها لحل ازمة السكن في العراق، وافتتح المعرض نوري السعيد رئيس الوزراء آنذاك. وفي عام ١٩٥٧ عهد الى مؤسسة (مونوبريو وشركاه) وهي شركة بريطانية للتخطيط الحضري، لتقديم تخطيط أساسي لمدينة بغداد ينفذ على مدى ٢٠ عاما،الا انه استبدل بالتصميم الذي وضعته مؤسسة دوكسيادس سنة ١٩٥٩ م .*** وخلال نفس الأسبوع افتتح الملك فيصل الثاني معمل النسيج القطني في الموصل ووضع حجر الأساس لمعمل السكر في الموصل أيضا،وبعدها تحول إلى السليمانية حيث افتتح معمل الإسمنت الحكومي في سرجنار، وأخر يوم كان تفقده لمشروع سد وخزان دوكان العملاق في مدينة السليمانية،الجاري إنشائه في وقتها،والذي بدأ العمل فيه عام ١٩٥٤ واكتمل بنائه سنة ١٩٥٩.

وخلال الأسبوع الثاني أيضا افتتحت عدة مشاريع أخرى من قبل الأمير عبد الإله ولي العهد آنذاك منها وضع حجر الأساس لمحطة كهرباء المنطقة الوسطى،وافتتاح محطة الإذاعة الجديدة في أبو غريب،وطريق بغداد _المحمودية وبغداد _ الفلوجة، وافتتح نوري السعيد رئيس الوزراء في حينها المكتبة الذرية التي أهدتها الحكومة الأمريكية للعراق،تزامنا مع إنشاء العراق المختبر المركزي لبحوث

(دربنديخان) في السليمانية الذي ابتدا العمل فيه سنة ١٩٥٦ وافتتح سنة ١٩٦١، وسد (بطمة) المقام على نهر الزاب الصغير،وخزان بخمة المقام على نهر الزاب الكبير، وكان مقرر ضمن خطة المجلس التي تنتهي في عام ١٩٦٠ إنشاء معمل الورق في البصرة، ومعمل الحديد والصلب في جنوب العراق،واختيرت مدينة البصرة عند إنشاءه، وطالب مجلس الإعمار وقتها بإنشائه لتلبية حاجة المشاريع

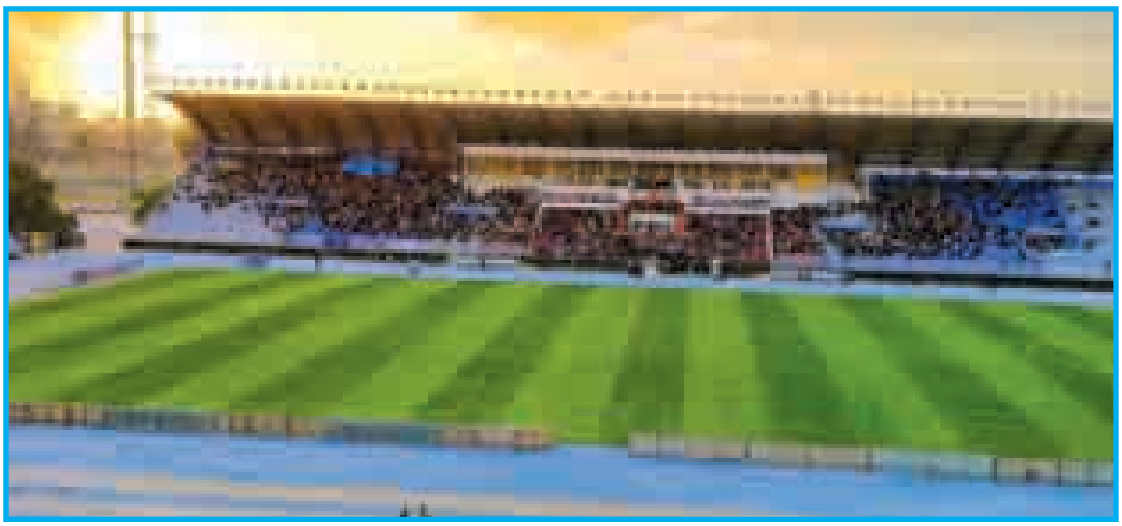

الذرة المرتبط باللجنة الذرية في مجلس الاعمار لمواكبة التقدم العالمي الحاصل في هذا المجال، وافتتح وزير الإعمار ضياء جعفر محطة مبزل الصقلاوية، ومشروع مزارع المسيب الكبير الذي يتضمن إنشاء مزارع حديثة للفلاحين،وقد تجاوزت تكلفة المشاريع المنجزة في أسبوع الإعمار الثاني ٢٧ مليون دينار عراقي. وكانت هناك عدة مشاريع قيد الإنشاء أثناء قيام ثورة ١٤ تموز، مثل مدينة الطب في باب المعظم، وبناية البرلمان العراقي في كرادة مريم، ومستشفيات الكرخ و الكاظمية، وبناية جامعة بغداد في الجادرية التي اختار موقعها وصمم بنايتها وبوابتها الحالية المهندس الألماني والتر غروبيوس، كذلك المركز المدني في شارع الجمهورية الذي شيدت بناياته في مطلع الثمانينات والذي يضم مبنى أمانة العاصمة،ومبنى دائرة إسالة ماء بغداد، والمركز المدني كان مقررا له من مجلس الأعمار أن تبنى فيه مكتبة عامة ومعرض للفنون للجميلة، وحدائق واسعة ليصبح مركز ترفيهي في وسط بغداد، وهناك عدة سدود ومشاريع أروائية بدء المجلس بتنفيذها وافتتحت بعد الثورة مثل سد

المتزايدة من الحديد والفولاذ،وتقليل كلفة الاستيراد. وهناك مشاريع لمجلس الإعمار خطط لتنفيذها وتوقفت بسبب قيام ثورة ١٤ تموز، ولم تنفذ بعد الثورة، مثل دار الأوبرا المصممة من قبل المعماري الشهير فرانك لويد رايت في كرادة مريم، ومطار بغداد الجديد في الدورة، وفندق حديث في بغداد، وكان هناك اتفاق مع شركة هيلتون الأمريكية الشهيرة لإدارته بعد اكتمال بنائه، إضافة الى فندق كبير في مدينة كربلاء، وملعب رياضي لكرة القدم يتسع لسبعين إلف متفرج قرب المحطة العالمية في الكرخ. ان السياسات التنموية التي اتخذتها الحكومة بتاسيس مجلس الاعمار لها الاثر الكبير في رسم التفكير التنموي العراقي ووضع خطط مستقبلية لو تحققت لاثرت ايجابا في مستقبل العراق فلم يشهد العراق طيلة تأريخة مشاريع اعمار بهذه المدة الوجيزة فأن مدة مجلس الاعمار لم تستمر طويلاً مع ذلك فأن اثار مجلس الاعمار الايجابية بقيت واضحة على الخطط والبرامج التنموية لعقود لاحقة على الرغم من ان فكرة سياسات التنمية تركزت اساسا على مشاريع الري والسيطرة على الفيضانات ومشاريع البنى الارتكازية والمباني العامة، وبذلك لم يعط المجلس، اهتماماً كافياً لقطاع الصناعة.

تساهم في تفعيل القطاع الخاص والحد من الفساد

العقود الحكومية تصدر ١٩ وثيقة قياسية عالمية تنظم التعاقدات الحكومية

بغداد/علي كاظم تكليف

اصدرت دائرة العقود الحكومية العامة في وزارة التخطيط (١٩) وثيقة قياسية معمول بها عالميا. بما فيها عقود التسليح لتحقيق مبدأ الشفافية والنزاهة ولغرض الارتقاء بمستوى التعاقدات النوعي والتخصصي . والتي تضمنت (٨) وثائق قياسية تخصصية و(١١) وثيقة قياسية غير تخصصية

اذ سعت الوزارة الى تدريب القطاعين العام والخاص على هذه الوثائق ليكون كلا الطرفين المتعاقدين على بينة من التزاماتهم التعاقدية .اذ سيتم اعتبار هذه الوثائق ملزمة بعد اجراء التعديل المطلوب للتشريعات النافذة او على هذه الوثائق وفقاً لمتطلبات واقع حال التعاقدات الحكومية اضافة الى عملها في بداية هذا العام على تنفيذ خطة لتطبيق هذه الوثائق بشكل عملي على مشاريع مزمع اعلانها وتنفيذها وبمختلف القطاعات لدى الوزارات و الجهات غير المرتبطة بوزارة و المحافظات وبالتعاون مع الاصلاح الاداري العراقي (ترابط) .

مجلة (مسار التخطيط) تستعرض هذه الوثائق على حلقات. و البداية مع

الوثيقة الاولى :

(وثائق العطاء القياسية للمناقصات التنافسية العامة لعقود تنفيذ الأشغال العامة)

أعدت وثائق المناقصات للعقود الحكومية لتنفيذ الأشغال العامة من خلال المناقصات التنافسية العامة للمشاريع التي تتوفر لدى صاحب العمل اذ ان الوثائق الفنية الكاملة لها (المخططات وجداول الكميات و المواصفات الفنية).و تكون مسؤولية المقاول عن التجهيز لمستلزمات التنفيذ و تنفيذ الأشغال و النصب وأجراء الفحوصات و اختبارات الاستلام, وتسليم الأشغال الى صاحب العمل و الصيانة. اذ ان الوثائق القياسية للعطاء الخاصة بتنفيذ الاشغال العامة اعدت لتعتمد للمناقصات المحدودة ان كان قد تم اجراء التأهيل المسبق. وتتألف الوثائق القياسية لتنفيذ الاشغال مما يأتي:

الجزء الاول ــ اجراءات التعاقد

و يحتوي الجزء الاول على الاقسام الاتية :

القسم الاول ـ تعليمات لمقدمي العطاء : ويتضمن المعلومات الخاصة :

*.نطاق العطاء
*.مصدر التمويل : الموازنة الفدرالية لحكومة العراق
*.الفساد والاحتيال : يشترط صاحب العمل ان يلتزم مقدمو العطاء والمقاولون ومقاولوهم الثانويون والمجهزون والاستشاريون المتعاقدون معهم بأعلى معايير الاخلاق خلال عملية التعاقد وتنفيذ العقد
*.المناقصون المؤهلون : ان مقدم العطاء اما ان يكون شخصاً طبيعيا أو كيانا خاصا أو كيانأا مملوكا للدولة أو مشروعا مزيجا من هذه الكيانات بشكل مشروع مشترك أو ائتلاف بموجب اتفاقية قائمة .
*. المواد والمعدات والخدمات المؤهلة : يجب ان تكون المواد، والمعدات والخدمات المجهزة بموجب هذا العقد الممول من صاحب العمل من مناشئ مؤهلة وان صرف المبالغ كافة يجب أن لا يتناقض مع ذلك . على مقدم العطاء تقديم
الأدلة التي تثبت صحة مناشئ المواد و المعدات، والخدمات حال طلب ذلك من صاحب العمل.
*. أجزاء وثائق المناقصة
*. توضيح وثائق المناقصة و زيارة الموقع ومؤتمر ما قبل تقديم العطاء : في حالة الحاجة لتوضيح أو تفسير أي من المعلومات الواردة في وثائق المناقصة يجب على مقدم العطاء أن يراسل صاحب العمل على العنوان المذكور في ورقة بيانات العطاء أو عرض استفساراته في مؤتمر ما قبل موعد تقديم العطاء ، ويتوجب على الاخير أن يرد على أي أستفسارات ترد اليه شريطة أن يتم استلامها قبل موعد مناسب لا يقل عن (١٠) أيام من الموعد النهائي لتسليم العطاءات للمناقصات التي حدد فيها الموعد النهائي لتسليم العطاءات بـ (١٥) يوما من تاريخ أخر نشر للأعلان في الصحف أو كما منصوص عليه في ورقة بيانات العطاء و على صاحب العمل ارسال نسخة من الاستفسار مع رده الى كل من أستلم وثائق المناقصة مباشرة دون الاشارة الى الجهات المستفسرة . وإذا نجم عن الاستفسارات الحاجة الى تعديل وثائق المناقصة الاساسية . فعلى صاحب العمل أجراء التعديل وأصدار ملحق و بموجب الاجراءات المحددة بالفقرة (٨) و (٢٢-٢) من التعليمات لمقدمي العطاء.
*.تعديل وثائق المناقصة : يحق لصاحب العمل تعديل وثائق المناقصة في أي وقت قبل الموعد النهائي لتقديم العطاء, وذلك من خلال إصدار ملاحق بالتعديلات.
*. كلفة العطاء: يتحمل مقدم العطاء الكلفة الكلية الناجمة عن أعداد وتقديم عطائه ولن يتحمل صاحب العمل أية مسؤولية عن ذلك بغض النظر عن إجراءات ونتائج المناقصة.
*. لغة العطاء: يجب أن يكون العطاء و المراسلات و الوثائق المتبادلة بين مقدم العطاء و صاحب العمل مكتوبة باللغة المشار إليها في ورقة بيانات العطاء, وبالإمكان اعتماد لغة ثانية لأي من الوثائق الداعمة والمطبوعات التي تشكل جزءا من العطاء على أن ترفق بالترجمة الحرفية لها باللغة المحددة في ورقة بيانات العطاء لأغراض تفسير العطاء.
*. الوثائق المكونة للعطاء
*. خطاب العطاء والجداول
* . العطاءات البديلة: لا تقبل العطاءات البديلة ما لم ينص على خلاف ذلك في ورقة بيانات العطاء .
* . اسعار العطاء والحسومات
*. عملة العطاء والدفع: تكون (عملة / عملات) العطاء و(عملة/عملات) الدفعات بموجب ما مشار اليه في ورقة بيانات العطاء.
*. الوثائق التي تشكل المقترح الفني: على مقدم العطاء تقديم مقترحه الفني المتضمن المنهجية وخطة العمل التي سيتبعها في تنفيذ الاشغال موضحا الكوادر والمعدات المستخدمة و برنامج التنفيذ.
*. الوثائق الداعمة لتأهيل مقدم العطاء
* .مدة نفاذية العطاء: يبقى العطاء نافذ المفعول لمدة المحددة في ورقة بيانات العطاء وللمدة الممتدة بعد

التاريخ النهائي لتقديم العطاءات كما محدد من صاحب العمل بالفقرة (٢٢-١) من التعليمات لمقدمي العطاءات, وسوف يرفض اي عطاء يتضمن فترة نفاذية تقل عن المدة المحددة أنفا ويعتبر غير مستجيب

*. ضمان العطاء: على مقدم العطاء تضمين عطائه بضمان العطاء بالصيغة والمبلغ والعملة المحددة في ورقة بيانات العطاء.

* . نموذج العطاء وتوقيع العطاء: على مقدم العطاء ان يعد نسخة اصلية واحدة من الوثائق التي يتكون منها العطاء كما هو مبين في التعليمات لمقدمي العطاء.

*. تسليم وإغلاق وتأشير العطاءات: على مقدم العطاء وضع النسخ الأصلية والنسخة المصورة من عطائه و العطاء البديل

*. الموعد النهائي لتسليم العطاءات: يجب أن تسلم العطاءات إلى عنوان صاحب العمل في موعد لا يتعدى التاريخ والزمان المحدد في ورقة بيانات العطاء. يحق لمقدمي العطاء تقديم العطاء الكترونيا اذا نص على ذلك قي ورقة بيانات العطاء , وعليهم حينذاك اعتماد الإجراءات المحددة لذلك في ورقة بيانات العطاء.

*. العطاءات المتأخرة

*. سحب وتبديل وتعديل العطاءات

*. فتح العطاء : يقوم صاحب العمل بفتح العطاءات علنياً بحضور مقدمي العطاءات او ممثليهم وبالعنوان والزمان والوقت المحدد في ورقة بيانات العطاء.

*. السرية

*. توضيح العطاءات

* . الانحرافات , التحفظات, والحذف

* . تحديد الاستجابة: ان تحديد صاحب العمل لاستجابة اي عطاء يجب ان يتم بموجب محتويات العطاء ذاته وكما موضح بالمادة (١١) من التعليمات لمقدمي العطاء.

* . العطاءات غير المهمة وغير المطابقة

*. تصحيح الأخطاء الحسابية

* . التحويل الى عملة واحدة

*. هامش الأفضلية : :لا يتم اعتماد هامش للأفضلية للعطاءات المقدمة من قبل مقدمي العطاءات المحليين ، ما لم ينص على ذلك في ورقة بيانات العطاء, و عند ذاك يتم الإشارة الى القيمة المحددة للهامش في ورقة بيانات العطاء.

*. تقييم العطاءات

*. مقارنة العطاءات

*. مؤهلات مقدمي العطاء: على صاحب العمل أن يقرر بقناعة ان مقدم العطاء الاقل سعرا والمستجيب بصورة أساسية، ما يزال يتمتع بالمؤهلات المحدده في التأهيل المسبق, اذا كان قد تم العمل بالمناقصات المحدودة أو قد حقق متطلبات التأهيل اللاحق المحددة في القسم الثالث منهجية التقييم والتأهيل.

*. حق صاحب العمل في قبول او رفض العطاء

*. منهجية الاحالة

*. اعلان الاحالة

*- توقيع العقد: حال صدور اشعار الاحالة (كتاب القبول) على صاحب العمل تزويد مقدم العطاء الفائز (بصيغة العقد).

*- ضمان العقد :على مقدم العطاء وخلال مدة لا تزيد عن (٢٨) يوماً من تاريخ صدور اشعار الاحالة (كتاب القبول) من صاحب العمل تقديم ضمان حسن الاداء وفقاً للشروط العامة للعقد مع استخدام النماذج المشار اليها في ملاحق للشروط الخاصة في القسم التاسع (نماذج وثائق العقد) أو أية نماذج مقبولة من صاحب العمل. و يجب أن يكون خطاب ضمان حسن الاداء صادراً عن مصرف معتمد في دولة صاحب العمل او اي مصرف اجنبي له مصرف مراسل في دولة صاحب العمل.

القسم الثاني ـ ورقة بيانات العطاء :

وتتضمن الشروط الخاصة لكل مناقصة وتعتبر مكملة للقسم الاول

القسم الثالث :

هذا الجزء يتضمن معايير التقييم والمفاضلة لتقييم المناقصات لتلك التي لم يتم اجراء التأهيل المسبق فيها لمقدمي العطاء وتتضمن المعايير لتحديد العطاء الاقل سعرا والمستجيب للمؤهلات المطلوبة في شروط المناقصة

القسم الرابع ـ استمارات العطاء :

وتتضمن هذه الاستمارة المعلومات المطلوب املائها وتقديمها من قبل مقدم العطاء وضمن عطاءه .

القسم الخامس

يحتوي هذا القسم على الدول المؤهلة باستثناء اسماء المتعاقدين ومقدمي العطاءات الممنوعين من التعامل وفقا» للتشريعات النافذة وقرارات مجلس الامن وقرارات الجامعة العربية .

الجزء الثاني ـ متطلبات الأشغال وتتضمن معلومات القسم السادس وكالاتي :

- نطاق العمل : ويشمل وصف العمل والية التنفيذ من قبل مقدم العطاء (خطة التنفيذ) .
- المواصفات : وتشمل المحددات القياسية والتقنية والنوعية للعمل المطلوب .
- المخططات : وتشمل كافة الخرائط والتصاميم المعتمدة من قبل صاحب العمل في تنفيذ العمل .
- جداول الكميات : وتشمل الفقرات المطلوب تنفيذها من قبل المتعاقد والمحددة من قبل صاحب العمل .
- المعلومات الاضافية : وتشمل اي بيانات اضافية تتعلق بتنفيذ العمل .

الجزء الثالث ـ شروط العقد واستمارات العقد

و يحتوي الأقسام الآتية:

القسم السابع ـ الشروط العامة

وتتضمن الشروط الواجب تطبيقها في العقود كافة ولا يجوز اجراء اي تعديل عليها من قبل مقدم العطاء

.

القسم الثامن ـ الشروط الخاصة ويتم اعدادها من قبل صاحب العمل وتتضمن فصلين :
الفصل الاول : بيانات العقد الخاصة : اذ يمكن اجراء التعديل عليها من قبل صاحب العمل.
الفصل الثاني : الشروط الخاصة بكل عقد : ويتم اعتمادها في حالة اختلافها مع الشروط العامة

القسم التاسع ـ ملحق بالشروط الخاصة / استمارات العقد وتتضمن :كتاب الاحالة ,مسودة العقد ,نموذج خطاب ضمان كفالة حسن الاداء ,نموذج خطاب ضمان كفالة الدفعة المقدمة ,نموذج خطاب ضمان مقابل اطلاق نصف الاستقطاعات النقدية)

الزامية الوثائق القياسية

عبدالزهرة محمد الهنداوي

على مدى العشرة اعوام الماضية كانت اغلب المشاريع الاستثمارية تواجه مشكلة في نسب التنفيذ وانحرافات كبيرة في تلك النسب المادية منها والمالية وغالبا ما تؤدي تلك الانحرافات الى احداث حالة من التلكؤ في التنفيذ.. اضف الى ذلك تأشير حالة من الضعف في الجانب الاستثماري الاجنبي واذا بحثنا في الاسباب الحقيقية وراء المشاكل التي تواجهها المشاريع الاستثمارية نجدها تتلخص في عمومية تعليمات تنفيذ العقود الحكومية .. فالتعليمات رقم (١) لسنة ٢٠٠٨ المعدلة لاتتعامل مع المشاريع والمقاولات حسب النوع والتخصص انما تتعامل بنحو عام لاتفرق بين الانشائية والكهربائية مثلا, مايجعلها خاضعة للاجتهادات والتأويلات وهنا تدخل شياطين الفساد في تفاصيل المشروع .. هذا الواقع السلبي الذي ادى الى تردي نسب التنفيذ للمشاريع الى ادنى المستويات دفع المعنيين الى البحث عن حلول منطقية ..فكانت فكرة اصدار الوثائق القياسية العالمية التي تم اعدادها من قبل وزارة التخطيط بالتنسيق مع البنك الدولي والمركز الاستشاري للتعاقدات فضلا عن مشاركة القطاع الخاص العراقي في هذا المشروع الذي اثمر عن اطلاق (١٩) وثيقة قياسية عالمية التطبيق ، ثمان منها متخصصة و(١١) وثيقة عامة والمتأمل لهذه الوثائق يجدها شاملة لجميع انواع المقاولات وهي تتعامل مع كل مقاولة بحسب نوعها وتخصصها ولم تترك اي نوع من انواع المقاولات بما في ذلك وثائق تجهيز الكتب والمطبوعات لوزارة التربية وشراء الادوية والمستلزمات والاجهزة الطبية فضلا عن تسليم وتنصيب انظمة المعلوماتية والتجهيز والتسليح الخاص بوزارة الدفاع وسوى ذلك .. ومن شأن تطبيق هذه الوثائق ان يعطي القطاع الخاص العراقي القدرة على منافسة المستثمرين الاجانب وهذه خطوة مهمة جدا في ظل التوجهات الحكومية للنهوض بهذا القطاع.. كما انها ستغلق باب التأويل والاجتهاد في تطبيق التعليمات ومعنى هذا قطع دابر الفساد .. ولكن السؤال الاهم في الامر .. هو هل ستكون هذه الوثائق الزامية في التطبيق ؟؟.. نأمل ان يتم اصدار تشريع قانوني يلزم المؤسسات الحكومية كافة بتطبيق تلك الوثائق التي تم تجريبها على مدى عام كامل وآن الاوان لكي يبدأ العمل بها بنحو رسمي والزامي . والا فكأنك يا ابا زيد ماغزيت .

الجواهري.. وحكايات عن النساء اللواتي مررن بحياته!

عبدالجبار العتابي

في السابع والعشرين من تموز من عام ١٩٩٧، نعى الناعي رحيل شاعر العرب الاكبر، محمد مهدي الجواهري، عن عمر ٩٨ عاما في احدى مستشفيات العاصمة السورية دمشق، وقد مرت خمسة عشر عاما لهذا الرحيل الممتزج بالغربة، الرحيل المبلل بالدمع، المنقول على اجنحة وسائل الاعلام بشهقات نزلت توجعات على محبيه وعشاقه في بغداد وما حولها من المحافظات، فيما راحت العيون ترنو الى الفضاءات المغرورقة بالاسى التي كان صوته يفرش اصداءه على مساحاتها. واذ كانت ذكرى الرحيل لا تتوقف في بغداد الا بمصاحبة الخوف والخشية في سنواتها الخمس الاولى، الا ان السنوات ما بعد ٢٠٠٣ قد اختلفت تماما وعاد الجواهري بكل ما يملك من خلود ومحبة وتقدير، عادت ذكراها لتستقبلها العيون والقلوب والالسنة بمهرجانات واستذكارات وتحيات ليس لها نظير، واذ.. لا بد ان نستذكر الجواهري اليوم فلابد من وقفة مع الاستاذ رواء الجصاني، رئيس مركز الجواهري في براغ، الذي هو ابن شقيقة الجواهري، وحافظ ذكرياته واسراره، وكي تكون الوقفة مميزة فقد ذهبنا اولا في استذكار الجواهري وعلاقته بالمرأة، اية امرأة، فضلا عن كلمات اخرى.

*** اي علاقة ربطت الجواهري بوالدته وفق ما كان يتحدث به، وهل كتب عنها شعرا؟**

- كما هي حال الجواهري دائماً، فقد أرخ ليس لأحداث وشؤون وشجون العراق، والأمة، وإنما لمواقف ورؤى ومحطات حياته، الأبرز طبعاً... ومن ذلك عن والدته... وأبرز ما يمكن الاشارة له في هذا السياق، ما احتوته ميميته الذائعة، عام ١٩٥١:

(تعالي المجد يا قفص العظام، وبورك في السجود وفي القيام
فيا شمسي اذا غابت حياتي، نشدتك ضارعا إلا تغامي)

*** - تزوج الجواهري مرتين، هل كان زواجه بالاثنتين زواجا عاديا ام عن حب، كيف تم ذلك، هل ارخ لذلك شعرا؟.**

- زوجة الجواهري الأولى، ابنة عمه «مناهل» وقد أنجبت له أميرة، وفرات وفلاح... وكانت العلاقة بينهما أسمى حتى من الحب المعروف... ولعل قصيدته في رثائها عام ١٩٣٩ حين توفيت على أثر مرض طاريء، تشي ببعض مؤشرات عن العلاقة بينهما... ولربما ثمة بيت واحد من تلكم الدالية الفريدة يكفي لمعرفة باقي الأبيات :

(قد يقتل المرء من احبابه، بعدوا عنه، فكيف بمن أحبابه فقدوا)

وبعد وفاة «مناهل» تزوج الجواهري من اختها «أمونه» وأنجبت له: نجاح وكفاح وخيال وظلال... وأستشهد هنا أيضاً ببيت واحد فقط من قصيدته لها، وعنها، وفاء وحباً، عام ١٩٧٥:

(إني وعينيك لا امنى بداجية، إلا وانت لي الاصبح والفلقُ)

*** وكيف كانت علاقته بشقيقاته؟**

- له أخت وحيدة، نبيهة، فقد وثق ذلك بالشعر أيضاً، فنشير الى القطعة التي اهدى بها ديوانه إليها، عام ١٩٧٧، ومن أبياتها:

(يا فرحة العمر ظلي بسمة عَمَرت، بالذكريات، تواسيني، وتسليني)

*** ماذا عن علاقات الجواهري العاطفية، من خارج "أهل البيت"؟**

- هو كاشف عنها في أكثر من قصيدة وقطعة وبيت... فتلكم هي «أنيتا» الباريسية المحبوبة «الأبرز» للجواهري على ما نزعم، وقد كتب عنها أكثر من قطعة وقصيدة أواخر أربعينات القرن الماضي ومنها:

(أني وجدت «انيتا» لا يهزني طيف لوجهك رائع القسمات
ألق «الجبين» أكاد أمسح سطحه، بفمي، وأنشق عطره بشذاتي)

الجواهري يتأثر بتلكم العلاقات، ولكن ليس الى ذلك المستوى الذى» يهزه» لفترة طويلة... واظن ان العلاقة الاوثق، والتي اثرت فيه « عشقاً» هي انيتا، وقد بقي يشير الى تلكم الحال ولسنوات طويلة.. وفي المجالس خاصة، انها المحطة الأبرز، في شعر الجواهري في باريس وعنها، فهي رائعته غير التقليدية بأجزائها الأربعة ١٩٤٨-١٩٤٩، عن «انيتا» حسنائه الفرنسية، حواء الثانية، كما يصفها في ذكرياته، وقد طالت وتشعبت قصته معها، وقصتها معه... ويكفي البوح هنا عن عمق العشق، ورسوخ الافتتان بتلكم الساحرة الغنوج، انها لم تغب عن بال الجواهري، ولم ينقطع هيامه بها، والإيحاء عنها، وحتى بعد نحو أربعين عاماً... ونحن هنا شهود عيان، حين تراءت له، أو خيالاتها بتعبير أدق، في حسناء تشيكية مرت سريعاً أمام مقهى كنا من جلاسه معاً

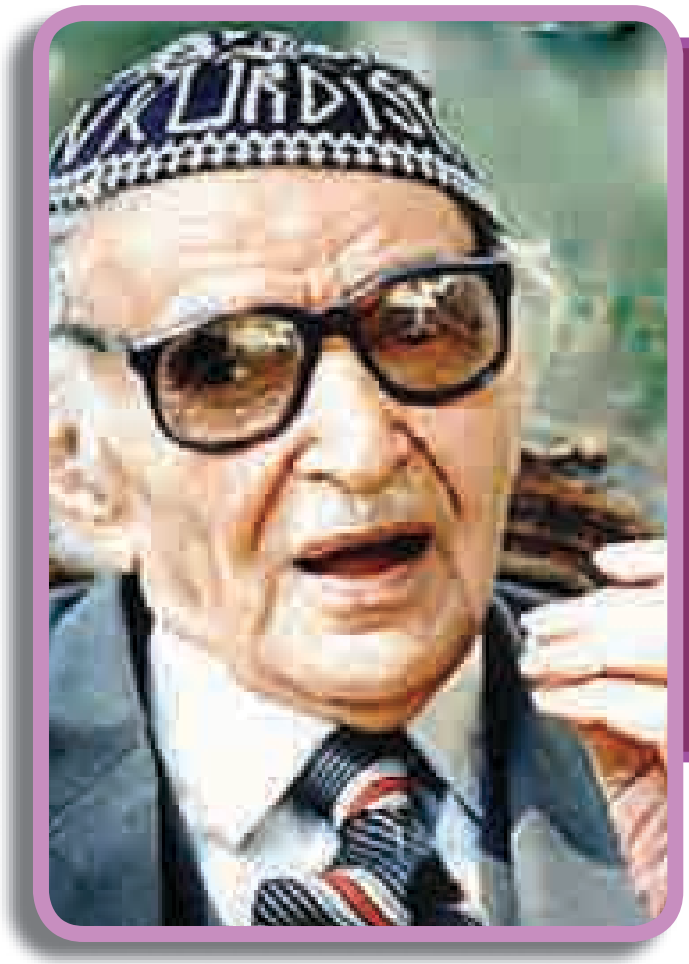

في براغ ذات نهار ربيعي عام ١٩٨٧... ومما يقع تحت أيدينا بصوته عن قصيدة أو قصائد «أنيتا»...

ان وجه الدجى «انيتا» تجلى ...
عن صباح من مقلتيك أطلا
وكان النجوم القين ظلا...في غدير مرقرق ضحضاح
بين عينيك نهبة للرياح...ورياض المروج اهدتك طلا
رشفة مج عطرها وتولى...حيث هذا الرأس الجميل تدلى
والفراش الذي به يتملى...خصلات من شعرك الذهبي
كنت فيه الثريّ، اي الثريّ

*هل كانت لديك نساء من قبيل (ما ملكت ايمانكم)؟

- لا اظن ذلك على ما ازعم... ولكنه تزوج في الاربعينات – رسميا – من احدى الفاضلات السوريات – اللبنانيات، ولكن لم يدم الامر طويلا، ولم ينجبا اولاد من ذلكم الزواج، كانت له علاقات حب في براغ، وقد سجل ذلك في شعره، وقصائده، ولكن ضمن الحدود الانسانية الطبيعية، دع عنك «اجتهادات» و«مزاعم» محبين وكذلك مدعين حاولوا ان يطالوا الجواهري عبرها، اذكر لك ما كتبه في هذا الشان في الثلاثينات، عن علاقة انسانية مع من احبها :

كلانا عارفان بما . . حوت الثياب وضمت الازرُ
ومغفل من راح يقنعه، منك الحديث الحلو والسمر
فعلام «تجتهدين» مرغمة . . . ان تستري ما ليس ينستر؟؟؟

* والنساء الاخريات من العشيقات؟

- هنالك (جين) اللندنية التي عشقها في الأربعينات أيضاً وكتب عنها:

ما شاء فليكتب عليّ الدهر اني لا أبالي،
ان كان كأسي في اليمين وكان خصرك في الشمال

ثم هناك أكثر من حسناء «تشيكية» تغزل بها الجواهري ونبرز في هذا التوثيق العجول، ما كتبه عن احداهن عام ١٩٧٢ فقال:

لي لهاتيك لمّا وقربي الشفتين
لما على جمرتين، بالموت ملمومتين . . .
يا بنت هذا البدين، يتيه بالاغيدين
فويقه و«الدوين» . . . .

كما ونتوقف في محطة أخرى، وهذه المرة عن البلغارية الفاتنة «اكليك» وقد أرخ عن علاقته معها عام ١٩٧٣ حين كان معها في مدينة «فارنا» فقال:

(. . . وندي بي وجهٌ صبوح وكاس، غودرت في مزاجها الصرف صرفا
. . . انت «اكليك» يا طفيفاً من اللحم على العظم كاد ان يستشفا
الف «الف» صورة منك تناهت في الحسن لطفا وعنفا)

وإذ يطول الحديث في تلكم» الشؤون» ويعرض، ويعلو، نشير أيضاً الى ما أرخه عن نفسه في حب الحياة والجمال والمرأة مطلع السبعينات، وكان هو «السبعينات» أيضاً:

(لجاجكَ في الحب لا يجمل، وانت ابن سبعين هل تعقل؟
تقضي الشبابُ وودعته، ورحتَ على لحده تعول)

و أخيراً، فلننقل هنا ما أباح به الجواهري عام ١٩٧٩ للأديبة الكويتية ليلى العثمان في مقابلة تلفزيونية، على الهواء مباشرة، إذ جدد تعظيمه لـ «نسائه» ولكل النصف الآخر، الذي يبقى الأجمل والأهم في الدنيا، ولا يتكامل الوجود بدونه، بحسب رأي شاعرنا، والذي لم يبرح التأكيد عليه، على مدى حياته.

* أليست هناك امرأة حبيبة بكى لفراقها لجفائها؟

- الجواهري لا « يهتز» بمثل تلكم الحالات... اجدد: ربما اقسى «معاناة» كانت حين حل الفراق مع الحبيبة الباريسية، انيتا، معاناة الفراق... سجلها شعرا... ذكريات عنها، مرهقة احيانا، وحتى بعد عقود... عام ١٩٨٦ كنت معه في مقهى ببراغ، واذ به ينتفض، وقال هل تصدق، لاحت لي انيتا، والحديث هنا، بعد حوالي نصف قرن من الفراق، كان شبه مُفاجأ.. اضطرب بشكل بيّن، قام من كرسيه قليلا... وانظاره اتجت نحو امرأة جميلة، كانت تجتاز الرصيف المقابل لمكان جلوسنا وسط العاصمة التشيطكية براغ... ثم راح يتذكر كم تألم من الفراق، وكيف قضى الاشهر الستة معها، وكما قلت، بعد حوالي نصف قرن من الحدث، ومن ابرز ما كتبه عن فراقها :

(ههنا، ههنا، مكانُكِ أمس
ههنا، مسّ أمس رأسُكِ رأسي
ههنا أمس، أمس، ذوّبتُ نفسي
في بيبس من الشفاهِ الظوامي
تتساقى من القلوب الدّوامي)

و....

(رفّ جُنحُ الدّجى (أنيتُ) عليّا
رفّة خلتُ وقعَها في عظامي
كان أحنى، وكان أشهى إليّا
لو طواني عنه جَناحُ الحمام
لو تعوّضتُ ثمّ عن مُقلتيّا
مُقلتي هانيءٍ تعرّى فناما
و تناسى اللذاتِ والآلاما)

* من المرأة التي كان ايروكسيا في تغزله بها؟

اعتقد ان ابرز ما يمكن ادراجه في هذا المجال، قصيدته افروديت، اله الحب والجمال عند الاغريق..وهي قصيدة- بانورامية واحدة، نظمت عام ١٩٣٢

مَنْ أتى أمس..؟
خبّريني....؟
ألا تدرينَ..؟
كلاّ فلستُ أحصي الرّجالا..!!
أجميلٌ فلم أمتّعهُ
إذ نمتُ عميقاً مما لقيتُ الكلالا؟
ومتى راحَ..؟
في الصباح..؟

ام عوف

ألا يرجعُ..ماذا أبقى..؟
أغادرَ شيّا..؟
ناولينيِ أساوري
فأتتها بصُنَيْدِيقٍ.. أودعتْهُ حُليّا
رفعتْ عندها ذراعين
سُبْحانَ الذي يَخلقُ الجمالَ السّويّا!!
وتمشّتْ مهتاجةً.. يتمشّى العُجْبُ
والحسنُ في الدماءِ غريرا
نحوَ حمّامها ترى من خلال الماءِ.. فيه
ما يستثيرُ الغرورا..!
جسمَها اللدْنَ.. والغدائرَ تنسابُ
كما أرْخَتِ العذارَى سُتورا!
وخريرُ المياهِ في السمعِ كالقُبلةِ.. حرّانةً
تهيجُ الشعورا..!
عبدَتْ نفسها.. فداعَبَتِ النّهدينِ بالشّعْرِ
غِبطةً وحُبورا..!
نَثَرَتْ شَعْرَها على كَتِفَيْها
نثرةً خيرَما تكونُ لديها
واستدارتْ وَهْنا على عَقِبَيْها
فبدا جانبٌ..
ولوحٌ ثاني
وأرتها المرآةُ لمحَ بيانٍ
عن خيالين.
ثمّ يرتجفانِ
وبقايا ظِلّيْنِ يصطرعانِ
***
ثم لمّتْ فُضولَه بيديها
فمَشَتْ لمّةٌ على نَهديْها

فتمشّي الضِرامُ في حَلْمَتَيْها
فأطِلا . . . .
وثْبا من الذِروتين
مثلما صكّ عاصِرُ حبّتين !)

* حين تستذكر الجواهري، ماذا تقول عنه الان؟

- اقول : يطبق «الموت اللئيم»على تلك المتفرد الذي شغل القرن العشرين على الأقل، ابداعاً ومواهب، ثم لتروح الرؤى والأحاديث والكتابات تترى بعد الخبر المفجع، عن عظمة ومجد الراحل العظيم:-
- المتميز بعبقريته التي يخشى أن يجادل بشأنها أحد...
- السياسي الذي لم ينتمِ لحزب، بل كان حزباً بذاته، يخوض المعارك شعراً ومواقف رائدة...
- الرمز الوطني الذي أرخ للبلاد وأحداثها بأتراحها وأفراحها من داخل الحلبة، بل ووسطها، مقتحماً ومتباهياً: - أنا العراق لساني قلبه ودمي فراته وكياني منه اشطار
- وذلك الراحل العظيم نفسه : حامل القلم الجريء والمتحدي والذي «لو يوهب الدنيا بأجمعها، ما باع عزاً بذل المترف البطر»... ناشر صحف «الرأي العام» و«الجهاد» و« الانقلاب» و«الثبات» ورفيقاتهن الأخريات...
- منوّرٌ متميزٌ من أجل الارتقـاء على مدى عقود حياته المديدة، مؤمن: « لثورة الفكر تاريخ يحدثنا، بأن ألف مسيح دونها صلبا»
- صـاحب «يوم الشـهيد» و«آمنت بالحسين» و«قلبي لكوردستان» و«الغضب الخلاق» و«الفداء والدم»... شامخ، يطأ الطغاة بشسع نعلٍ عازبا...
- والجواهري ايضا وايضا: متمرد عنيد ظل طـوال حياتـه باحثاً عن «وشـك معترك أو قرب مشتجر»، كيّ «يطعم النيران باللهب»!...
- مبدعٌ بلا حـدود في فرائـد «زوربـا» و«المعري» و«سـجا البحـر» و«أفروديـت» و«أنيتـا» و«لغة الثياب» و«أيها الأرق» وأخواتهن الكثار...
- وهو قبل كل هذا وذاك: « أحب الناس كل الناس، من شبّ ومن شابَ، ومن أظلم كالفحم، ومن أشرق كالماس»..
- كما هو «الفتى الممراح فراج الكروب»، الذي «لم يخل من البهجة دارا»...
- رائدٌ في حب وتقديس من «زُنَّ الحياة» فراح يصوغ الشعر «قلائداً لعقودهنَّ»... و«يقتبس من وليدهن نغم القصيد»..
- وديع كالحمامة، ومنتفض كالنسر حين يستثيره «ميتون على ما استفرغوا جمدوا..»
- وهو لا غيره الذي قال ما قال «ولم يصلّ لغير الشعر من وثن»... فبات الشعراء يقيسون قاماتهم على عمود قامته الشامخ...
- انه وباختصار: ذلكم الطموح الوثاب الذي كان، ومنذ فتوته «يخشى أن يروح ولم يبقِ ذكرا»... فهل راحت قصائده - فعلا - «ملؤ فم الزمان»!!
وهل ثبتت مزاعمه بأن قصيده «سيبقى ويفنى نيزك وشهاب» وهو الصادح:

وها هو عنده فلك بدوي . . . . .
وعند منعم قصر مشيدُ

يموت الخالدون بكل فجٍ . . ويستعصي على الموت الخلودُ
ترى هل صدق بما قال . . . التاريخ وحده من انبأنا
وينبئنا عن الامر، ويا له من شاهد حقٍ عزوفٍ عن الرياء) .

* حين تخلد الى الهدوء ويتراءى لك الجواهري ما الذي يدور بينك وبينه او ما تقول له؟

اظن ان الامر قد صار في الماضي... اعني ان اتذكر الجواهري، انا لم انسه لكي اتذكره»...، ربما احزن لاني لم اكن معه كل الوقت في براغ، طوال ١٢ عاما ١٩٧٩-١٩٩١، اذ كنت انشغل ساعات عنه،ولابد ان لقاءاتي - اليومية- معه، خلال تلكم الاعوام، قد ادخلتني عوالم تقمص الشخصية الجواهرية، فضلا عن «الخؤولة» التي اتباهى بها.

* ما رأيك بقيام امانة بغداد بتحويل بيت الجواهري الى متحف؟

- جاء القرار الاخير بتحويل البيت الى متحف وكأنه بعض وفاء للرمز الثقافي،العراقي والعربي الابرز، في القرن العشرين على ما نزعم... وهكذا هي حال الامم والشعوب المتحضرة في العالم، ولسنا اقل منها - لو شئنا طبعا
- واتمنى ان تستكمل المتطلبات لاتمام « المتحف» وبالشكل الذى يتناسب و ا لجوا هر ي

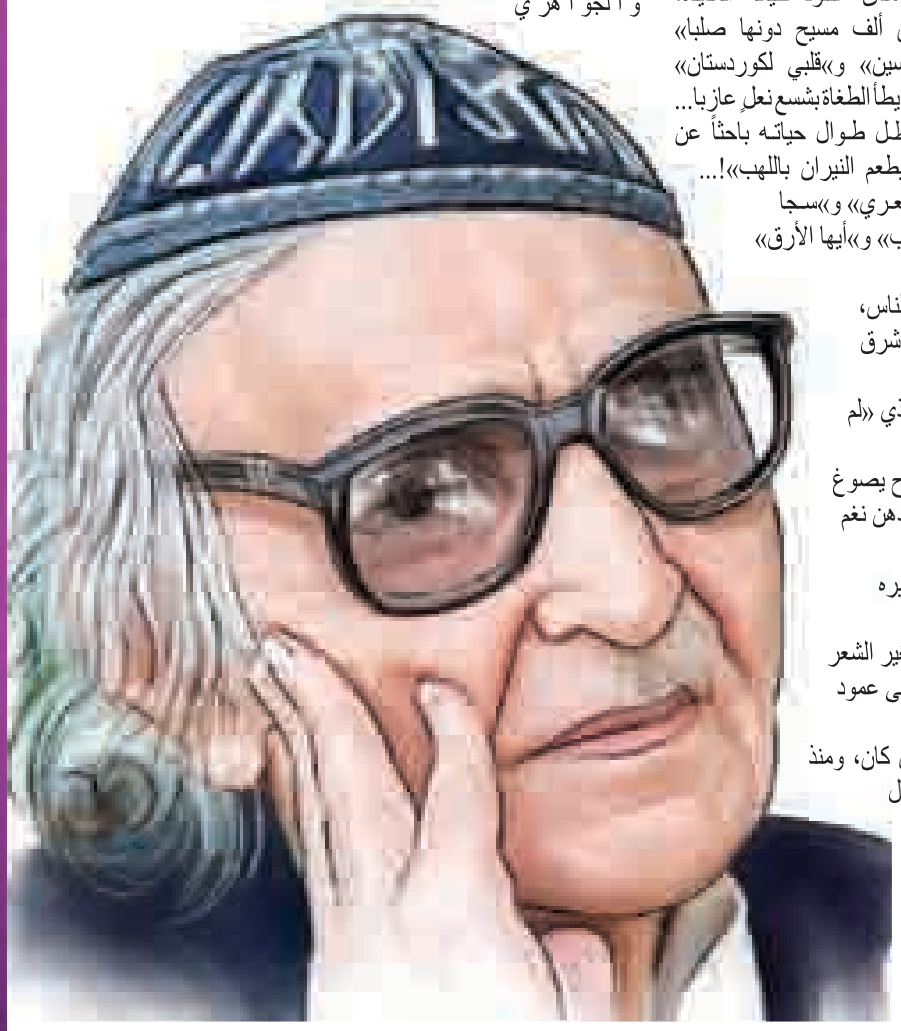

اليابان

نمر آسيوي
غزا العالم بهدوء

اليابان ..اسم طرق سماع العالم بأسره .. اذ تمكنت هذه الدولة التي تعد من اقوى نمور آسيا في الصعود بسرعة صاروخية الى منصة التكنولوجيا لتكون الدولة الاولى في هذا الجانب وعلى الرغم من هذه التطور الهائل الا ان اليابانيين حافظوا على نسيجهم الاجتماعي وروابطهم الاسرية .

(مسار التخطيط) : ستأخذكم بجولة عبر اليابان للاطلاع على واقع الحياة هناك

اعداد / عبير واثق

باليابانية: (ني-هون) او (ني-بون) ومعناها: مصدر الشمس أو مَشرق الشمس، تماماً كما يصوره علمها المسمى «هينو مارو» المتمثل بالشمس كقرص أحمر يتوسط خلفية بيضاء . تقع اليابان في شرق آسيا بين المحيط الهادئ وبحر اليابان وشرق شبه الجزيرة الكورية وتتألف من ٤٧ محافظة وعاصمتها طوكيو و يبلغ عدد سكانها ١٢٨ مليون نسمة اما مساحتها فتعادل ٣٧٨٠٠٠ كيلومتر مربع اي سدس مساحة المملكة العربية السعودية او ثلث مساحة مصر و تحتل المناطق الجبلية ما يزيد عن ٧٠٪ من أرضها وتتمركز المدن الكبرى في السهول المتبقية التي تشكل أقل من ٣٠٪ منها . ان اليابان عبارة عن سلسلة طويلة من الجزر حوالي ثلاثة آلاف جزيرة محاطة تماماً بالبحار الغنية بالتيارات الدافئة والباردة مما جعلها غنية بالثروة السمكية .

الطبيعة :

تقع معظم اراضي اليابان في المنطقة المعتدلة الشمالية التي يسودها طقس موسمي رطب و تهب عليها رياح جنوبية شرقية من المحيط الهادئ أثناء الصيف ورياح شمالية غربية من قارة أوراسيا في الشتاء فهي تتميز بأربعة فصول واضحة المعالم ولعل أجمل منظرين في اليابان هما منظر تفتح ازهار الكرز الـ(ساكورا) في الربيع والألوان الزاهية من الأحمر والبرتقالي والأصفر لأوراق الخريف لكن اليابان غالبًا ما تعاني من الكوارث الطبيعية الخطيرة مثل الأعاصير والانفجارات البركانية والزلازل. وعلى الرغم من أن هذه الكوارث يمكن أن تودي بأرواح الكثيرين، الا أن اليابانيين يعملون جاهدين لتقليل آثارها المدمرة حيث تستخدم اليابان أحدث التقنيات لتصميم مبان مقاومة للزلازل ومتابعة مسارات العواصف وباقي الظواهر بمنتهى الدقة للتخفيف من دمار الكوارث الطبيعية

الاقتصاد و الزراعة :

تعد اليابان من الناحية الاقتصادية واحدة من أكثر الدول تقدمًا في العالم حيث تتمتع العلامات التجارية اليابانية مثل) تويوتا وسوني وفوجي فيلم وباناسونيك(بشهرة عالمية عالية و يعد التصنيع من إحدى ركائز القوة الاقتصادية اليابانية اما بما يتعلق باستخدام الإنسان الآلي فاليابان تتفوق بتلك التكنولوجيا على باقي دول العالم فلن نستغرب ان شاهدنا اشتراك الروبوتات الآلية في عديد من مجالات العمل او أن تتعايش الروبوتات جنبًا إلى جنب بجوار الإنسان كما نشاهد في أفلام الخيال العلمي ورغم ذلك فأن اليابان لا تمتلك أي ثروات و ان أحد الأساليب التي تتبعها الشركات اليابانية تتمثل في استيراد المواد الخام وتحويلها لمنتجات تباع محليًا أو يتم تصديرها . نظرًا لاعتماد اليابان الكبير على الطاقة المستوردة فهي تعمل على تنويع مصادرها وتستمر بالحفاظ على مستويات عالية من الكفاءة في استخدام الطاقة والتصنيع . اما في الزراعة فان اليابان تحتل مرتبة منخفضة بين الدول الصناعية فيما يتعلق بالاكتفاء الذاتي من الغذاء حيث يعتبر الأرز المنتج الزراعي الرئيسي في اليابان لكن بالنظر لامتلاك اليابان القليل من الأراضي الزراعية بالمقارنة بكثافتها السكانية فهي غير قادرة على زراعة كميات كافية من القمح أو فول الصويا أو المحاصيل الزراعية الرئيسية الأخرى اللازمة لإطعام كل شعبها الأمر الذي دفعها لاستيراد كميات كبيرة من غذائها من الخارج ومع ذلك فان اليابان تتمتع بثروات بحرية هائلة. وتعد الأسماك جزءًا هامًا في النظام الغذائي الياباني .

النقل :

يعتبر نظام النقل في اليابان من الأنظمة المتطورة بدرجة كبيرة، فشبكات الطرق والسكك الحديدية تغطي تقريبا جزء من أنحاء الدولة كما أن هناك أيضا خدمات نقل بحرية وجوية واسعة للغاية و تتحرك القطارات بسرعات عالية جدًا حيث تصل سرعتها بين ٢٥٠ و٣٠٠ كيلو متر في الساعة و تكون شبكة خطوط قطار «الشينكانسن» او الرصاصة الوسيلة الملائمة للتنقل في اليابان حيث تعتبر من اكثر أنظمة السكك الحديدية أمانًا وتطورا على مستوى العالم بالإضافة إلى ذلك فلدى اليابان شبكة قطارات اخرى و شبكات لمترو الأنفاق. مثل شبكة مترو الأنفاق بالعاصمة طوكيو الذي يشمل أكثر من اثني عشر خطاً يغطي مئات الكيلومترات من القضبان الحديدية . وبذلك تحتل اليابان الصدارة لامتلاكها أفضل شبكات النقل في العالم التي تمتاز بالنظافة وتوفير الراحة للركاب ودقتها العالية بالمواعيد وما زالت اليابان مستمرة في تطوير هذا المجال .

العلوم والتكنولوجيا :

تعد اليابان البلد الرائد في البحث العلمي خاصة في التكنولوجيا والآليات والبحوث الطبية حيث يتقاسم قرابة ٧٠٠,٠٠٠ باحث ميزانية بحث وتطوير قدرها ١٣٠ مليار دولار أي ثالث أكبر ميزانية في العالم وتعد اليابان أيضًا البلد الرائد في البحث المبدئي حيث تملك ستة عشر فائزًا بجائزة نوبل سواءً في الطب أو الفيزياء أو الكيمياء وثلاثة فائزين بميدالية فليدز وفائزًا واحدًا بجائزة كارل فريدريش جاوس وتبرز مساهمات اليابان التكنولوجية في المجال : الإلكترونيات والسيارات والآليات وهندسة الزلازل والروبوت الصناعي والبصريات والكيمائيات وأشباه الموصلات والمعادن كما تحتل اليابان مرتبة قيادة العالم في ما يخص علوم الإنسان الآلي واستخدامها حيث تملك أكثر من نصف الروبوتات الصناعية المنتشرة حول العالم كما تقوم منظمة بحوث الفضاء اليابانية بالعديد من ابحاث واستكشاف الكويكبات وأبحاث الطيران فهي تعد الرائدة في تطوير الصواريخ والأقمار الصناعية. هذا وقد تم اضافة اليابان إلى محطة الفضاء الدولية أثناء رحلات مكوك الفضاء في ٢٠٠٨ حيث تتلخص خطط اليابان في هذا المجال كالاتي : اطلاق مسبار فضائي إلى كوكب الزهرة و المقصود بالمسبار الفضائي هو عبارة عن مركبة لا تحمل انسان و يتم اطلاقها في الفضاء بعد تحديد مسارها بإحداثيات دقيقة للغاية لاكتشاف العالم الخارجي من الكون وايضا تخطط وتعمل على تطوير المسبار (ببي كولومبو) ليتم إطلاقه في ٢٠١٣الى عطارد , كما و يخططون لبناء قاعدة في القمر بحلول سنة ٢٠٣٠.

الثقافة و الفنون :

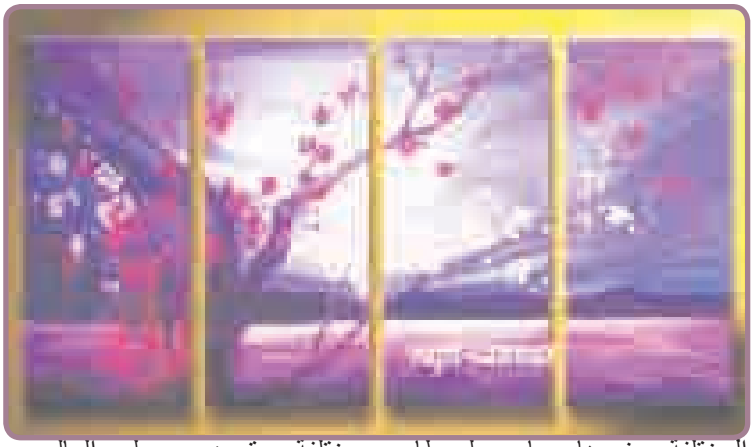

تحظى العروض الفنية التقليدية اليابانية حتى اليوم بشعبية كبيرة بما فيها فنون المسرح الكلاسيكي (الكابوكي) و المسرح الموسيقي (النوه) والمسرح الكوميدي (الكيوغن) ومسرح الدمى (البونراكو) حيث ادى شغف شرائح كبيرة ومتعددة من مختلف دول العالم بهذه الفنون الى ان تكون من الثقافات المعترف بها من قبل اليونسكو كتراث ثقافي غير ملموس كما تميز الرسم الياباني بمدى واسع من الأساليب وبأشكال واسعة الابعاد حيث تنوعت من اللوحات الافقية واللوحات الاسطوانية المعلقة إلى

البوم اوراق النبات والمراوح اليدوية واللوحات الجدارية واللوحات التي على شكل ستائر وتراوحت مواضيع الرسم الياباني من صور جذابة للبلاط الإمبراطوري ومفردات الديانة البوذية إلى مشاهد روائية واقعية بالإضافة الى النحت على الخشب . ومن الجدير بالذكر أن أفلام الأنمي (الرسوم المتحركة اليابانية) المفضلة جداً لدى الأطفال والكبار منذ ستينيات القرن المنصرم قد احتلت مكانه لا بأس بها ضمن فنون اليابان لما تحمله من قصص هادفة واخرى تتناول بعض معضلات الحياة المختلفة وغيرها مما يحمل طابع رومانسي فأصبحت تُصدَّر إلى كافة أنحاء المعمورة وقد حاز العديد منها على جوائز كالأوسكار للتقنية العالية في رسم وتحريك الشخصيات او جوائز مثل نوبل للآداب لما تحمله بعض القصص من معاني عميقة . ومع بلوغ شعبية الانمي الياباني ذروتها في العالم نجد الى جانبه انتشار ما يدعى بـ (المانغا) او القصص المصورة اليابانية حيث احتلت هذه النوعية من القصص اغلب المجتمعات الغربية في بداية الثمانينيات، وقد لاقت رواجاً كبيراً في أوساط الشباب ا ليا با نيين وغيرهم و اخذت كثير من الاعمال تترجم إلى لغات مختلفة وتصدر حول العالم و اصبحت المانغا ظاهرة اجتماعية في اليابان تعالج كل المواضيع تقريباً (الرومانسية، المغامرات، الخيال العلمي)وغيرها الكثير من دروس ومشاكل الحياة فهي تتوجه إلى كل شرائح المجتمع على حدٍ سواء وتعد من أنجح التجارب في مجال القصص المصورة على الصعيد العالمي إذ أن عائدات المانغا الأسبوعية في اليابان تعادل العائدات السنوية لصناعة القصص المصورة الأميركية وذلك لكثرة الإقبال عليها .

المهرجانات التقليدية في اليابان :

لليابانيين كثير من الانشطة والمهرجانات التي تعتبر اغلبها تقاليد من فولكلورهم وتراثهم مثل حفلات الشاي و نشاطات تنسيق الزهور الـ(ايكيبان) ومن اكثر المهرجانات التي يحرص اليابانيين على الاحتفال بها سنوياً الى يومنا هذا هو الـ(هانا مي) وتعني تأمُل الزهور وهي العادة المتبعة في اليابان والمتمثلة في تأمل منظر الزهور وهي متفتحة وبالتحديد ازهار الكرز الـ(ساكورا) حيث و تُعلَن توقعات تفتح أشجار الكرز كل سنة من قبل وكالة الأرصاد الجوية اليابانية , و تتابع الصحف و التلفاز حركة الازهار إذ تبدأ ازهار أشجار الكرز بالتفتح مع نهاية شهر مارس وتدوم حتى بداية شهر أبريل حيث تكون في هذا الزقت قد أزهرت في كامل أنحاء البلاد فنجد الاف الاشخاص يتجمعون في الحدائق العامة للاحتفال بهذه الظاهرة ويكون الاحتفال احياناً بالتجمع مع العائلة والاصدقاء و يسير التقليد على تحضير بعض انواع من الطعام خاصة بتلك المناسبة مثل حلوى الـ(دانغو) ويقوم البعض بممارسة طقوس معينة تدعى برقصة الساكورا

من غرائب اليابان :

تمتلك اليابان اكبر مجموعة من القصص الغريبة واغلبها يعود الى معتقدات الشعب الياباني عن الارواح والمحاربين والاشباح وغيرها من القصص الخيالية المترسخة في معتقداتهم ولا تزال متداولة بينهم .. لكن ما يحدث في جزيرة اوشيما حقيقي ١٠٠٪ لكون هذه الجزيرة من اشهر الجزر في صيد الاسماك خلال سنوات الـ١٨٠٠ حيث يرتادها الصيادين من جميع انحاء اليابان و يبيتون فيها لليلة قبل العودة إلى ديارهم محملين بالأسماك الوافرة ولكن ما كان يزعج اولئك الصيادين هو وجود الكثير من الفئران التي تؤذي قواربهم الامر الذي دفعهم للإحضار مجموعه من القطط كي يستعينوا بها للتخلص من الفئران وعلى مر الزمن ولع الصيادون بالقطط وبحسهم العالي في التنبؤ بالطقس وبمكان توفر الأسماك وساد حينها اعتقاد بأن إطعام القطط يجلب الثروة والحظ لكن القطط لم تؤدِّ مهمتها في القضاء على الفئران فحسب بل مكثت وتكاثرت واصبحت اعدادها هائلة تصل الى أكثر من ١٢٠ قطة في الوقت الذي بدأ سكان الجزيرة بالنزوح بحثاً عن فرص عمل في مدن أخرى بعد الحرب العالمية الثانية فلم يتبقى من السكان

الجزيرة الي القليل واغلبهم من المتقاعدين وهي نسبة قليلة جدا مقارنة بالقطط التي اصبح عددها يعادل ٦ اضعاف البشر حسبما افادت وكالة رويترز ففي غياب حيوانات مفترسة اخذت جيوش القطط هذه ترتع تمرح في الجزيرة دون خوف فهي تعيش في المساكن المهجورة او في الشوارع وغيرها من انحاء الجزيرة حتى اصبحت اوشيما تلقب بجزيرة القطط وعلى الرغم من ان الجزيرة تفتقر الى وجود المرافئ او الفنادق او اي من معالم السياحة الى انها لازالت تستقبل بعض الزوار الذين يعتبرون المؤشر الوحيد على وجود بشر فيها حيث يصلون إلى الجزيرة على قوارب لقضاء يوم واحد بغرض السياحة والاستمتاع بمشاهدة القطط التي يسهل إرضاءها بأي نوع من انواع الطعام ككرات الأرز أو شرائح البطاطس وغيرها .

ارشاد المواطنين لاختيار الافضل

التقييس والسيطرة النوعية : فحص (٢٩) نوعا من المقابس الكهربائة (٨) منها فقط مطابقة للمواصفات

تحرير / شيماء رفعت , لينا كفاح ... اعداد/ سناء عبد الوهاب

في هذه الايام اصبحت الاجهزة الكهربائية المختلفة, من البراد والمكيف والتلفزيون والمكواة والغسالات ٠٠٠٠ إلى المجفف الكهربائي للشعر, تملأ بيوتنا جميعاً،وكلها مرتبط بأسلاك كهربائية تحتوى على قابس (بلك) أو(فيشة) ولغرض تغذية الاجهزة بالكهرباء علينا اختيار ما هو افضل من المقابس الكهربائية .

المقبس الكهربائي :

ولتغذية الاجهزة بالكهرباء يتم ادخال القابس (البلك) في المقبس (سويج بلك) أو (المأخذ) الذي يرتبط بدوره بأسلاك تغذية بالتيار الكهربائي والمقبس (سويج بلك) يقوم بتوصيل التيار الكهربائي ويثبت في الجدران و يكون اما مفرد او مزدوج أو أكثر ويحتوي على ثقوب أو تجاويف تمرر التيار الكهربائي للقابس (البلك) وعندما ينظر اليه من الامام يكون الجزء المكهرب (الحار) (L) على اليمين والجزء المحايد (البارد) (N) على اليسار و يكون معزولاً ليمنع حدوث الصدمة الكهربائية نتيجة التلامس المباشر.كما يحتوي المقبس المفرد على ثلاث فتحات في الجهة الخلفية, اثنان لدخول اسلاك التأسيس الكهربائي مرمزة بالحرفين(N), (L) أي المكهرب و المحايد والثالثة للأرضي الذي يمكن تمييزه بالعلامة أو بوجود قطعة معدنية مربوطة معه ومؤشرة بالرمز(E) و التي تتوفر في الاسواق بأنواع وأسماء متعددة وأسعار مختلفة, بالاضافة الى انه أجريت جولات في الاسواق المحلية وتم شراء(٢٩) نوعا لمناشئ مختلفة وبعد اجراء الفحوصات اللازمة عليها في مختبرات الجهاز المركزي للتقييس والسيطرة النوعية قسم الصناعات الهندسية وفق المواصفة البريطانيةBS ١٣٦٣-٢ المعتمدة من قبل الجهاز تبين ان هناك انواع جيدة ومطابقة للمواصفة وعددها (٨) , أما البقية غير مطابقة لذلك .

المقابس غير المطابقة للمواصفات

المقابس غير المطابقة للمواصفات والتي تتمثل بعدم وجود أغطية Shutters لفتحات (N, L) اي (المكهرب والمحايد) او ان المقبس المفرد يحتوي على اكثر من مأخذ للتيار وكذلك في حالة وجود امكانية للوصول الى الاجزاء المكهربة عن طريق دخول دبوس الفحص عبر فتحتي المكهرب والمحايد ولمس الاجزاء المكهربة بالاضافة الى كون طرف توصيل التأريض لا يسمح بدخول سلكه لصعوبة ربط اسلاك التأسيس الكهربائي بميلان اطراف التوصيل أو تعذر ادخال القابس في المقبس بشكل صحيح مما يؤدي الى التوصيل الردىء يسبب مرور تيار عالي وارتفاع درجة الحرارة والتي تؤدي الى تلف المقبس وحدوث حريق ، كما ان فشل المقبس او المادة العازلة الحافظة للأجزاء المكهربة تكمن في فحص مقاومة الحرارة لحدوث لهب في المادة العازلة الحافظة للأجزاء المكهربة حيث ان تشوه المقبس عند وضعه في فرن بدرجة حرارة (١٠٠c°) يودي الى عدم امكانية استخدامه وعطل المفتاح ، اما بالنسبة للأجزاء المعدنية الحاملة للتيار من الفولاذ المطلي بالنحاس يفترض ان تكون من النحاس أو البراص اضافة الى ان الخطأ في ترتيب فتحات التوصيل للمقبس يؤدي الى جعل المفتاح يفصل المحايد بدل المكهرب ، ومن الاسباب الاخرى التي تؤثر على جودة المقبس قلة مسافة اول نقطة اتصال لمسماري القابس مع فتحات المقبس المقابله لها وكذلك تصميم المقبس لا يسمح بتثبيته في صندوق التأسيسات الكهربائية وايضا قلة البعد بين كل من فتحتي المكهرب والمحايد والحافة السفلية للمقبس بالاضافة الى نهايات بعض لوالب اطراف التوصيل (البراغي) ذات بروز حاد أو حافة حادة مما يؤدي الى ضرر الاسلاك فضلا عن ان هناك مقابس غير مؤشرة ببلد الصنع (المنشأ) والبعض مؤشر على الغلاف وغير مؤشر على المقبس أو يحمل علامة مخالفة للغلاف لذا يتوجب اختيار المقابس الجيدة ذات المناشئ الرصينة من خلال مراجعة الموقع الالكتروني (cosqc@ cosqc.gov.iq)

تغيير المقابس الكهربائية

وننصح المواطن بتغيير المقابس الكهربائية في حالة ارتفاع حرارتها وانبعاث رائحة منها او حدوث تشوهات في المادة العازلة (بدن المقبس) اي تغيير في لونها او عدم امكانية دخول القابس في المقبس وايضا اذا كان هناك ازيز ووميض عند الاستخدام كذلك اذا عطل مفتاح الغلق والفتح او الشعور بوخز خفيف (نتله)عند لمس المقبس فضلا عن توسع فتحات دخول القابس ٠

شروط السلامة والأمان

اما اهم شروط السلامة والأمان هي الاستخدام الامثل للمقبس اي لا تحمل المقابس أكثر من طاقتها التصميمية ايضا وضع أغطية السلامة (أن وجدت) على المقابس الكهربائية غير المستعملة لحماية الأطفال ولا تسمح للأطفال بوضع المقبس او خلعه أو وضع اصبعه داخله أو محاولة ادخال اي جزء معدني في فتحات المقبس, وان افضل المقابس الاجهزة الكهربائية هي غير المستخدمة خصوصا قوابس الأجهزة الكهربائية في المطبخ والحمام عند الانتهاء من استعمالها عدم وضع وسيلة حماية للمقابس الكهربائية غير المستعملة لحماية الأطفال من العبث بها بالاضافة الى عدم وصل اجهزة كثيرة بمقبس واحد وعدم جذب السلك الكهربائي عند فصل التيار بل عليك بنزع القابس من المقبس بلطف كذلك عدم لمس الأجهزة والمفاتيح الكهربائية والأيدي مبتلة بالماء أو تشغيلها أثناء الوقوف على أرض رطبة وفصل التيار الكهربائي أثناء إجراء أعمال الصيانة متمنين السلامه للجميع .

التخطيط التنموي

في اطار سياسات الحكومات الاقليمية والمحلية

احمد الفراجي

التخطيط يعد عملية أساسية لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية، و من هنا يتجلى مصطلح التخطيط التنموي . ولغرض اعتماد التخطيط الذي يحقق التنمية لابد من جهة معينة تتبناه وتعمل على تنفيذه ، هذه الجهة هي الحكومات سواء كانت مركزية – اتحادية او اقليمية او محلية ، ويقع على عاتقها ادارة التنمية وتنفيذ السياسات المرسومة لها

لا يخفى على الجميع ما يعنيه مفهوم التخطيط ، فدلالته واضحة ، واهميته ارتبطت بالجماعات البشرية اينما نشأت وحُلت ، فقد ادى التخطيط دورا رئيسيا في حياة جميع الامم التي تبنته وأخذت للعمل به ، فالتخطيط منهج انساني للعمل يستهدف اتخاذ اجراءات في الحاضر ليجني ثمارها في المستقبل ، وهو من الوظائف القيادية والمهمة في الادارة العامة.

ولكي تتمكن تلك الجماعات من تحقيق التنمية ، فلابد من جهود تبذل وفق تخطيط مرسوم للتنسيق بين الامكانات البشرية والمادية المتاحة في وسط اجتماعي معين بقصد تحقيق مستويات أعلى للدخل القومي أو المحلي والدخول الفردية ، ومستويات أعلى للمعيشة والحياة الاجتماعية في نواحيها المختلفة للوصول الى تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية الاجتماعية، والتخطيط يعد عملية أساسية لا غنى عنها لتحقيق أهداف التنمية، و من هنا يتجلى مصطلح التخطيط التنموي .

ولغرض اعتماد التخطيط الذي يحقق التنمية لابد من جهة معينة تتبناه وتعمل على تنفيذه ، هذه الجهة هي الحكومات سواء كانت مركزية - اتحادية او اقليمية او محلية ، ويقع على عاتقها ادارة التنمية وتنفيذ السياسات المرسومة لها ، ولن يتحقق ذلك مالم تكن لديها اطرا قانونية تحكم تلك العلاقة ، فقد اعطاها المشرع العراقي مساحة تفي بالتطبيق في الوقت الحاضر ، وهكذا تتبلور فكرة الربط بين التخطيط التنموي والسياسات للحكومات الاتحادية والاقليمية والمحلية .

وبسبب حدوث تغير في تبني منهج اللامركزية في العراق ما بعد ٢٠٠٣، تبعا لما تمنحه من صلاحيات أوسع للهيئات المحلية، ولمساهمتها في نشر الديمقراطية ومشاركة مختلف الفاعلين في العملية التنموية ، والتي أصبح المجال المحلي خلال العقود الثلاثة الأخيرة اطارها الانسب لتحقيق استغلال أمثل للموارد المحلية وتشغيل الايدي العاملة المحلية... سأسعى في مقالاتي اللاحقة التي سانشرها في مسار التخطيط وبالعنوان الموسوم (التخطيط التنموي في اطار سياسات الحكومات الاقليمية والمحلية) لمعالجة مشكلة بحثية تخص اسباب تعثر التنمية على المستوى المحلي ، وتحديد السبب الرئيس لها من خلال معرفة التأثير ما بين التخطيط والسياسات للحكومات المحلية في ظل اللامركزية ، محاولا تحديد نقاط القوة والضعف للتخطيط ومدى فعاليته امام صانع ومتخذ القرار في الحكومات المحلية ، لعلنا نساهم في وضع منظور فكري وعملي يربط بين التخطيط والسياسات للحكومات المحلية لغرض تحقيق التنمية .

تفضلوا بزيارة موقع وزارة التخطيط

www.cosit.gov.iq

بغداد .. مرّت بكِ الدنيا و صبحكِ مشمسٌ
و دجت عليكِ و وجه ليلكِ مقمرُ

مصطفى جمال الدين

المدرسة المستنصرية / بغداد